

الموظفون في مصر

في عصر محمد علي

د. حلمي أحمد شلبي

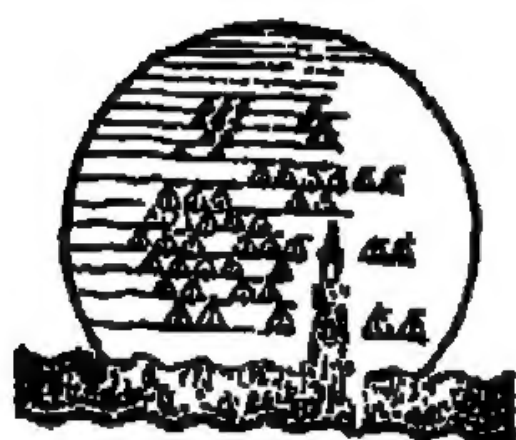


Bibliotheca Alexandrina

0130440



تاريخ المصريين



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الموظفون في مصر في عصر محمد علي

تأليف
دكتور حلمي أحمد شلبي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٩

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ كتاب : « الموظفون في مصر في عصر محمد علي » للدكتور حلمي أحمد شلبي ، مدرس التاريخ الحديث بكلية آداب جامعة المنوفية ، وقد سبق أن قدمنا له في هذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر » .

والكتاب الذي بين أيدينا يتناول فترة خطيرة من تاريخ مصر ، هي فترة عصر محمد علي ، وهي فترة تغيرت فيها التربة الاقتصادية والاجتماعية تغيرا جذريا بتغيير علاقات الانتاج ، واستقرار حق الملكية الكاملة في يد طبقة كبار الأعيان لأول مرة في تاريخ مصر لطويل ، وبنظام الاحتكار الذي أصبح محمد علي بمقتضاه التاجر لوحيده والصانع الوحيده .

فلقد كان من شأن كل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لجذرية أن يكون لأول مرة في تاريخ مصر جهاز اداري حديث على

أعظم جانب من الأهمية لإدارة وسائل الإنتاج التي سيطر عليها محمد علي ، وكان جهاز الإدارة القديم جهازا محدودا بحدود وظيفته التي تقتصر - بصورة رئيسية - على جباية الضرائب .

لكل هذه الأسباب فإن دراسة عن الموظفين في مصر في عصر محمد علي تعد على جانب كبير من الأهمية ، لأنها تدرس جهازا جديدا لم تكن مصر قد عرفتة قرونا طويلة .

وقد عني الدكتور حلمي أحمد شلبي في هذه الدراسة بتتبع تطور الوظائف قبل عصر محمد علي ، ودراسة الجهاز الإداري ، متناولا كبار الموظفين وصغارهم في الدواوين الحكومية ، وعيوب الإدارة وظواهرها المرضية .

كذلك اهتم اهتماما خاصا بدراسة التركيب الاجتماعي لجهاز الموظفين في ذلك العصر ، وانتماءات الموظفين العرقية ، وكفاح المصريين لتولى الوظائف الحكومية من يد العناصر الأجنبية التركيبة والشركسية والأوروبية ، والصعوبات التي واجهتهم .

وقد اعتمد الدكتور حلمي شلبي في دراسته بصفة أساسية على مصادر أصلية تتمثل في مجموعات الوثائق التركية المترجمة الموجودة بدار الوثائق القومية ، وتقارير الأجانب عن الموظفين في مصر ، كما اعتمد على ملفات الموظفين الموجودة بدار المحفوظات العمومية ، هذا بخلاف العديد من المراجع العربية والأجنبية .

ومن هنا فاني أرحب بهذا الكتاب ، وأتمنى أن يجد فينه القارئ المتعة الذهنية والعقلية . والله الموفق .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

تتناول هذه الدراسة فئة الموظفين في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر التي قامت بدور بارز في الإدارة وتنفيذ سياسة الحكومة . (وكانت تمثل الاداة الحكومية في عصر محمد علي لتنفيذ مشروعاته الاقتصادية الطموحة في كافة المجالات .

ويمتد تاريخ فئة الموظفين في مصر الى فترات عميقة ، تكمن فيها الصفات البيروقراطية ، وعلى مر العصور حدثت مؤثرات اقتصادية وسياسية وثقافية جعلت هذه الفئة تأخذ طابعا متميزا في كل مرحلة .

أما المرحلة التي يتناولها البحث ، فهي مرحلة السيطرة التركية على الحياة في مصر ، وحلول فئة من الموظفين الاتراك وغيرهم الذين تبوأوا مراكز الصدارة في الحياة الوظيفية . وقد تناولنا في هذا البحث عدة فصول هي :

الفصل الاول ، فصل تمهيدى حول الموظفين قبل بداية القرن

التاسع عشر ، وعلاقتهم بالحكومة ، واهم الوظائف (المالية والادارية) التى كانت موجودة .

الفصل الثانى : الوظائف فى بداية القرن التاسع عشر ، وتوزيعها على قسمين : القسم الأول : الوظائف المالية الخاصة بحياة الأموال والكتبة أو ما يمكن ان نطلق عليها الوظائف الديوانية : والقسم الثانى : الوظائف الادارية العليا ، والتى يتقلدها فى العادة المقربون وأهل الثقة الذين كان يضمهم الباشا الى حظيرته .

ويتناول الفصل الثالث دور الموظفين فى الادارة ، أو كبار الموظفين والادارة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر : ومدى تنفيذهم لأوامر وتعليمات الباشا .

والفصل الرابع يتناول دور صغار الموظفين ، الذين تولوا وظائف الجباية وأعمال الدواوين ، وفى هذا الفصل توضيح لعيوب البيروقراطية المصرية فى هذه الفترة .

أما الفصل الخامس فيعالج الأصول الاجتماعية للموظفين ، وانتماءاتهم الجنسية ، وكيف سيطر هؤلاء على الحياة الوظيفية فى مصر ، الى أن تمكن المصريون فى فترة متأخرة من النصف الأول من القرن التاسع عشر من المزاومة ودخول ميدان الوظائف بعد كفاح طويل .

وقد قامت مصادر البحث أساسا على وثائق الإدارة وملفات

الموظفين . أما وثائق الادارة غير المنشورة والمحفوظة بدار الوثائق القومية . فهي عبارة عن الوثائق التركية المترجمة الى اللغة العربية، التي توضح دور هذه الفئة في الادارة وتشتمل على ما يلي :

١ - دفاتر ديوان الخديوى ، وتحتوى على الأوامر الصادرة من الجنب العالى أو ديوان الخديوى الى المديرىات والمحافظات أو التقارير الواردة اليه من هذه الجهات .

٢ - ملخصات محافظ المعية وهى عبارة عن القرارات الصادرة من ديوان الخديوى فقط بشأن الادارة والموظفين وتنفيذ هذه القرارات والاوامر .

٣ - محافظ الابحاث أيضا ويوجد بها العديد من الاوامر والقرارات الصادرة من الجنب العالى أو ديوان الخديوى وغيرها .

أما ملفات الموظفين فهى موجودة كاملة بدار المحفوظات العمومية وتنقسم الى مجموعات :

- المجموعة الأولى : « ملفات الخدمة » مجلد (١) - اذون ربط المعاشات الملكية ١٢٤٦ هـ - ١٢٨٨ هـ (١٨٣٠ - ١٨٧٢ م) وتشتمل على قهارس لهذه الملفات المحفوظة فى دوايب ومخازن ، ويبلغ عدد الملفات فى هذا المجلد ٤٤٧٥ ملفا .

- المجموعة الثانية والثالثة وهى عبارة عن مجلدات تشتمل

على تلخيص الملفات الخدمة تمتد في الفترة من (١٨٧٢ - ١٨٨٣) ،
اطلعت على العديد منها ، ورأيت أنه من المفيد أن الحق البحث
ببعض هذه الملفات لما لها من أهمية . وبالرغم من أن لغة هذه
الملفات ضعيفة أحيانا وبها أخطاء نحوية أحيانا أخرى ، فأننى أثرت
أن أورها كما هى دون تدخل .

هذا بخلاف العديد من المراجع العربية والأوربية . وأود فى
النهاية أن أعرب عن شكرى لكل الذين قدموا لى يد المساعدة أثناء
جمع المادة التاريخية لهذا العمل . وأرجو فى النهاية أن أكون قد
وفقت فى أعداده .

دكتور حلمى أحمد شلبي

شعبن انشوم - فبراير ١٩٨٩

والله ولى التوفيق

===== الفصل الأول =====

الموظفون قبل بداية عصر محمد علي

كان في مصر قبل أن يتولى محمد علي الحكم جهاز من الموظفين الحكوميين يمتد تاريخه الى مئات السنين ، له تقاليده التي حافظ عليها . وقد تمكن هذا الجهاز من تحقيق مكانة متميزة لسببين : الأول ، هو ارتباطه الوثيق بالحكومة ، التي كانت تقوم بالدور الأساسي في الاقتصاد والادارة . والثاني ، هو أن أفراد هذا الجهاز كانوا غالبا ينتمون الى طبقات اجتماعية عالية .

وقد حافظت هذه الفئة على هذه المكانة عبر القرون ، حيث ظلت المهام الخاصة بأعمال المحاسبة وامساك الدفاتر لليهود وجامعي الضرائب والصيارف للأقباط ، وكانت هذه المهام في القرن الثامن عشر ، من الوجهة العملية ، على ما كانت عليه في القرن العاشر (١) .

وقد احترمت الحكومة هذه التقاليد في تولي الوظائف ، بالرغم من أنه كان يبدو على البعد كما لو كان باستطاعتها أن تفعل ما تريده . وفي نفس الوقت كانت التجارب قد علمت أفراد هذه

الفئة أن مستوى جيدا من قوة الانتاج الزراعى والصناعى فى صنف
مصالحهم الخاصة (٢) .

وكانت مصر فى أواسط القرن الثامن عشر قد عاشت أكثر من
خمسمائة عام تحت الحكم المملوكى ، الذى ظل يخيم على الحياة
فى البلاد ، بالرغم من الفتح العثمانى ، حيث ظل الحال كما هو فى
الواقع (٣) ومنذ أوائل القرن الثامن عشر كان من الواضح أن
الأتراك قد ركنوا الى السيطرة المملوكية القديمة ، حيث كان النظام
الاقتصادى القائم هو النظام الاقطاعى المملوكى ، وكانت الوظائف
الحكومية فى ظل هذا النظام تورث سـواء من حيث اللقب
أو الوظيفة (٤) .

وكان الموظفون يبقون فى وظائفهم عقب أى صراع على
السلطة ، يحتلون نفس الأماكن الوظيفية تقريبا ، مما هيا لهم
بعض الاستقرار وجعلهم قادرين على الحفاظ على أوضاعهم وتقاليدهم
بأقل قدر من التعديل (٥) .

وكانت الوظائف اما سنوية أو ثابتة ، وكان يعين لها
مخصصات ، عبارة عن امتيازات من الأرض أو الحقوق أو الرسوم
من كل نوع . ولم يكن لمن يتقلد الوظائف من النوع الأول أن يتمتع
الا بميزات بسيطة تنتهى بانتهاء مدة وظائفهم . أما الوظائف
الثابتة فكانت لها طبيعة الملكية ، بمعنى أنه لم يكن يحق للسلطان
أن يمنع تقلد أى شخص هذه الوظيفة اذا ما باعها صاحبها
أو تنازل عنها لصالحه . بشرط أن يدفع الضريبة (٦) .

واكتفى السلاطين باسناد الوظائف الكبيرة الى أصدقائهم
وأتباعهم أو ذوى قرباهم لشقتهم فيهم ، وكان كبار الموظفين
والضباط الأتراك يجمعون بين المرتبات الدورية - التى ينقاضونها

من الخزانة العامة - والاقطاعات طوال المدة القصيرة التي يقضونها
بالبلاذ . (٧) وكان هؤلاء يدفعون للسلطان ضريبة يطلق عليها
« ضريبة الميرى » باعتبارها ضريبة على الوظائف ، حيث كانت هذه
الضريبة تفرض على مجموع دخول الواحد منهم . (٨)

ولا شك ان تكوين هذه الطبقة قد ارتبط الى حد كبير
بالنظام المالى والادارى السائد فى الامبراطورية العثمانية ، الذى كان
ينظمه « قانون نامه » الذى ينسب الى سليمان القانونى (١٥٢٠ -
١٥٦٦) ، والذى أدخلت عليه فى مصر تطبيقات عديدة ، اختفى
معها اشراف الحكومة المركزية فى استانبول على الادارة فى
مصر . (٩)

وكانت العادة أن يعمل موظفو الحكومة أو طبقة الموظفين فى
« الدواوين الحكومية » : التى يترأس كل ديوان منها « ناظر » ، هو
بمطابقة المشرف المالى على هذا الديوان ، يختار من بين كتاب الأموال ،
ويرفع اليه حساب الديوان لينظر فيه ويتأمله ، فيمضى ما يمضى
ويرد ما يرد . وتختلف أعمال النظار فى دواوين الحكومة باختلاف
الدواوين ، فهذا « ناظر الخزانة » ، و « ناظر الدولة » ، و « ناظر
الدواوين » . الخ . (١٠)

وكان « الديوان الدفترى » ومقره القاهرة ، أكبر دواوين
الادارة المالية المركزية ، يرأسه « الدفتردار » أو « ناظر المالية » ،
الذى يرسله الباب العالى وهو فى العادة يعين من بين أكثر من يثق
فيهم السلطان ، وكان يطلق عليه أحيانا « المتصرف المالى » ، لأنه
يشرف على شئون البلاذ المالية ، وفى عصر السلطان محمود خان
- فى عهد محمد على - اختير أحد رؤساء الخجرات فى استانبول
لتولى هذه الوظيفة . (١١)

وفي هذا الديوان أيضا « وكيل الدفتردار » ، الذي ينوب عنه ، الى جانب وظيفة أخرى يطلق عليها « وظيفة مهربان » ، أى « حامل الإختام » وجماعة من الموظفين يسمون « الأفندية » ، وكانت مناصب « الأفندية » وراثية يمكن أن تباع . (١٢)

وكان هناك « الأفندى الأول » - المشرف على جمع الضرائب - الذى يعرف باسم « الروزنامجى » ، الذى يختار من بين الأفندية ، ويعين مدى الحياة بواسطة السلطان ويشغل رتبة نصف سنجق أو نصف بك . (١٣)

ويشترط على الدوام فى « مناصب الأفندية » الوراثة والتباعد ، أن يكون المشتري متعلما لحد كاف ، وأن يحصل على موافقة « الروزنامجى » . (١٤)

وفي العادة يكون هؤلاء « الأفندية » على درجة عالية من المهارة فى الأعمال الحسابية وغيرها مما يتصل بالادارة المالية ، ويمرن هؤلاء فى أغلب الأحيان أبناءهم ومماليكهم على هذا العمل ، كما يستخدمون أنواعا من الخطوط ليس من السهل قراءتها الا لمن مرن عليها ومارسها طويلا . (١٥)

وعلى حين كانت وظيفة « الروزنامجى » تمثل وظيفة المدير العام للمالى ، الذى يحصل الأموال الناتجة عن الميرى ، التى توضع مباشرة فى خزينته ، كان عمل (الأفندى) مسك الدفاتر الخاصة بأنواع تحويل وتبديل الملكيات التى تخضع لدفع ضريبة الميرى . (١٦)

و « الروزنامجى » يتبعه أربعة « أفندية » فى ولايات مصر ، يمكن اعتبارها بمثابة كتبه له ، ويشترى اليهم هكذا ، الأول « باش حلفا » ، وهو الذى يكلف بعمل حسابات الميرى الذى ينبغى أن يدفعه كل ملتزم يمتلك أراضى أو حاكم ولاية الجيزة ، وثلاث

قرى من ولاية منفوط . والثانى « ثانى حلفا » ، والثالث « ثالث حلفا » والرابع « رابع حلفا » . (١٧)

وأعضاء أو موظفو هذا الديوان عديدون ، يدخل ضمنهم كثيرون من الكتبة والصيارفة ملحقون بهذا الديوان ، يخضعون جميعا لأوامر الروزنامجى ، ويحصلون على أجورهم من الميرى (١٨) وهؤلاء الكتبة أو الصيارفة هم من الأتراك واليهود والأقباط ، فثمة أربعة كتاب خزنة (اثنان) منهم تركيان وهما أعلى مرتبة من الآخرين يختاران من بين اليهود (١٩) وعدد كبير من الصيارفة من الأقباط. وكذلك من الأرمن . (٢٠)

أما الطريقة التى كان ينبجأ اليها هؤلاء الأفندية الذين يعملون بأوامر من « الروزنامجى » فقد كانت طريقة مختلفة عن الطريقة التى يعمل بها أمثالهم فى استانبول . (٢١) وكتاباتهم تسمى (خط القيرمة) ، والصيارفة الأقباط يكتبون باللغة العربية ، وتمكن البعض منهم من تعلم اللغة التركية مما جعلهم من المقربين الى الحكام (٢٢)

وكان الروزنامجى - الأفندى الأول أو المدير المالى - يقوم بتقديم أعمال ديوانه الحسابية الى الدفتردار الباشا فى القاهرة ، وبعد اعتمادها ترسل مدونة باللغة التركية وبخط القيرمة الى استانبول . (٢٣)

وكانت الضرورة تتطلب أحيانا انشاء وظائف جديدة ، يتولى السلطان تعيين من يشغلها ، ففي عام ١٨٠٢ رأى (سليم خان) اصدار فرمان يقضى بانشاء وظيفة جديدة لم تكن موجودة من قبل أطلق عليها « مدير أمور جميع الأقلام » ، واختار الى جانبه عددا من الكتبة والصيارفة من أقلام المحاسبة والروزنامة ، لأجل

استخدامهم بمعينة « دفتر دار مصر » : بهدف ضبط العمليات الحسابية وتحصيل الأموال الأميرية ورؤية المصاريف لكونها غير مضبوطة على الأصول الجارية في استانبول . (٢٤)

وكانت وظائف الكتبة في دواوين الحكومة من الوظائف الهامة، إذ لا يصل إليها في العادة إلا من توفرت فيه عدة شروط أساسية هي : اجادة القراءة والكتابة ، ومعرفة اللغة التركية - لغة الدواوين السائدة . وكان يرأس كل ديوان موظف كبير هو « الباشكاتب » الذي يطلق عليه أحيانا لقب « المعلم » ، ومهمته النظر في أمور العمل والرد على الرسائل الواردة إليه ، وكان يحيط به في العادة عدد من الكتبة حين ينظر في هذه الأمور ، ويعطى لرايه دائما الاعتبار الأول . (٢٥) وكانت وظائف الكتبة في الدواوين يتولاها في العادة الأقباط ، ويصل البعض منهم الى وظيفة الباشكاتب . (٢٦) وكانت التقارير التي يرفعها الباشكاتب الى رئاسته على جانب كبير من الأهمية وفي الغالب يؤخذ بما جاء فيها . (٢٧)

أما الصيارفة ، فقد كانوا يخضعون لأوامر الروزنامجي (٢٨) ويحصلون على أجورهم من الميرى ، وهم في العادة من الأقباط والأرمن . خصوصا الأقباط الذين تخصصوا في هذا العمل - جباية الأموال الأميرية - ولم يخرج هذا العمل مطلقا من أيديهم ، وهم طائفة على درجة عالية من الدراية بهذا العمل منذ القدم ، وأصبح لهم بمرور الوقت صفات ، من أهمها اتقان المناورات المالية وصفات الجباه التي كانت تميزهم عن غيرهم من الطوائف . (٢٩) وفي العادة يتم تعيين (الصراف) عن طريق المباشر أو الملتزم . (٣٠)

وطائفة الصيارفة هم الذين وضربوا نظم جباية الأموال وأنشأوا الدفاتر والسجلات ، وهناك أسماء بارزة في القرن الثامن

عشر قامت بهذا الدور ، أمثال المعلم شكر الله جرجس وانطون أبو طاقية وجرجس الجوهري وإبراهيم الجوهري وفلتيوس حنا وواصف المصري ولطف الله المصري وملطى يوسف وغيرهم . (٣١)
وفى أواخر حكم المماليك برز منهم المعلم رزق اغا الذى اعتمدت عليه الحكومة فى جباية الضرائب ويعقوب ميخائيل وغيرهم . (٣٢)

وقد انتشر هؤلاء فى كل قرى مصر تقريبا ، وهم فى العادة رغم تقاضيتهم أجرا على عملهم من الأموال التى يجمعونها من الفلاحين . (٣٣) قاموا باستغلال نفوذهم أسوأ استغلال ، وكونوا ثروات طائلة من وظائفهم عن طريقين : الأول هو الاستيلاء على أموال الفلاحين بغير حق ، والثانى هو اضاءة جزء كبير من الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين . (٣٤)

وكان الحكام المماليك والأتراك على علم بما يقومون به للاستيلاء على هذه الأموال ، لذلك وجدنا بعض هؤلاء الحكام يدبرون ضدهم المؤامرات إما لاغتياهم أو فرض أموال باهظة عليهم مما جعلهم يلجأون الى الهرب ، وفى أواخر حكم المماليك ، هرب المعتم مكرم عبد المسيح الذى كان يتولى جمع خراج ملوى وما حولها ، والذى حقق ثروة طائلة الى مركز منقباد ، بعد أن شعر بتدبير مؤامرة من بعض قادة المماليك لاغتياهم والاستيلاء على أمواله . (٣٥)

والجدير بالذكر ان هؤلاء الذين تقلدوا وظائف جباية الأموال فى مصر قد نجحوا فى توريث هذه الوظائف الى أبنائهم وأقاربهم ، فكانت العادة عندهم الانتظام فى خدمة الحكومة فى سن مبكرة ، ربما منذ الرابعة عشرة من عمرهم ، فيلتحقون بدوائر المماليك أو دوائر الحكام الأتراك ، ويدخلون هذه الوظائف تحت التمرين ،

نم سرعان ما يتم تعيينهم بعد أن يتمكنوا من كسب ثقه أصحاب هذه الدوائر . (٣٦) وبمرور الوقت أصبحت هناك عائلات من الأقباط تخرج من بين أفرادها من يتولون هذه الوظائف الحكومية .

أما مكانة طبقة الموظفين الاجتماعية فى هذه الفترة ، فقد حظى أفرادها باحترام واضح ، لأن الوظائف الحكومية كانت سبيلا الى النراء ، خصوصا أصحاب الوظائف العالية ومن بينها وظائف الجباية ، فبخلاف الأتباع التى يحصلون عليها عن أعمالهم فى التسجيل والجباية ، كان لهم راتب سنوى من مال الميرى يبلغ ١٥٠ كيسا (أى حوالى ٩٣٧٥٠ فرنك) وذلك لكل هيئته الأندية ويقسم المبلغ فيما بينهم بحسب أهمية وظائف كل منهم . (٣٧)

وظائفة الأندية الذين يعملون فى دواوين الحكومة أو دوائر الحكام فى هذه الفترة استطاعوا أن يحققوا ثروات طائلة من وظائفهم ، بحيث أصبحت وظائف الميرى تمثل مصدرا للشراء ، ومن ثم وجدنا أولئك الذين يشغلون هذه الوظائف يعنون بأبنائهم من حيث تدريبهم وتأهيلهم للحصول عليها ، أما بمشاركتهم فى أعمالهم الوظيفية أو عن طريق إتاحة الفرصة لهم لتعلم القراءة والكتابة فى الكتاتيب أو المدارس لكى يصبحوا قادرين على شغل هذه الوظائف . وقد لوحظ ان معظم الكتبة الأقباط فى الدواوين فى أواخر القرن الثامن عشر كانوا ممن تلقوا تعليمهم أو تدريباتهم بهذه الطريقة أمثال عبد الله منصور الذى تلقى تعليمه على يد والده - المعلم منصور حنين - أحد كتاب دائرة إبراهيم . (٣٨) وتلقى عديدون منهم تعليمهم فى الكتاتيب التى كانت منتشرة فى الصعيد - فى أسيوط - فى مبادئ اللغتين القبطية والعربية

وأصول الخط والحساب ، وهى أهم الأشياء التى كانت تدرس فى كتاتيب الأقباط قبل وجود المدارس هناك . (٣٩)

ولما كانت مكانة طبقة الموظفين قد بلغت هذه الدرجة ، فقد حرص أفرادها على الحفاظ على هذه المكانة ، فابتعدوا عن أسباب المنازعات السياسية ، وفضلوا البقاء كأداة طيعة مرنة فى يد الحكومة . (٤٠) كما حرصوا أيضا على أن تظل أسرار هذه الوظائف ، التى تتعلق بالتسجيل وأساليب التدوين واجادة المناورات المالية وغيرها مقصورة عليهم ، فهم يجيدون الى حد البراعة أساليب مسك الدفاتر وكتابة الحسابات الى حد يعجز الآخرون عن معرفتها ، فيسجلون المبالغ تحت دلالات - أى كل رقم الاشارة الدالة على نوعه مثل ملهم ، وقرش ، وجنيه ، وسهم وقيراط وفدان . . الخ ، بحيث يبدوون بالغى الكفاءة فى استخدام هذه الطريقة . (٤١)

ومن أهم السمات الأخرى التى ميزت هذه الطبقة قبل عصر محمد على الولاء الشديد لحرفتهم ، الكتابة والتدوين وجباية الأموال ، الى درجة أن البعض منهم تمكنوا فى القرن الثامن عشر من الانتقال من هذه الوظائف الى وظائف الادارة وأصبحوا فى المناطق التى يقيمون فيها حكاما . وكثيرا ما أثنى أصحاب الدوائر والحكام المماليك والأتراك على بعضهم واستعانوا بهم فى الأمور الهامة المتعلقة بالادارة ، فاتخذ على بك الكبير المعلم رزق وزيرا له . (٤٢) وعمل المعلم غالى عند محمد بك الألفى وكيلا (٤٣)، وعمل بطرس أغا وكيلا لحاكم جرجا . (٤٤)

وهكذا نرى ان الموظفين قبل بداية محمد على كانوا محدودى العدد ويتميزون بكفاءات معينة ، ويحظون بمكانة اجتماعية عالية .

الهوامش

- (١) هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب . الجزء الثانى
ص ١٩ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٢) نفسه .
- (٣) صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية ص ٨٤ مكتبة مدبولى .
(د . ت)
- (٤) Heyworth, Dunne : An Introduction to the History of
Education in Modern Egypt, p. 87, 88, 92 London. 1938.
- (٥) هاملتون جب ، هارولد بوون : المرجع السابق ج ٢ ص ١٨ .
- (٦) الكونت استيف : النظام الادارى والقضائى فى مصر العثمانية (وصف
مصر) مجلد (٥) ص ٦٠ ترجمة زهير الشايب . الطبعة الاولى . القاهرة ١٩٧٩ .
- (٧) صبحى وحيد : المرجع السابق ص ١١٢ .
- (٨) الكونت استيف : المرجع السابق ص ١١٤ .
- (٩) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع
عشر ص ١١٠ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى القاهرة .
١٩٦٨ .
- (١٠) حسن الباشا (دكتور) : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ج ٣
ص ١١٧٩ . القاهرة ١٩٦٦ .
- (١١) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث محفظة ١٢٠ (الفرمانات
السلطانية) فرمان رقم ٤٨٩ الصادر من السلطان محمود خان الى والى مصر اواخر
١٢٣٩ هـ (١٨٢٤) .
- (١٢) لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين (وصف مصر)
مجلد (٥) ص ٣٨ ، ٣٩ ترجمة زهير الشايب . الطبعة الاولى . القاهرة ١٩٧٩ .
- (١٣) نفسه (ص ٣٨) - السنجق هو مدير الاقليم .

(١٤) نفسه ص ٣٩ .

(١٥) راشد البراوى (دكتور) ومحمد حمزه عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ٣٥ . القاهرة ١٩٥٤ ، لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ .

(١٦) لانكريه : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٢ . د والميرى ، ضريبة المال السنوى والصيفى ، حيث تؤخذ عوائد القسم الأول عن المحاصيل الشتوية ، وعوائد الصيفى عن الارز .

(١٧) لانكريه : المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٠ .

(١٨) نفسه ص ٤١ .

(١٩) نفسه ص ٣٩ .

(٢٠) أ.ب. كلوت بك : لمحة عامة الى مصر الجزء الثانى ص ٢٠٦ . ٢١٣ . ترجمة محمد مسعود الفاهره (د . ت) .

(٢١) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث محفظة رقم ١٢١ .

(٢٢) رمزى تادرس : الاقباط فى القرن العشرين ج ٣ ص ٧٩ ، ٨٠ . مطبعه . جريدة مصر . القاهرة ١٩١١ .

(٢٣) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢٤) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث . محفظة رقم ١٢١ .

(٢٥) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ . ملف رقم ١٤ عام ١٨٤٠ .

(٢٦) رمزى تادرس : المرجع السابق ج ٣ ص ٨٠ .

(٢٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ . ملف رقم ٤٦ باسم الحاج عبدى اغا عام ١٨٤٠ .

(٢٨) لانكريه : المرجع السابق ص ٤١ .

(٢٩) ج . د . شابرول : دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر (وصف مصر) . الكتاب الأول ص ٢٦ ترجمة زهير الشايب الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٩ .

وانظر أيضا : شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١ ص ١٧ . القاهرة ١٩٣٢ .

- (٣٠) هيلين ويفلين : المرجع السابق ص ٤٩ .
- (٣١) رمزي تادرس : المرجع السابق ج ١ ص ١٦٩ . وكلوت بك : المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٣ .
- (٣٢) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٧ . هو نفسه الجنرال يعقوب صاحب مشروع اسنفلال مصر عام ١٨٠١ . وكان يستع بنفس صفات الصيارفة . وله مناورات مالية مع الفرنسيين .
- (٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ص ٤٤ (الطبعة الثانية) . القاهرة ١٩٨٦ .
- (٣٤) نفسه ص ٤٥ .
- (٣٥) رمزي تادرس : المرجع لسابق ج ٣ ص ٧٩ . ٨٠ .
- (٣٦) المرجع السابق ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ « وكان هؤلاء يتلقون مبادئ القراءة والكتابة فى الكتاتيب القبطية وفواعد الحساب من أهم الأشياء التى كانت تدرس بها . قبل انشاء المدارس فى الصعيد » .
- (٣٧) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦ .
- (٣٨) رمزي تادرس : المرجع السابق ج ٣ ص ١١ .
- (٣٩) المرجع السابق ، نفس الجزء ص ٣٩ . (يذكر كلوت بك « ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ » أن هؤلاء كانوا يتلقون فى المدارس بعد اقامتها الاناجيل ورسائل الرسل ولا يتكلمون الا العربية الى بها يفاهمون . أما لغة أجدادهم - وهى القبطية - فلا يدرون منها شيئا ، خصوصا فى الوجه البحرى) .
- (٤٠) مورو بيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر ص ١٤ ترجمة د. محمد توفيق رمزي القاهرة ١٩٥٩ .
- (٤١) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ .
- (٤٢) رمزي تادرس : المرجع السابق ج ١ ص ١٦٩ ، كلوت بك : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٤٣) نفسه ، ج ٢ ص ٤٤ .
- (٤٤) نفسه ج ٣ ص ٨٢ .

أما الوظائف : فتتقسم الى قسمين : الأول : وظائف الادارة العليا . والثانى : وظائف الكتبة فى الدواوين وجباة الأموال .

أولا : وظائف الكتبة فى الدواوين وجباة الأموال .

كانت هذه الوظائف ذات أهمية كبيرة لما لها من دور فى النواحي المالية ، وحين تولى محمد على الحكم سعى الى إعادة النظام السابق لجباية الضرائب والأموال على أسس منتظمة . (٢) وبدأ يقرب اليه العناصر التى لها دور ودراية ومهارة ، وقبض على نواصى الجباه والقيمين على الأموال . (٣) وذلك بعد أن أصبح المالك الوحيد بإلغاء نظام الالتزام وأصبح التاجر والصانع الوحيد أيضا .

ولجا الباشا الى الاستفادة من هذه الطائفة الى أقصى حد ممكن . وأتاح لأفرادها فرص تولى الوظائف الادارية أكبر من ذى قبل (٤) فاتخذ المعلم غالى وزيرا له فى ادارة الشئون المالية ، وأسند اليه عدة مهام تتعلق بمسح الأراضى وتجزئة الأقطان . بحيث أصبح لكل بلد زمام بهدف تمكين الحكومة من معرفة ميزانيتها (٥) .

وكانت الوظائف فى عصر محمد على فى شكل هبات أو منح تعطى من الباشا ، مثل الأرض تماما ، وتجرى لها رواتب أو تستبدل بمعاشات أو (احسانات) ولى النعم فى حالة العجز عن القيام بالعمل ، هذه الاحسانات اما مال أو أقطان زراعية ، ويقيد المرتب فى « ديوان الروزنامة » وهو قيمة ما يستحق الموظف ، وتحرر له به « رجعه » أو « سند » بقيمة استحقاقه من الديوان ، فقد قرر ديوان الروزنامة مثلا اعطاء سند لورثة الحاج اسماعيل اغا (أمين

جمرك دمياط) فى ١٨٣٩ ، يشتمل على هذه البيانات ، وان يصرف هؤلاء معاشه من ديوان المديرية (٦) .

وكان يتم تعيين « الموظف » بعد صدور أمر عال بذلك من الباشا ، يحصل بعدها الموظف على ما يسمى « السند الديوانى » ، تحدد فيه الوظيفة ، وحقه فى توريث هذه الوظيفة ، وفى عام ١٨١٢ صدر من الباشا ارادة سنية بتولى « عبد الخالق أفندى » وظيفة « مستخدم بديوان الرزنامة » ، وتدرج فى عدة وظائف فى هذا الديوان ، وامضى فى الخدمة الحكومية فترة طويلة ، وكان « ديوان الرزنامة » قد رتب لأبنائه رواتب فى الديوان ، لأنه كان يصطحبهم معه ليصبحوا قادرين على تولى هذه الوظيفة بعد وفاته (٧) .

وكان أساس شغل « الوظائف » فى مصالح ودواوين الحكومة هو قدرة الشخص او كفاءته ، ومبلغ ما سيعود على « الميرى » من هذا الشخص فى هذه الوظيفة ، لذلك كان الموظف يتحول بمجرد تعيينه فى الحكومة الى أداة طيعة ، توجهه الحكومة على النحو الذى تريده ، وتبين ملفات الموظفين ذلك بوضوح ، فقد كانت تطلق دائما كلمة « مستخدم » على أى موظف فى دواوين الحكومة . مما يدل على حرص الحكومة على السيطرة على جهاز الموظفين ونوجيهه على النحو الذى تريد ، كما كان بوسع الحكومة أيضا أن تتخلص من الموظف فى الوقت الذى ترغب ، حين ترى أنه لم يعد قادرا على أداء المهام الموكولة اليه ، عن طريق رفته ، وكان يطلق عليه فى هذه الحالة لفظ « سقط » أى أنه لم يعد صالحا لتولى وظائف الميرى . ويتضح من ملفات الموظفين والطلبات المقدمة منهم فى هذا الصدد ظروف ابعادهم من الوظائف ، وهى فى الغالب ظروف صحية لأن بعض الوظائف كانت تحتاج مقدرة بدنية هائلة ، فالموظف شكر الله فانوس الذى بدأ حياته مستخدما فى « الخزينة الخديوية »

عام ١٨٢٠ ، ثم تدرج فى عدة وظائف حكومية فى ديوان عموم المالية (قلم الموازن) والمعاونة الخديوية (ديوان المعاونة) ، فام ديوان المعاونة برفته من وظيفته بسبب اصابته بالعمى (٨) .

وهناك حالات أخرى كانت تنجأ الحكومة الى رفت الموظف فيها ، مثل تقصيره فى أداء مهام وظيفته ، فيجرب رفته بعد اجراء التحقيق فى الدعاوى أو التهم المنسوبة اليه ، وتقوم بتنصيب آخر بدلا منه ، وهناك حالات منها حالة الموظف (عبدى اعا) بديوان المحمودية عام ١٨٤٠ بعد أن تم التحقيق فى الدعاوى المنسوبة اليه ، وتولى آخر وظيفته (٩) .

هذا النظام المحكم فى تولى الوظائف الديوانية ووظائف جباية الاموال والايعاد عنها يعكس حرص الباشا على خلق أداة حكومية تتناسب مع طموحاته فى اقامة دولة على أساس من الاقتصاد الموجه ، ولما كان الباشا حريصا على أن تكون هذه الأداة على مستوى طموحاته فإنه لم يكن يتردد فى تعيين العناصر التى تتجاوب مع مشروعاته أو يقصى العناصر التى تعجز عن تنفيذ هذه المشروعات .

وكانت وظائف الكتبة من أهم الوظائف ، لأن الباشا كان فى حاجة الى عناصر تجيد القراءة والكتابة ، ومعرفة اللغة التركية ، لذلك وضعت الحكومة شروطا عند الالتحاق بالوظائف لكلى تضمن ذلك . وأطلقت للموظفين الذين ينطبق عليهم شروط الالتحاق فى الوظائف حرية التصرف بشرط أن يحققوا التزاماتهم الوظيفية ، ومعنى التزاماتهم الوظيفية - ان الوظائف كانت بمثابة عهدة على الموظف يحصل عليها طبقا لعقد مبرم بينه وبين الحكومة (١٠) . لذلك كان على الموظف فى كل الظروف أن ينفذ بنود هذا العقد مع الحكومة بأى طريق ، حتى ولو اقتضى الأمر أن يقوم الموظف

بتأجير عدد من الكتبة على نفقته لانجاز المهمة الموكولة اليه ، أى أن الوظائف كانت فى شكل اقطاعات .

ويبدو جليا ان محمد على كان ينظر الى موظفيه نظرة الباب العالى الى الرعية العثمانية ، فالرعية العثمانية فى اطار السلطنة عظيمها وحقيرها « عبيد » للذات الشاهانية ، ولم يتجاوز محمد على هذا النطاق ، اذ كان الباب العالى حريصا على تذكيره بهذا بين الحين والآخر ، فقد أكد الخط الهمايونى الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ اليه ذلك فى هذه العبارة ، « رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم ، وتأكيدات أمانتكم ، وصدق عبوديتكم ، لذاتنا الشاهانية ، ولمصلحة بابنا العالى » ، بينما يكتب محمد على للمصدر الاعظم فى ٢٥ يونيو ١٨٤١ ردا على ذلك بقوله : « بعد أن قدمت ألفا من التشكرات على ما شملنى من الاحسانات الملوكية السامية ، اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايونى بما لاقى من شعائر الاحترام والشرف ، وقد رافقه موكب عظيم من محل اقامة مهيب أفندى - رسول الباب العالى الى محمد على - حتى سراى الولاية . . ولكى تعم الدعوات بدوام السلطنة السنية ، أمرت باطلاق المدافع مرارا » (١١) .

ولاشك ان هذه النظرة الى الموظفين - بأنهم عبيد - أدت الى خلق مجتمع من الموظفين حريص على مصالحه الشخصية بغض النظر عن أى أمور أخرى ، فلم يكن هناك ثمة انتماء يذكر الى النظام الذى أرادته محمد على الا بالقدر الذى يخدم مصالح هذه الطائفة من الموظفين ، واعتمد محمد على فى هذا الاطار على الاستفادة من التوازن بين عناصر الموظفين ، فجعل وظائف الادارة العليا فى يد الاتراك والجراكسة والأرمن وغيرهم ، على حين ترك وظائف الكتبة والعمل فى الدواوين فى يد الأقباط ، ونادرا ما كان يحصل الأقباط على

وظائف الإدارة ، بل ان الوظائف الديوانية (وظائف الكتبة والعمل في الدواوين) أسندت رئاستها الى أفراد من عناصر الاتراك والجراكسة والأرمن لكي يضمن حدوث التوازن بين كل هذه العناصر ، وجعل على رأس « ديوان الرزنامة » المختص بشئون الموظفين أحد العناصر الترككية البارزة ، وهو الديوان الذي تسجل فيه جميع البيانات الخاصة بكل الموظفين في الدواوين المختلفة . كما جعل على رأس « الدفترخانة » أحد العناصر الترككية البارزة أيضا ، وفي الدفترخانة سجلات تحتوى الجهات التي عمل فيها كل موظف والمسدد التي قضاها في كل وظيفة (١٢) .

ثانيا : وظائف الإدارة العليا والديوان الخديوى :

أما موظفو الإدارة العليا ، فقد كانوا يتلقون تدريبات خاصة لإدارة الدواوين طبقا للقواعد التي تخدم أهداف الحكومة ويتشرب هؤلاء في نفس الوقت قيم واخلاق أصحاب الوظائف العليا الذين ينتسبون الى الارستقراطية الترككية ، ويرتب لهم مصروفات بمجرد دخولهم الى هذا المجال ، وهم في العادة من العناصر المقربة الى الباشا ، الذين يبدأون حياتهم في « ديوان القلعة » ويتدرجون في الوظائف الى أن يصلوا الى أعلى المناصب ، وهناك أمثلة عديدة توضح ذلك ، « حمزة باشا » الذي عمل مديرا للمنوفية ، أقام في بداية عهد محمد علي في القلعة بضع سنين ، وفي سنة ١٨١٩ توجه الى اسنا ليتلقى تعليمه الخاص مع الغلمان ، وهو تعليم في العادة ينصب على دراسة فنون الإدارة والجيش . وفي عام ١٨٢٠ نال رتبة الملازم ، ثم التحق بالعمل مع سليم أغا ، ثم عثمان أغا ، ثم مصطفى أغا ، ووصل في النهاية الى وظيفة مدير المنوفية (١٣) . أما سليم باشا الذي أصبح مدير المالية في مصر

فى أعقاب عصر محمد على ، فقد كان من غلمان ولى النعم فى عام ١٨٠٦ ، ثم تدرج فى عدة وظائف فى « ديوان المحاسبة » ، وعمل سلحدار أغا ، ثم مدير عموم قبلى ، وعضوا بمجلس الأحكام ، ثم رئيسا لمجلس الأحكام المصرية ، ثم مدير مالية مصر (١٤) .

وظائف الادارة العليا - كما اسلفنا - هى وظائف الاقرباء والأصدقاء ذوى الخطوة ، ينولون هذه الوظائف بصفة دورية لمدة قصيرة حتى يتسنى ارضاؤهم جميعا ولو بصفة جزئية (١٥) .

فهذا أرسلان باشا مدير المنوفية أحد كبار - رجال الادارة ، بدأ حياته الوظيفية عام ١٨٢٩ فى ديوان البحرية بالاسكندرية ، ثم تدرج فى عدة وظائف ، ثم أصبح وكيلا لترسانة الاسكندرية ، ثم معاون مديرية الغربية ، ثم مأمور ادارة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ، ثم مدير ادارة جرجا ، ثم مدير جرجا برتبة لواء ، ثم مديرا لمديرية أسيوط ، ثم انتقل بعد ذلك الى وظيفة مدير المنيا وبنى مزار ، ثم وظيفة عضو مجلس الاحكام المصرية ، ثم فى النهاية مدير المنوفية (١٦) .

وظائف الادارة بخلاف وظائف الكتابة والجباية ، كانت التعيينات فيها لمدة سنة واحدة تقريبا . ويستعفى بعدها كل شاغل مؤقت للوظيفة ، ويظل اسمه مدونا فى سجل بدفتر خانه ، ينتظر دوره فى التعيين من جديد ، وكان يطلق على فترات الانتظار (خلو أو بدون عمل) وهى تطول وتقصر بحسب توفر وظيفة ، وأحيانا كان يحدث تغيير فى الوظيفة وفى جهة العمل . وهناك أمثلة عديدة على ذلك منها (موره لى اسماعيل افندى) ، الذى بدأ حياته الوظيفية فى وظيفة مأمور ادارة فى مديرية الجيزة (١٨٤١) ، ثم ابعد عن العمل ، وعاد الى التعيين فى وظيفة مأمور ادارة الزقازيق (١٧) .

و(محمد عاصم باشا) من ديار بكر (احدى مدن شرق الاناضول) دخل الخدمة فى ديوان الجهادية فى عام ١٨٣٤ ، ثم انتقل الى وظيفة ادارية وعين بعد ذلك فى وظيفة كاتب تركى (١٨) .

ويذكر « جون بورنج » فى تقريره عن ظاهرة التغيير والتبديل بين أصحاب هذه الوظائف انها من أهم العوامل التى تنتقص من كفاية أصحابها . وأنهم كثيرا ما ينقلون من المناصب ذات الطول والحول الى منصب آخر ، وأضاف « ان صلاحية الشخص للقيام بالأعمال الموكولة اليه ليست بالأمر الذى يقام له وزن كبير » . (١٩) ،

وفى اعتقادنا أن سبب ذلك يرجع الى أن هذه الوظائف كانت تمنح لمن يدفع أكثر ، أى مقابل رشاوى وبالتالى كان أصحاب هذه الوظائف عرضة للتغيير والتبديل أكثر من أصحاب وظائف الكنية وجباة الأموال ، يذكر البعض « ان الهدف الرئيسى للذين يشغلون هذه الوظائف هو تعويض ما قد دفعوه » (٢٠) .

أما رجال الحاشية أو رجال بلاط الباشا الذين يطلق عليهم « رجال المعية » أو « المعية السنية » ، على غرار التسمية المتداولة فى بلاط الخلافة ، فقد تلقبوا بألقاب رجال البلاط المعروفة فى استانبول ، وكان ديوانهم هو « ديوان الخدوى » أو « ديوان المعية » وكانت قصور الباشا تحتفظ بطوائف من الخدم ذوى الصفة الرسمية وكانوا نوعين « الأغوات الأندرون » وهم الخدم الخصوصيون الذين يعملون داخل القصور ، وكانوا من الخصيان غالبا . و « الأغوات البيرون » وهم الذين يعملون خارج القصور (٢١) . وتحفل ملفات الموظفين بأسماء هؤلاء الرجال الذين خدموا فى بلاطات وقصور الباشا ، الذين خصص لهم المعاشات والأطيان فى انحاء البلاد (٢٢) .

وهي عناصر تنتمي الى جنسيات من انحاء ائدولة العثمانيه .
اغلبها من الأتراك الوفدين الى البلاط بتزكيه من الخليفة في
استانبول ، كانت تتنقب باللقاب التركيه والتاريخية وترفع عن
العربية ، فاللقاب أفراد الحاشية مثل « الأمير آحور » تعنى رئيس
الاسطبلات المنوط به الاشراف على الماشية . و « القبوجى باشى »
هو رئيس البوابين ، و « القهوجى باشى » هو الخادم المكلف بتقديم
القهوة للوالى ، و « القمشجى » وهو السائس ، و « المعجون أغاسى »
وهو الكيهياوى بصيدلية القصر . و « الابريقدار » حامل ابريق
الماء للوضوء ، و « الجندارجى » الخادم المكلف بغسل الملابس ،
و « الميسقجى » وهو الحاجب ، و « العشى باشى » وهو الطاعى ،
و « الشماشرجى » وهو الخادم الموكل اليه حفظ ملابس الرجال ،
وكان يساعد الوالى فى ارتداء الملابس ، و « التوتنجى » يقوم باعداد
التبغ للمتدخين (٢٣) .

ومما لاشك فيه ان صبغة الوظائف بالتركية كانت أمرا
طبيعيا ، اذا عرفنا ان هذه الارسنقراطية التركيه من كبار الموظفين
الذين ترقوا فى أعلى الوظائف وسيطروا على الادارة عزلت نفسها
تماما عن المصريين ، وظلت تنظر اليهم نظرة كبرياء وترفع ، وهو
ما صبغ الوظائف بعنصرية حادة ، وجعل روح الغطرسة ولنعالى
طابعا سائدا فى علاقة كبار الموظفين بالمصريين ، حتى الباشا ذاته
خص هؤلاء الأتراك بجماع ثقته ، وكان من الواضح استقرار تميز
الأتراك بالقيادة فى روعة ، يقول للبارون دى بوالكمت : « اننى
لم أعمل فى مصر سوى ما عمله الانجليز فى الهند ، فلديهم جيش
من الجنود الهنود ، يقودهم ضباط من الانجليز ، ولدى جيش من
ابناء العرب ، على رأسه ضباط من الأتراك . والتركى أصـلح
للحرب والقيادة ، اذ يشعر بأنه خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب

فى حصرتة ، أن التركى أحق بالقيادة • وأضاف « لقد شهدت ذات مرة فى مديرية الغربية ، جمعا يتألف من ثلاثة آلاف من أبناء العرب — يقصد المصريين — كانت ظواهر الأمور تدل على أنهم سيعصفون بكل شىء ، فأرسلت عليهم أحد ضباطى ، ومعه ثلاثون تركيا ، فما كان من هذا الجمع الحاشد الا أن تفرق » (٢٤) •

وهكذا نرى ان سياسة محمد على فى اسناد الوظائف الادارية العليا ووظائف القيادة كانت تقوم على الاعتماد على اجتذاب ضباط الاتراك الى البلاد والاستفادة منهم ، يقول : « اننى اغترف من المعين الذى ينهل منه السلطان ، وكان من حسن طالعى ، أن غل السلطان يده فى منح المرتبات ، ولكنى بسطت يدى كل البسط ، فهرغ الضباط الى • ورأيت بعد ذلك أن استوثق من اخلاصهم ، وقد وضع لى أن خير طريقة لضمان ذلك ، أن أجزل لهم العطاء ، وأسحو عليهم بالهدايا ، على أن أحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات ، والسعى فى أن يكون لهم بين الأهالى نفوذ و سلطان » (٢٥) •

وقد نجح محمد على فى سياسته فى اسناد الوظائف الادارية العليا الى هذه العناصر نجاحا كاملا ، فقد رأينا الاتراك وغيرهم ممن يشكلون الارستقراطية الوظيفية يترفعون عن تولى الوظائف الصغيرة ، لأنهم رأوا انها نجافى سلطة الأمر والنهى ، خصوصا وظائف مسك الحساب والوظائف المحلية الثانوية فى أعماق الريف التى تركوها للمصريين ، ولم يكن هناك ما يجعل الباشا يحد من غلواء حميته التركية والركون الى المصريين ، الا أن يجد هذه العناصر التى منحها جماع ثقته تغدر به وتمرد عليه •

الهوامش

- (١) رؤوف عباس (دكتور) : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ - ١٩١٤) ص ٧٩ . القاهرة ١٩٧٣ .
- (٢) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٧٨ .
- (٣) ادوار جوان : مصر فى القرن التاسع عشر ص ٣١٢ . ترجمة محمد مسعود . القاهرة ١٩٣١ .
- (٤) رمزى نادرى : المرجع السابق ج ١ ص ١٨١ .
- (٥) نفسه ج ٢ ص ٤٧ .
- (٦) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين : ملف الحاج اسماعيل اغا (أمن جمرک دمياط) ١٨٣٩ . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ .
- (٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ عام ١٨٤٦ . ملف رقم ٣٢٠ . انظر الملاحق ملحق رقم (١) .
- (٨) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٣٦ عام ١٨٥٠ انظر الملاحق - ملحق رقم (٢) .
- (٩) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ١٦ ملف ٤٦ باسم الحاج عبدى اغا عام ١٨٤٠ .
- (١٠) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ ملف ٣٢٠ عام ١٨٤٦ .
- (١١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٥ ص ١٥٩ (معاهدات وفرمانات) .

(١٢) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦
ملف رقم ٧١٥ .

(١٣) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦
ملف رقم ٧١٥ باسم حمزة باشا مدير المنوفية .

(١٤) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨
ملف رقم ٨١٥ باسم سليم باشا (وزير المالية سابقا) .

(١٥) هاملتون جب ، هارولد برون : المرجع السابق ج ١ ص ٢٧٥ .

(١٦) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب ٨ عين ٢ محفظة ١٧٩
دوسيه رقم ٣٧٧١ .

(١٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين . دولا ب رقم ٦ عين ١ محفظة
١٢٣ دوسيه رقم ١٧٤٦ .

(١٨) دار المحفوظات العمومية : انظر مجلد رقم ٣ المستخرج من ملفات ربط
المعاشات الملكية (١٨٨٣ - ١٨٨٦) ص ١٤٧ .

(١٩) تقرير جون بورنج John Bowring ص ٤٧٣ . محمد فؤاد
شكري (دكتور) ، عبد المقصود العناني وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر
محمد علي (السياسة الداخلية) ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٢٠) هاملتون جب ، هارولد برون : المرجع السابق ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢١) عبد السميع الهراوي : لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر
الكتاب الأول الصادر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .
القاهرة ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢٢) دار المحفوظات العمومية : المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط
المعاشات الملكية المجلد (٣) من ابتداء ١٨٨٣ - ١٨٨٦ .

(٢٣) عبد السميع الهراوي : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

(٢٤) تقرير البارون بوالكميت Baron de Boislecomie

محمد فؤاد شكري وآخرون ص ٢٤٨ .

(٢٥) نفسه .

كبار الموظفين والادارة

بعد أن تحققت السيادة لمحمد على على البلاد انر تحطيم الممالك ، ذهب الى تقسيم مصر الى وحدات ادارية تغيرت حدودها لتلائم الضرورات الادارية والاقتصادية ، وكثرت بالتالى اعادة تنظيم الحكومة بغرض الوصول بالعائد المادى الى أقصى حد ممكن ، وأخذ يعين موظفين ليحكموا هذه الوحدات الادارية التى بلغت أربعة وعشرين قسما أو وحدة على رأس كل منها « مأمور » ، وتم تجميع هذه الوحدات الادارية فى شكل مديريات بلغت سبع مديريات على رأس كل منها « مدير » (١) .

وتمثل هذه الوظائف « المدير والمأمور والناظر » وظائف الادارة العليا فى انحاء البلاد التى امتدت واجباتهم الى النواحي الادارية والمالية والبوليسية ، ويمكن تقسيم هذه الوظائف العليا الى عدة مستويات وتناول الدور الذى قامت به على النحو التالى :

١ - موظفو المهام الخاصة :

قرب محمد على اليه عددا من اتباعه المخلصين ، كانوا أدواته

للوصول الى كل مستويات الادارة فى مصر ، واعتمد عليهم واولاهم ثقته ، ويمكن أن نطلق على هؤلاء « أهل الثقة » أو الحاشية ، وهم فى العادة من أقربائه ومن العناصر التركية عموما الوافدة الى مصر جريا وراء المناصب ، وكان أقرب الرجال الى الباشا هم سامى بك ، وأحمد باشا المنكلى ، وعثمان بك . وحبيب افندى وزكى افندى وغيرهم (٢) .

وكان الباشا يوجه اليهم تعليماته واوامره الواجبة التنفيذ ، ولم يجعل بينهم وبين رجال الادارة أية وسائط ، فكان يرسل الى المديرين والمحافظين بأن يخاطبوا هؤلاء المقربين اليه مباشرة ، أو يستدعى أحد هؤلاء للمثول اليه اذا اقتضى الأمر ذلك ، ففي عام ١٨٢٠ أرسل الى محافظ الاسكندرية محرم بك بأن يرسل كل مكاتباته الى حبيب افندى مباشرة، الذى كان يعرض هذه المكاتبات على الوالى (٣) . كما استدعى عثمان بك فى عام ١٨٢١ للمنول أمامه مباشرة لسؤاله سفويا عن بعض الأمور (٤) .

وكان هؤلاء الخالصاء الى الباشا من رؤساء ديوان المعية الذين أبدوا كثيرا من الولاء والحماس فى خدمة الباشا ، ولاشك ان محمد على كان يرى أن هؤلاء من أهم العناصر التى يعتمد عليها ، وكان يرى أنه اذا نجح فى اختيارهم فان ذلك سوف يؤدى الى تحقيق طموحاته فى خلق أداة فعالة لتحقيق مشروعاته (٥) .

وقد أظهر هؤلاء للباشا كل مظاهر الولاء والطاعة فكانوا يعرضون عليه كل الأمور ، بحيث لم يخرج مشروع الى التنفيذ الا بعد اشراف الباشا الشخصى عليه . وكان هذا بالطبع يلقى من الباشا رضا لأنه كان يهدف الى الاحتفاظ فى يديه بالرقابة الكاملة على كل التفاصيل (٦) .

وسمح محمد على لهؤلاء بأن يجمعوا رجال الادارة فى أى

مديرية فى اى وقت لكى ينقلوا اليهم تنبيهات الباشا وأوامره ، فأرسل الباشا فى عام ١٨٢٩ الى زكى افندى منلا يطلب ذهابه الى مأمورية فوه ويجمع المأمورين للتنبيه عليهم بالالتفات لأعمالهم وتأديتها على أحسن وجه وتهديدهم بالعقاب (٧) . وأرسل الى حبيب افندى فى عام ١٨٢٨ يطلب اليه الاجتماع بالموظفين فى بعض الدواوين للتنبيه عليهم بالجد فى أعمالهم وإرسال دفاتر الخزينة (٨) .

وبالرغم من أن الباشا أغدق على هؤلاء ، بحيث كانت تظهر عليهم امارات التكريم والشراء ، فانهم كانوا يبدون له الولاء حرصا على مصالحهم الذاتية ، ولم يكن يجرؤ أحد منهم على معارضته أو اظهار اعتراضه على مشروع من مشروعاته (٩) .

وكان الباشا يطلب من هؤلاء أن يكونوا على قدر عال من الكتمان والسرية ، لأن مهامهم تتطلب ذلك ، فيرسل الى أحدهم ويدعى محمد بك فى ١٨٢٧ بالحضور فورا لسؤاله فى بعض الأمور بدون افشاء ذلك لأحد (١٠) . وينبه على آخر بأن يتبع فى جميع مكاتباته الى الخارج أسلوب السرية المطلقة ، وأن يقوم بتمزيق أى خطاب مرسل حتى لا يتمكن أحد من رؤيته (١١) .

وفى بعض الأحيان كان يكلف هؤلاء بتكوين لجان خاصة يتراأسونها للطوف بالمديريات للتحرى عن العرائض المقدمة من الأهالى وللتأكد فيما اذا كان رجال الادارة فى الاقاليم ينظرون فى مضمونها أم لا (١٢) . كذلك كان الباشا يطلب تكوين لجان خاصة للنظر فى المسائل الهامة ، فقد أمر حبيب افندى فى عام ١٨٣٤ بأن يجمع بوغوص بك وباسيلديوس بك للنظر فى العرائض المقدمة من أصحاب الديون التى يلتمسون فيها تقسيط هذه الديون (١٣) .

وكان هؤلاء هم الأدوات بين « الديون الخديوى » وبين الباشا ذاته ، فكل المراسيم والقرارات الصادرة من الديوان كان يحملها هؤلاء الى الباشا ، ولا تعتبر نافذة الا بعد ان تختتم بخاتم الباشا ، وكان زكى أفندى فى عام ١٨٢٦ هو المكلف بإفراغ القرارات فى صورة أوامر ومراسيم واصدارها الى الجهات الموجهة اليها (١٤) .

وقد اعتمد محمد على - بالرغم من أنه كان حريصا على النظر فى كل التفاصيل - على هؤلاء من « اهل الثقة » فى استخدام الطريقة المناسبة للنهوض بالادارة ، وكان يلجأ الى أسلوب المحاور والخطا ، ويوكل الى هؤلاء اختيار الطريقة الملائمة ، فقد ارسل الى ابراهيم باشا فى ٢٧ شعبان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) بأنه قد عملت تجربتان للنهوض بالادارة ، وانه ينبغي انتخاب احدى التجربتين (١٥) . مما يدل على أن محمد على كان يلجأ الى التجربة والخطا لانهجاح ادارته ، ولكنه كان يعرف تماما هدفه وهو الوصول الى اكبر عائد مالى ممكن . لذلك حين كان يرى اى تردد منهم ، كان يبادر الى حثهم على بذل كل الجهود وعدم التردد فى القرار ، فارسـل الى حبيب أفندى فى غرة صفر ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) ينبهه الى عدم التردد فى اتخاذ القرار (١٦) .

ولما كان هؤلاء يعوزهم حماس الباشا ، فقد ركنوا الى معادلتته وكأ انه مصدر للوحى ، وترديد كل ما يقوله ، وأن يظهروا له أن أحكامه فوق مستوى الخطأ (١٧) .

أما محمد على فقد كان يعلن باستمرار - بالرغم من ابدائه النقة فيهم - أنهم يعوزهم الحماس ، ولا يتردد فى أن يعلن على مسامعهم أنه لا يخشى ان يعدم أحد المنسوبين الى عائلته فى سبيل اسعاد مصر (١٨) . وانه سوف ينزل العقاب بأقرب الناس اليه لخروجهم على مقتضيات أعمالهم الوظيفية (١٩) .

وبمرور الوقت حنت أساليب المداينة وانقار بين هذه
السخبة من موظفي المهام الخاصة ، وتمكن من الوصول الى الباشا
كل من أجاد هذه الأساليب ، وشجعهم على هذه الأساليب محمد علي
نفسه الذي كانت تفرغه الآراء المعارضة . وتبين وتائق الإدارة
بوضوح لهجة أوامره المتوعدة لمعارضيه من أى فئة التى لا تقنصر
على مجرد النفى أو الطرد من الوظيفة بل تصل الى التعذيب البدنى
- الضرب بالنبوت - أو حتى القتل وغيرها من أساليب التنكيل ،
يقول : « انه طالما أغدق النعم على الذين اعتنى بأعدادهم من الرجال ،
وطالما نصح اليهم عند انحرافهم عن جادة الصواب ، ولكن ذلك كله
لم يجد نفعا ، لذلك لم يبق والحالة هذه الا استعمال النبوت فى
تقويم ما أعوج من احوالهم » (٢٠) .

وأصبحت هذه الحاشية مسرعا للتأمر والمناقشات ، وما حل
عام ١٨٢٧ حتى قام حزبان يسميان الى كسب رضا الباشا وثقته
الكاملين ، الأول يطلق على نفسه حزب الموره ، ويضم عددا كبيرا من
الأتراك الذين رافقوا ابراهيم باشا فى حرب المورة ، وهؤلاء احتلوا
مراكزهم باصطناع نفوذ ابراهيم باشا ، والحزب الثانى هو الحزب
الأرمنى الذى كان يتزعمه يوسف بوغوص بك ويضم الشباب
الذين تعلموا فى فرنسا وبريطانيا (٢١) . وكبرا ما نبههم محمد
على الى ترك التحاسد والتآمر ولزوم التوادد والتحابب ، ولكن قلة
منهم هى التى كانت محل رضا محمد علي ، أما الأغلبية فقد تحولوا
الى مجموعة من الوصوليين الذين لا تربطهم بالباشا نفسه سوى
مصالحهم الذاتية ، واجتهدوا فى اتقان طرق التقرب الى الباشا أكثر
من أى شيء آخر . ولم يكن أحد يخبره بالحقيقة (٢٢) .

ولما كانت هذه الطائفة من الموظفين الأتراك والجراكسة
تعوزهم الكفاءة ، فقد اعطى الباشا ثقته لطائفة أخرى من كبار

وكان الباشا في أحيان كثيرة يدعو هؤلاء المقربين الى مجالسه الخاصة ويطلب اليهم ترتيب الحسابات والسعى الى خلق موارد ثابتة للايراد يغترف منها المال اللازم لادارة سُـسـُـئون البلاد . (٢٧) ولم يكن يقبل منهم أى تـلـكـؤ فى انجاز أعمالهم ، وكانوا عرضة لانزال العقاب الشديد بهم . (٢٨)

وقام الرجلان باسيليوس بك وحنا الطويل فى عهد محمد على لأول مرة بوضع لائحة بخصوص ايرادات الأقاليم ، وأشرفوا على تنفيذها ، واقترحوا الأفكار لاصلاح طائفة الصـيـارفة والكتبة فى الأقاليم ، ويعزى الى باسيليوس وضع لائحة فى عام ١٨٢٩ لتنظيم أمور الاقاليم ومنع ظاهرة الاختلاس فيها . (٢٩)

ولم تكن هذه الطائفة من المتخصصين فى الشئون المالية تتميز عن سابقتها من حيث الحرص على التقرب الى الباشا ابتغاء مصالحها الذاتية ، وكان الباشا يعلم ذلك تبعا ، ويعرف براعتهم فى الخداع ونهبهم لأموال الدولة ، لذلك لم يكن يتردد فى تغريمهم بالأموال الطائلة (٣٠) وفى عهده أرسل الخطابات الى باسيليوس بك ذاته ينذره بالرفق اذا قصر ، وانه سوف يولى غيره مهام وظيفته . (٣١)

وكان هؤلاء أدوات الباشا فى ادخال الاساليب الحديثة الى الدواوين فى الشئون المالية ، خصوصا بعدما تبين آثار ادخال الأسلوب الأوربى لمسلك الدفاتر وكافة الشئون المالية ، فقدم « المعلم حنا » الى الباشا تقريرا مسهبا فى هذا الشأن عام ١٨٣٠ ، أشار فيه الى ضرورة توحيد المعاملات المالية فى الدواوين حتى ننقطع الفوضى الناشئة عن استعمال أسلوبين مختلفين للكتابة والحساب ، لأن اقتصار الأسلوب الأوربى على مراكز الدواوين دون الفروع والنواحى مدعاة لتشوش الأعمال ومضيعة للجهود والأموال . (٣٢)

أما الفريق الثالث من المقربين الى الباشا فهو من الذين وفدوا الى البلاد في عهده ، لذلك رأينا الباشا يعتمد على عدد منهم وأعطاهم الفرصة لتطوير ادارته • (٣٣) وذلك حين أنشأ في عام ١٨٢٩ مدرسة لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة ، بعد ان أدخل نظم المحاسبة الأوربية في مصر • (٣٤)

وقد لعب بوغوص بك دورا هاما في ترشيح أسماء عدد من الأجانب الأوربيين لينالوا الحظوة عند الباشا • (٣٥) وعلى حين كان الباشا يثق عليهم ويمنحهم الرتب • (٣٦) فانه لم يكن يتردد في توجيه اللوم اليهم اذا قصروا في أعمالهم ، فقد أرسل الى غوص بك يقول عن تعيين أحد الفرنسيين : « انه لم يظفر بالنتائج المطلوبة من تعيين هذا الفرنسي » • (٣٧)

وهكذا نرى ان فئة الموظفين المقربين من الباشا ، الذين تولوا مهام خاصة في عهده وكانوا أدوانه في الوصول الى كل مستويات الادارة كانت تتكون من ثلاثة عناصر هي : الادراك والبراكسة • وعناصر الأقباط ، وعناصر الأجانب •

٣ - المديرون والمحافظون :

حين جعل محمد علي أقاليم مصر على شكل وحدات ادارية بعد تغيير حدودها ، وأصبحت سبع مديريات أقام على رأس كل مديرية حاكم هو المدير ، تشمل واجباته المحافظة على الجسور والترع ، والاشراف على المصانع في المديرية • (٣٨)

وكان هؤلاء جميعا من العناصر التركية والشركسية ، الذين تدرجوا في الوظائف العسكرية والادارية المختلفة قبل الوصول الى أعلى مستويات الادارة في المديريات والمحافظات ، فاسماعيل

ومع ذلك كان الباشا لا يتردد فى ابداء علامات الرضى أحيانا على البعض منهم حين يرى أن بادرة تهدف الى تحسين الادارة ، خصوصا وأنه كان يعاني من الفوضى والارتباك والغموض فى التقارير الواردة منهم بشأن واردات المديرية ، فقد أرسل فى ٧ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) يأمرهم بالعناية بالكشوف الخاصة بواردات القطن والغلال وعملها على نسق الكشف التى أعدها مدير المنوفية لأن طريقته بسيطة ومعبرة (٥٠) .

وأرسل فى عام ١٨٣٥ الى المديرين فى جميع المديرية يطلب بيانا تفصيليا بعدد الشئون وعدد النظار الذين يعرفون القراءة والكتابة وعدد الأميين منهم (٥١) . كما أرسل اليهم يطلب تحرير قوائم عن كل الابعاديات بكل مديرية والماهيات والأجور فيها (٥٢) .

وواضح من سياسة محمد على تجاه هؤلاء أنه كان يهدف الى السيطرة الكاملة على نشاطهم ، وكثيرا ما كان يشكو أنهم يتجاوزون الأدوار المحددة لهم ، وفى هذه الحالة لا يتردد فى انزال العقاب بهم ، فقد أرسل فى ١٨ ذى القعدة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧) يطلب الى أحد المديرين رد المبالغ التى منحها كعلاوات للموظفين لان المديرين غير مأذونين بذلك (٥٣) .

ويستنتج من الاوامر الصادرة من الباشا اليهم فى مناسبات عديدة أن هؤلاء يتعمدون الاخفاء والتضليل فى تقاريرهم حتى يضمنوا الحصول على المزايا والافادة من كل موقف ، وممارسة أعمال الابتزاز ، وكان البعض منهم يضرب عرض الجائط بنصائح الباشا مما كان يحمله على اطلاق تهديداته بالعقاب الصارم ضدهم (٥٤) .

٣ - المأمورون والنظار :

ويمثل هؤلاء المرتبة التالية للمديرين والمحافظين . أما وظيفة « مأمور » فقد كان صاحبها يتلقى أوامره من قبل « مديره » الذى كان يتشاور معه فى كل الأمور المتعلقة بمأموريته (٥٥) . على حين كانت وظيفة « ناظر القسم » تتعلق بكل الأعمال الجارية بالقسم (٥٦) . بمعنى آخر أن أصحاب هذه الوظائف كانوا ذوى سلطات مطلقة فى شئون مأمورياتهم وأقسامهم ، على خلاف ما يتبادر الى الذهن - من صيغة اشتقاق القابهم .

وكانت المديریات قد قسمت الى اربع وعشرين مأمورية فى أول شعبان ١٢٤١ هـ (١٨٢٥) بقصد تنمية المصالح وتقويتها . وأشار محمد على فى افادة له الى مأمور نصف الغربية ٢٣ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) الى أنه بناء على هذا يجب ربط الحسابات على قاعدة للوقوف على الإيرادات والمنصرف ومقدار المحاصلات (٥٧) .

وأرسل الباشا فى ١٨٢٦ الى مأمورى الأقاليم فى الوجه البحرى يأمرهم بتحرير كشوف بمقدار الأفدنة المنزرعة قطنًا والأفدنة المنزرعة زراعة صيفية وارسالها اليه (٥٨) . كما أرسل اليهم يطلب موافاته بتقارير عن حالة الفابريقات للوقوف على سير العمل بها (٥٩) .

وكان فى « الديوان الخديوى » مأمور يطلق عليه « مأمور التقارير » كانت تحال اليه التقارير المرسلة من المأمير ويتولى رفعها بدوره الى الباشا (٦٠) . وينتظر هؤلاء المأمير التعليمات الصادرة اليهم من القاهرة . ثم يعقدون الاجتماعات لكبار الموظفين العاملين تحت سلطتهم (نظار الأقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ) لكى يقوموا ببحث مشاكل توزيع المحاصيل الواجب زراعتها وغيرها (٦١) .

والمأمير كانوا أعلى جهة إشراف على القرى ، ويقع تحت إشراف كل مأمور مجموعته قرى تقع ضمن مأموريته ، وكانوا يبتون في كافة المصالح الخاصة بالقرى ، خصوصا الشكاوى التي يرفعها الفلاحون للإعفاء من الضرائب للذين غمر النيل أراضيهم ولم نزرع ، وهم المكلفون بعمل كتشوف تبين النفوس (التعداد) في كل قرية ، وعدد الفلاحين القادرين على العمل ، واستيفاء أموال الحكومة (الضرائب) والتأكد من تحصيل واحضار المحاصيل الى « شون » الحكومة (٦٢) .

وتبين وثائق الإدارة ان هذه الطائفة من كبار الموظفين وهم من العناصر التركية والشركية والأرمنية أيضا كانوا على درجة عالية من الفساد ، فكانوا أحيانا يدهمون القرى ويبتزون الأهالي ، ففي عام ١٨٣٠ مثلا هاجم حسين بك طبوزاده (مأمور زفتى) القرى واستولى من منازل الأهالي على اقواتهم بحجة الديون واعتبرهم مهربين لفلالهم ، ولما وصل ذلك أسماع الباشا استنكر ما فعله المأمور (٦٣) .

وفي التقارير التي كانوا يرسلونها الى الباشا كانت توجد أخطاء كثيرة ، مما جعل الباشا يهددهم بالعقاب وأنه سوف يرسل بهم الى النفي بسبب تعدد وكلائهم ارسال البيانات الخاطئة الى خزانة الحكومة (٦٤) .

وكانت العرائض تصل من الأهالي الى ديوان الخديوى في شأن اهمال هؤلاء المأمورين بحث التماساتهم ، مما كان يجعل الباشا يحيل هذه العرائض اليهم ويطلب منهم العناية ببحثها وتأديب المتسببين في شكاويهم (٦٥) . وتحقيق المسائل المتعلقة باعفاءات الضرائب بأنفسهم ولا يكتفوا بحالتها على نظار الأقسام وحكام الاخطاط (٦٦) .

ولما كان البعض منهم قد درج على الإهمال فى تنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، فإن الباشا أخذ يهددهم بأنه سوف ينزل بهم أقصى ألوان العقاب ، فأرسل فى ٢٤ شوال ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) الى مأمور بلقاس بأنه سوف يضرب بالنبوت اذا أهمل فى أعماله (٦٧) .

وكان البعض من هؤلاء المأمير يتدخل فى شئون المأموريات الأخرى ، مما كان يؤدى الى تدخل الباشا لكى يمنع ذلك وينبه عليهم بأن يلتزم كل مأمور حدود دائرته . (٦٨)

ولما كان التنازع والتحاسد سائدا بين المأمورين ، فقد أدى ذلك الى تعطيل الأمور والمصالح فى المأموريات ، وكان الباشا فى هذه الأحوال يتدخل ويصدر أوامره اليهم بالابتعاد عن ذلك والا يكونون عرضة للعقاب ويحذرهم أنه ليس أمامهم إلا الجهد والاجتهاد وترك الخيانة والكسل ، ولم يكن يتردد فى نفيهم ، فقد أمر مـلا بارسال خورشيد افندى مأمور السنبلادين الى النفى فى أبى قير ، وبإادر الى ضم مأموريته الى عبدة مأمور بيلا (٦٩) .

أما « النظار » فهم رؤساء الأقسام أو ما يمكن ان نطلق عليهم « نظار الأقسام » (٧٠) . وكان الناظر يعين « القائمقام » و « الخولى » ليعملا فى كل قرية (٧١) .

وفى عام ١٨٢٦ بإدر محمد على الى اجراء تغييرات واسعة فى صفوف نظار الأقسام بهدف تحسين مستوى الادارة ، لأن مهام « ناظر القسم » كانت فى جانب كبير منها تتعلق بالرقابة ، حيث كان يشرف على اعمال « الشئون » وموظفيها ويعاقبهم ، وفى وقت الحصاد كان يرسل الى « القائمقام » أوزانا ومقاييس مختومة . ثم يرسل جواسيس « بصاصين » ليتأكدوا أن الموظفين يستخدمون الاوزان والمقاييس فعلا فى الشئون ، أو أنهم يحاولون خداع الفلاحين (٧٢) .

ولم تكن كلمة « ناظر » تطلق على الذين يشرفون على القرى فقط ، بل أيضا على رؤساء المصالح والدواوين المختلفة ، فالى جانب « نظار الأقسام » ، كان يوجد « نظار المصالح والادارات » ، مثل « ناظر الابنية » و « ناظر الديوان » و « ناظر المجلس » و « ناظر المدرسة » وغيرها ، ولكن كان دورهم رقابى . وهم أيضا من الأغوات والبكوات الأتراك ، الذين يحصلون على هذه الوظائف بترشيح من الباشا ذاته ، ويصحبهم فى أداء وظائفهم عدد من الرؤسين والموظفين والخدم الذين يعملون تحت اداراتهم (٧٣) .

وكان الباشا يطلبهم أحيانا لحضور اجتماعاته للنظر فى المسائل ، ويعتبرهم مسئولين عن كل ما يختص بالمصالح التى يترأسونها (٧٤) . وينفذ كل منهم الشروط التى تعهد بها لادارة المصلحة التابعة له (٧٥) .

وبرز فى عصر محمد على بعض النظار فى المصالح كانوا بالقرب من الباشا ، منهم محمود بك ناظر الجهادية . والحاج ابراهيم أفندى ناظر مجلس المشورة ، وأمير اللواء محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية ، وخليل أفندى ناظر الترسانات ، وحسين بك ناظر الأرز والغلال ، وحسين أغا ناظر الجوقة ، وعمر أفندى ناظر الجلود ، ومحمد أفندى ناظر المنسوجات ، وأمين أفندى ناظر البيع . (٧٦)

وكان هؤلاء النظار يرفعون التقارير الوافية الى ديوان الباشا عن أحوال دواوينهم واحتياجاتها وانجازاتها والتى تعرض على الباشا ليقرر ما يراه . (٧٧) فيقدمون التفاصيل عن المرتبات ويطلبون التعيينات ويقترحون الطرق المناسبة لادارة دواوينهم (٧٨) .

ولما كان دور هؤلاء ذا طابع رقابى فى المقام الأول فان دورهم فى الأقسام التى يعملون بها كان أحيانا موضع نقد ، واتهم البعض

منهم بأنهم يختلسون خصوصا نظار الشون على سبيل المثال ، قاسم أفندى (ناظر شسونة المنصورة) ، الذى اتهم بأخذ الرشاوى من الأهالى . (٧٩) وكانت الأوامر الصادرة اليهم تتضمن دائما ضرورة التزامهم باتباع التعليمات وعدم الخروج عليها ، حتى لا يكونوا موضع عقاب ، فقد أرسل الباشا فى عام ١٨٢٨ الى مديرى أقاليم بحرى بأن ينبه كل منهم على « نظار الشون » بلزوم التأشير على بالات القطن المصدرة من طرفهم بأنه من محصول أى سنة . (٨٠)

وفى بعض الأحيان كان الباشا يرسل احد المقربين اليه الى الشون فى الأقاليم للتعرف على مدى تطبيق النظم المعمول بها . فقد أرسل شاكر أفندى فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٩ هـ (١٨٢٣) الى شون الوجه البحرى والوجه القبلى للتفتيش على النظار ومعاونيهم ، واصطحب شاكر أفندى فى جولته النهرية هذه حاشية لقضاء مهمته مؤلفة من كاتبين وكيال بمكاييله ووزان (قبانى) بموازينه ومغربل بعدته . (٨١)

وكان الباشا يرى ضرورة انزال العقاب بالنظار الذين يختلسون بعد اجراء التحقيقات معهم ، فأشار الى محمود أفندى بضرورة معاقبة الذين يختلسون مائة قرش أو أكثر . (٨٢) وكان محمود أفندى قد اقترح على الباشا فى عام ١٨٣٠ تأليف هيئة يرأسها موظف كبير تتولى التفتيش على معاملات النظار ومعاونيهم فى الدواوين والمصالح المختلفة . (٨٣)

على كل حال كان الباشا قليل الثقة فى المأمورين والنظار ويدرك أنهم يلجأون الى الاختلاس وأخذ الرشاوى ، وكان يعتقد أنهم يلجأون الى ذلك بمشاركة كبار المشايخ والمباشرين والصيارفة . ولما كانت ظاهرة الاختلاس والرشوة قد استشرت بالفعل ، فقد

أمر كبار رجاله الماليين بوضع لائحة لمواجهة هذه الظاهرة ، فأعد
باسيليوس بك فى عام ١٨٢٩ لائحة تحت عنوان « تنظيم أمور
الأقاليم وكيفية جرد أموالها » بهدف منع الاختلاس ، وقد جاء
فى هذه اللائحة أنه من الضرورة اجراء تنقلات فى المشايخ ومباشرى
الأقسام والصيارفة لمنع الاختلاس الذى يقع منهم فى غالب الأحيان
فى أموال الحكومة ، وحين عرضت اللائحة على المجلس العالى أقرها ،
وطالب بتعيين مفتشين ، وجاء فى هذه اللائحة « أنه فى حالة ثبوت
تهمة الاختلاس يعدم من يقوم به » . (٨٤)

والشأبت ان حوادث السرقة والاختلاس فى أموال الحكومة
كانت تتفاقم بشكل واضح ، وكان النظار يتسبنون عليها
لسببين : الأول ، مخافة أن ينزل عليهم عقاب الباشا ، والثانى ،
أنهم كانوا يستفيدون من هذه الحوادث ، ففى أثناء نقل الغلال
من الشئون الى الأقاليم الى بولاق كانت تتم هذه السرقات ، وفى
العادة كان النظار لا يبادرون الى التبليغ عنها ، وحين كان ينبت
ذلك على أحدهم كان يضرب بالسوط وينفى الى بلاده التى جاء
منها ، فقد صدر فى عام ١٨٣٢ أمرا من الباشا بضرب الأغوات
الذين أغمضوا أعينهم عن حوادث سرقة الغلال أثناء نقلها الى بولاق
مائتى سوط ونفيهم الى بلاد الروم . (٨٥) وأصدر منشورا
عاما بانزال نفس العقوبة على الاغوات الذين يرتكبون مثل هذه
الحوادث . (٨٦)

لقد كان الباشا دائم التهديد للمأمورين والنظار بدعوى
أنهم يقتربون جرائم التزوير ولا يعبأون ، فهم يزورون فى الدفاتر
والكشفوف ، وان رسائل المديرين الواردة من المديرية تحمل
ما يدل على اقترافهم لتلك الآثام ، لذلك كان الباشا يلجأ الى اجراء
التغيرات من حين لآخر بين صفوفهم تارة أو يعزل أو ينزل عقابه

الصارم عليهم تارة أخرى ، ففي عام ١٨٣٢ بادر الى انزال العقاب بمجموعة من المأمورين في مديرية الغربية لأنه رأى منهم تقاعسا في أداء أعمالهم ، وقضى في دفاترهم ، وانهم يلجأون الى انزال العقاب بالأهالي بقسوة بالغة ، وأرسل الى الدفتردار في ٩ جمادى الأولى ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) بأنه استغنى عن سليمان أغا مأمور قسمي طنطا وشبشير ، وعين خليل أفندي مأمور شرشابه مأمورا على قسم شبشير . (٨٧)

وفي عام ١٨٣٣ انتهى الى ضرورة تعيين عناصر من المصريين وهم في العادة ممن أظهروا كفاءة خاصة ، وحذقوا اللغة التركية ، ويذكر الكونت دو هاميل ان الباشا كان يختار هذه العناصر من بين مشايخ القرى . (٨٨) وفي البداية بولوا بعض الوظائف الادارية الصغرى مثل حاكم خط أو ناظر قسم ، وكانت قبل ذلك وقفوا على الأتراك ، ويذكر علي مبارك باشا ان أول تعيين للمصريين كان في وظيفة ناظر قسم كان عام ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) وكان يختار من بين مشايخ القرى (٨٩) .

واعتمد الباشا على الأقباط في تولي بعض الوظائف الادارية ، خصوصا ممن كان يثق بهم ثقة كاملة ، فقد عين ميخائيل أغا في وظيفة حاكم في منطقة الفشن . (٩٠)

وقد أورد علي باشا مبارك أسماء بعض المصريين (أبناء العرب) الذين تولوا هذه المناصب الادارية ، فذكر ان علي أغا البدرأوى أحد مشايخ ناحية سمبود بمديرية الغربية كان الباشا يكرمه ويقربه . . وجعله حاكم خط . (٩١) كما عين محمد علي باشا الحاج أحمد الهرميل عمدة محلة مرحوم ناظرا على قسم أبيار بمديرية الغربية . (٩٢) وفي مديرية الشرقية عين حسن أغا أباطة « ناظر نظاز » نصف الشرقية . (٩٣)

هذه السياسة في تعيين الموظفين في الادارة والتي تقوم على الاستعانة بالمصريين اعضبت عناصر الاتراك والارمن ، ومن ثم أخذوا يضعون العراقيين امام هؤلاء ويطرفعون عن العمل معهم ، مما جعل الباشا يطلب اليهم نبذ هذه الأفكار ، فقد ارسل الى الاغوات في مديرية الغربية في ٨ جمادى النانية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) يقول : « انه ينبغي عليكم الخروج - موجها كلامه الى هؤلاء الاغوات - على ترفعكم عن العمل مع المأمورين والنظار أولاد العرب لانكم لا تخدموهم بل تخدمون المصلحة العامة » (٩٤) .

والجدير بالذكر ان هذه السياسة في تولية المصريين وظائف الادارة لم تلق الترحيب من المصريين أنفسهم ، فقد ذكر الكونت دوهاميل في تقريره عام ١٨٣٧ « ان البلاد لم تفد من وراء هذا التغيير ، لان الفلاحين كان من السهل عليهم خداع المأمورين الترك بالتزلل والملق ، لما كانوا عليه من جهل وصراف ، أما المأمورون من ابناء العرب ، فكان اختلاس اى شىء منهم ضربا من المستحيل ، لانهم كانوا يعرفون ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخديعة » (٩٥) .

وهكذا نرى ان محمد على قد اضطر الى الاستعانة بالمصريين في وظائف الادارة الصغرى بعد أن تبين له مفاسد الموظفين الاتراك وادانتهم بتبديد الأموال ، ومع ذلك كان المصريون قد وصلوا بعد فترة قصيرة من تولي ابناء جلدتهم هذه الوظائف الادارية الصغيرة الى اقتناع بأن ظلم الترك ولا عدل العرب (٩٦) . وهو مثل شعاع في هذه الآونة على السنتهم .

الهوامش

- (١) عند الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ٦١٨ .
- (٢) وثائق الادارة . محافظ المعية . انظر الاوامر السادرة من البابا الى الديوان الخديوي .
- (٣) دفتر ٦ معيه تركي وبيعه ٢٨٥ مكاتبه الى محرم بك محافظ الاسكندرية (١٨٢٠) .
- (٤) دفتر ١٠ معيه تركي وبيقة ١٦٧ من ديوان المعية الى عثمان أغا (١٨٢١) .
- (٥) هيلين ريفلين . المرجع السابق ص ١٤٩ .
- (٦) هوزوييرجر : المرجع السابق ص ٣٧ .
- (٧) ديوان المعية : دفتر ٣٨ وسعة ٢٣٠ من الجنب العالي الى زكي أفندي (١٨٢٩) .
- (٨) ديوان المعية : دفتر ٣٩ وثيقة ٣٩٠ من الجنب العالي الى حبيب أفندي (١٨٢٨) .
- (٩) هيلين ريفلين . المرجع السابق ص ١٥٠ .
- (١٠) ديوان المعية : دفتر ٢٣ وبيقة ٨ من ديوان المعية الى محمد بك (١٨٢٧) .
- (١١) محفظة ذوات وثيقة ٢٦٢ .
- (١٢) من ديوان الخديوي الى ناظر المجلس دفتر ٧٥٧ تركي ص ٧٩ وثيقة ٢٦٣ (١٨٣٠) .
- (١٣) ديوان المعية : دفتر ٦٢ وثيقة ٣٠٥ من الجنب العالي الى مأمور انحرسة (١٨٣٤) .

- (١٤) ديوان خديوى تركى : من الديوان الحديوى الى ركى أفندى وثيقة رقم ٦٥٩ (١٨٢٦) .
- (١٥) ديوان المعية : دفتر ٣٧ من الجناوب العالى الى عطوفة ابراهيم باسا وثيقه ٥٠٠ (١٨٢٨) .
- (١٦) ديوان المعية : دفتر ٣٢ وبيعة ٣٠ أمر الى حبيب أفندى (غرة صفر ١٢٥٤ هـ - ١٨٢٨) .
- (١٧) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٠ .
- (١٨) محفظة ١ ذوات من الجناوب العالى الى على حبيب أمين جمرك مصر . وثيقة رقم ٢٨٨ فى ٤ جمادى الثانية ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣) .
- (١٩) المصدر السابق : من الجناوب العالى الى عثمان بك . وثيقة ٢٨٩ فى ٢٢ سوال ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣) .
- (٢٠) ديوان المعية . دفتر ٣٩ وثيقه ٣٨٦ رساله موجهة من الجناوب العالى فى عره صفر ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .
- (٢١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٠ .
- (٢٢) نفسه .
- (٢٣) على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ص ١٨١ .
- (٢٤) رهزى تادرس : المرجع السابق ج ٣ ص ٥٦ .
- (٢٥) نفسه ج ١ ص ٤٥ .
- (٢٦) الديوان الحديوى : دفتر ٧٥٢ وثيقة ١٢٤ ص ٩٠ رسالة الى الحواجة حنا والمعلم باسيلوس .
- (٢٧) ادوار جوان : : المرجع السابق ص ٣١٢ ، افاده الديوان الخديوى الى المعلم حنا والمعلم باسيلوس دفتر ٧٥٢ تركى ص ٩٠ وثيقة ١٢٤ .
- (٢٨) ديوان المعية : من الجناوب العالى الى حبيب أفندى . دفتر بدون نمرة وثيقة ٤١٧ - ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) .
- (٢٩) ديوان الخديوى : من المجلس العام الى مأمور الديوان . دفتر ٧٦١ وثيقة ٤١٩ ص ١٤٤ فى ربيع الأول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .

- (٣٠) ادوار جوان : المرجع السابق ص ٣١٢ .
- (٣١) ديوان المعية : من الجناح العالي الى المعلم باسيلوس . دفتر ٥٣ وثيقة ٣٨٨ - ٩ ربيع الثاني ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .
- (٣٢) ديوان المعية : من الديوان الخديوى الى رئيس الخزينة الخديوية دفتر ٧٧٤ وثيقة ٤٩ - ٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .
- (٣٣) كلوت بك : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٣٠ .
- (٣٤) Heyworth Dunne : op. cit., p. 148.
- (٣٥) ديوان المعية : من الجناح العالي الى بوغوص بك ٣ شوال ١٢٥١ هـ ١٨٣٥ . دفتر ٧٥ معية تركى وثيقة رقم ٢ .
- (٣٦) ديوان المعية : من الجناح العالي الى مطوش باشا - ذى القعدة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٢٠ .
- (٣٧) ديوان المعية : من الجناح العالي الى بوغوص بك ٣ شوال ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) دفتر ٧٥ معية تركى وثيقة ٢ .
- (٣٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٠ .
- (٣٩) ملفات الموظفين : دولا ب ٨ عين ٣ محفظة ١٨٥ ملف رقم ٣٩٦٨ .
- (٤٠) ملفات الموظفين : دولا ب ٨ عين ٢ محفظة ١٩٧ ملف رقم ٣٧٧١ .
- (٤١) ديوان المعية : من الديوان الى حبيب أفندى دفتر ٥٠ وثيقة ٧٠٦ جمادى الثاني (١٨٣٣) .
- (٤٢) ديوان المعية : من الجناح العالي الى عموم المديرين دفتر ٧٨ وثيقة ٤٢٩ ١٧ ربيع الثاني ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) .
- (٤٣) ديوان المعية : من الجناح العالي الى محافظ دمياط وثيقة رقم ٥٣٩ فى ١٩ جمادى الثاني ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .
- (٤٤) ديوان خديوى تركى : أوامر الى المديرين ، دفتر ٨٠٦ وثيقة ٩٨ شوال ١٢٥٠ هـ (١٨٢٤) .
- (٤٥) ديوان معية تركى : من الجناح العالي الى كافة المديرين والمحافظين . دفتر ٦٩ وثيقة ٣٠٤ . (١٠ شوال ١٢٥١ هـ - ١٨٣٥ م) .

- (٤٦) ديوان معيه تركى : من الجناب العالى الى مدير الجيزة ، دفتر رقم ٦٩ .
 وبيفه ١٣٩ . فى ١٨ جمادى الثانية ١٢٥١ هـ - ١٨٣٥ م .
- (٤٧) ديوان معية تركى : أمر الجناب العالى الى جميع المديرين . دفتر رقم ٧٠ .
 وثيقة ٦٦٢ - ٢٧ ربيع الثانى ١٢٥٢ هـ - ١٨٣٦ م .
- (٤٨) شورى المعاونه : مكاتبة عامة . دفتر ٢٨٢ . وثيقة ١٥٢٦ - ٢٢ ذى الحجة
 ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م .
- (٤٩) محفظة مالية : من الجناب العالى الى مدير المالية . محفظة (٢) أوامر
 وثيقة رقم ٦١٨ - ٩ رمضان ١٢٦١ هـ (١٨٤٥) .
- (٥٠) من الجناب العالى الى مديرى الوجهين القبلى والبحرى ما لـ مدير البحيرة
 دفتر ١٣٩ - وثيقة ٢٢٢ فى ٧ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .
- (٥١) من الجناب العالى الى المديرين . دفتر ١٣٩ . وثيقة ٢٤٤ .
 ١١ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .
- (٥٢) دفتر بدون نمرة وثيقة ٣٣٦ ص ١٤٢ أمر كريم الى مديرى الأقاليم فى
 ٢٤ ربيع الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .
- (٥٣) من الجناب العالى - بالمنيا - الى باقى بك (بالخزانة العامة) محفظة ٥
 معية تركى - ١٨ ذى القعدة ١٢٥٢ (١٨٣٧ م) وثيقة ٢٣٥ .
- (٥٤) من الجناب العالى الى أمين جمرک بولاق محفظة (١) ذوات . وثيقة ٢٨٣
 ٢٧ ربيع الثانى ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) .
- (٥٥) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣١ .
- (٥٦) نفسه ص ١٣٢ .
- (٥٧) ديوان خديوى تركى : من الجناب العالى الى محمود أفندى مأمور نصف
 الغربية . دفتر ٧٣٤ وثيقة ١٠٣ - ٢٣ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .
- (٥٨) ديوان معيه تركى : من المعيه السنية الى مأمورى بحرى . دفتر ٣٢ وثيقة
 ٤١ - ١٨ ربيع ثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .
- (٥٩) من الجناب العالى الى مأمور المنيا ابراهيم آغا دفتر ٢٥ معية تركى .
 ٤ جماد الثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .

- (٦٠) الديوان الخديوى : من الديوان الى مأمور فنا ابراهيم أغا • دفتر تركى ص ١٣٩ وثيقة ٦٠٣ - ٥ جمادى الثانية ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) •
- (٦١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣١ •
- (٦٢) نفسه •
- (٦٣) الديوان الخديوى : من الديوان الى مأمور رفتى • دفتر ٧٧٤ • وثيقة ٧٥ (٩ رجب ١٢٤٦ هـ - ١٨٣٠ م) •
- (٦٤) ديوان معية تركى : دفتر ٤٢ وثيقة ٢٢٣ من الجنب العالى الى ١٤ ما ١١ جمادى الثانية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) •
- (٦٥) من المجلس العالى الى الديوان الخديوى • دفتر ٧٧٣ - ص ١٠٧ • ١٩٥ - ٩ جمادى الثانى ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) •
- (٦٦) ديوان معية تركى : من الجنب العالى الى مأمورى الاقاليم بالوجه البعد وثيقة ٥٥٨ فى ٢٢ رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) •
- (٦٧) ديوان معية تركى : من الجنب العالى الى مأمور بلباس محيد اعا • ٤٢ فى ٢٤ شوال ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) •
- (٦٨) ديوان معية تركى • من الجنب العالى الى ابراهيم أفندى ناظر المجد دفتر ٤١ وثيقة ٣١٩ - فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) •
- (٦٩) أمر كريم الى دفتري بك مدير الاقاليم البحرية • دفتر بدون نمرة ، رقم ١٣٧ ، ٣ جمادى الاول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) •
- (٧٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٦١٩ •
- (٧١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٢ •
- (٧٢) نفسه ص ١٢٣ الصصاصين أو الجواسيس هم الشرطة السريه •
- (٧٣) من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى دفتر ٨١٤ وثيقة ١٢ فى جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •
- (٧٤) ديوان المعية : من الديوان الى الكتخدا مأمور الاقاليم العميدية • و رقم ٢٦ - فى ٢٢ محرم ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) •
- (٧٥) ديوان خديوى تركى : من مجلس الملكية الى مأمور الديوان الخديوى وثيقة رقم ١٢ فى ٨ جمادى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

- (٧٦) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٦١٠ .
- (٧٧) الديوان الخديوي : من المجلس العالي الى الديوان الخديوي ص ٢٠٤ وثيقة ٣٢٥ في ٧ ربيع ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣ م) .
- (٧٨) ديوان معية تركي : مكاتبه الى ابراهيم باسا . دفر ٦ وثيقة ٢٧٠ - ١٩ جمادى الثاني ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠) .
- (٧٩) ملفات الموظفين : دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١٦٠ ملف رقم ٩٢٣ باسم (فاسم أفندي) ناظر شونة المنصورة في ١٨ محرم ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧) .
- (٨٠) ديوان معية تركي . أمر عال الى مديري اقاليم الوجه البحري . دفر ١٥٨ (سوري المعاونه) في ١٦ ذى الحجة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨) .
- (٨١) الديوان الخديوي : من المجلس العالي الى الديوان الخديوي وثيقة ٢٧٠ دفر ٧٩٢ - في ٧ ربيع الأول ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .
- (٨٢) ديوان معية تركي : من الجناح العالي الى محمود أفندي . دفر ٥٧ بدون تاريخ وثيقة ٤٤٦ .
- (٨٣) الديوان الخديوي : من الديوان الخديوي الى رئيس الحزبة ص ٢٣ وثيقة ٤٩ في ٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .
- (٨٤) ديوان خديوي تركي : من المجلس العام الى مأمور ديوان الخديوي دفر ٧٦١ ص ١٤٤ وثيقة ٤١٩ في ٢٤ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .
- (٨٥) ديوان الخديوي : من الديوان الى سامي بك دفر ٧٧٩ ص ١٧٥ وثيقة ٥٢٦ في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .
- (٨٦) المصدر السابق . من الديوان الخديوي الى سامي بك دفر ٧٧٩ ص ١٧٥ وثيقة ٥٢٦ في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .
- (٨٧) أمر كريم الى دفتري بك . دفر بدون نمرة ص ١٣٦ وثيقة ١٨٥ في ٩ جمادى الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .
- (٨٨) تقرير الكونت دو هاميل . محمد فؤاد سكري وآخرون : بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية) (ص ٣٢٠ . القاهرة ١٩٥٨) .
- (٨٩) علي مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ٣٨ .
- (٩٠) رمزي تادرس : المرجع السابق ج ٣ ص ٦٢ .

- (٩١) على مبارك : المرجع السابق ج ١٢ ص ٤٩ « الخط وحدة ادارية تشمل عدة قري » .
- (٩٢) نفسه ج ١٥ ص ٣٤ .
- (٩٣) نفسه ج ١٤ ص ٣ .
- (٩٤) ديوان معية تركي - من الجناح العالي الى اغوات مديرية الغربية وثيقة ٢٩٨ في ٨ جمادى الثاني ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .
- (٩٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٢٠ - ٣٢١ .
- ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .
- (٩٦) Lane, E. W. : The manners and customs of Modern Egyptain p. 293, London, 1944.

صغار الموظفين في الدواوين

يأتى بعد شريحة كبار الموظفين من أصحاب الوظائف الادارية العليا وهم من الباشوات والبكوات وهى عناصر الاتراك والجراكسه والأرمن على نحو ما أشرنا ، موظفو الدواوين والادارات الحكومية أو طوائف المستخدمين والكتبة الذين نعص بهم المصالح والادارات. وينقسمون الى قسمين : أصحاب الوظائف الادارية من الكسبه . وأصحاب الوظائف الفنية . وهؤلاء جميعا هم الاغلبيه من الموظفين الذين يناط بهم تلقى التعليمات والاوامر ومباشرة تنفيذها .

وكانت الدواوين الحكومية فى عصر محمد على يلحق بنسب « أقلام » قلم تركى وقلم عربى لتلقى الأوامر من الديوان الحديوى الأول خاص بطوائف الموظفين الاتراك والنانى بطوائف الموظفين من أبناء العرب والاقباط ، لأن لاوامر كانت تصدر بالتركية وكان المعتاد أن تترجم الى العربية (١) .

وقد لوحظ أن اللغة التركية انتشرت في دواوين الحكومة في عصر محمد علي ، لأن الأوامر كانت تصدر من «ديوان الخديوى» مباشرة ، وبالرغم من أن طوائف الموظفين كانت من الكتبة المصريين ، فإن التركية أصبحت اللغة الأولى التي يتقنها ويكتب بها الصوفاء من المصريين (٢) . بل وأصبحت من الشروط الأساسية لتسولي الوظائف الرئاسية في الدواوين الحكومية . ومع ذلك كانت اللغة العربية موجودة في الدواوين حيث يتطلب الأمر الاتصال المباشر بالمصريين للمسائل الخاصة بحماية الأموال (٣) . وكان الباشا لا يمانع أن تكون المكاتبات الواردة من نظار الدواوين إلى ديوانه باللغة العربية - إذا اقتضت الحالة - ثم تترجم فيما بعد إلى اللغة التركية (٤) .

وفي ١٥ شوال ١٢٥٠هـ (١٨٣٤) أرسل إلى مأمور ديوانه يطلب إبلاغ كافة الدواوين الأميرية بأن تكون التركية هي الأساسية . وأصدر قانوناً ينص على ذلك صراحة (٥) . وأصبح في « ديوان الخديوى » عدد من المترجمين من اللغة التركية إلى اللغة العربية أو العكس ، يقومون بمهمة الترجمة لكي يضمن وصول أوامره إلى الدواوين الحكومية بأى من اللغتين بهدف تسهيل الأمور في المصالح الحكومية والادارات المختلفة . ونشأ عن ذلك مظاهر ازدواج في اللغة في الدواوين المصرية ، كانت تصيبها أحياناً بالارتباك وينشأ منها تعطيل في الأعمال بل ويحدث خطأ في فهم الأوامر الصادرة في بعض الأحيان ، مما جعل « ديوان الخديوى » في ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م) يؤكد على ضرورة ترجمة الأوامر إلى اللغة العربية قبل إرسالها إلى الأقاليم حتى لا يحدث خطأ في فهمها (٦) .

ويذكر تقرير البارون دي بوالكمت Baron de Boislecomte الذي أرسله من الاسكندرية إلى باريس في أول يوليو ١٨٣٣ « أن محمد علي جد حريص على أن يحتفظ لحكومته بالطابع التركى ،

فهو لا يتكلم غير التركية ، ولا يفهم لغة البلاد ، أو ينظاھر بعدم فهمهما ، ولذلك يستعين بمترجم عندما يتحدث الى أحد من أبناء العرب . وكذلك فان كبار رجال الدولة جميعا ، يرون في الاقتصار على استخدام اللغة التركية دون سواھا مظهرا من مظاهر العظمة والكبرياء » (٧) .

وقد ترتب على هذا الوضع سيادة اللغة التركية في الدواوين الحكومية على اللغة العربية ، ولكن لوحظ ان التركية لم تخرج قط من الدواوين الحكومية ، فظلت لغة للدواوين فحسب ، ولم يقبل عليها المصريون من غير الموظفين .

أما التقارير التي كانت ترد الى « ديوان الخديوى » من الدواوين والمصالح والادارات المختلفة فقد كانت تعاني من الغموض وعدم الدقة أو التكرار الممل وتحمل في أحيان كثيرة ألوانا من الكذب بسبب العلاقة بين الباشا وبين موظفيه في الدواوين . فالموظفون عنده طائفة من رعيته يرى أنهم أخلص عبيده . وأدنى الطبقات الى حظيرة رقه لأنهم صنائعه في الدواوين ، وهو يعبر عنهم في كل رسائله بأنهم « المستخدمون بمصالح الميرى » أو « المستخدمون بخدمة الميرى » أو « الخدم » أو « الخدمة » . وقد رددت كافة الأوامر الصادرة منه هذه النعوت في كل الأحيان (٨) .

وقد انعكست هذه الرؤية من جانب الباشا الى الموظفين على أصحاب الوظائف الادارية العليا من المديرين ولنظار . فنظروا الى الموظفين في الدواوين بنفس النظرة تقريبا . والغريب أن الباشا كان يرفض هذه المعاملة للموظفين من جانب هؤلاء ، فقد أرسل الى حسن بك (مأمور نصف المنصورة) في ٢١ محرم ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يوبخه على معاملة الكاتب التركي معاملة الخدم ، وينصحه بالتخلي عن هذه الاخلاق المعروفة عنه (٩) . كما أرسل في ٢٤

رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) الى مأمورى الاقاليم القبلية والبحرية
بعدم ظلم الكتبة والخدمة المستخدمين بأقاليمهم (١٠) .

ولم تنعكس رؤية الباشا لموظفيه على كبار الموظفين من المديرين
والنظار والمأمير فحسب ، بل امتدت الى نظار الدواوين الذين
يتراأسون هؤلاء الموظفين ، وكانت العادة أن ينفرد رئيس الديوان
بالرد على المكاتبات بالصيغة التى يراها ولا يعبأ بأى رأى لأى من
مرؤسيه من الموظفين فى الديوان ، ولكن الباشا كان يرفض ذلك ،
ففى حين كان يطلع على أحد التقارير لاحظ هذه الظاهرة ، فكتب الى
ديوانه فى ٢٠ صفر ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) ينبه الى وجوب احصاء
الرؤساء فى الدواوين لمرؤسيهم وما يقترحونه من الاجراءات
والتدابير ، وحذر من اهمال آراء المرؤسين ، وهدد بالعقاب من
يهملون ذلك ، وأصدر أوامره الصريحة فى هذا الشأن ، وطالب
بسرعة انجاز قانون عن طريق المجلس العالى يتناول هذه القاعدة
الادارية ، التى توجب عدم اهمال آراء المرؤسين ، وأن ينشر ذلك
على النظار والموظفين (١١) .

وهكذا تميزت العلاقة بين الباشا وكبار موظفيه من ناحية
والموظفين فى دواوين الحكومة والادارات والمصالح المختلفة من ناحية
أخرى بالتوتر والقلق وشيوع مظاهر التملق والنفاق ولا غرو
أن جاءت المكاتبات من كافة الدواوين الى مقر الباشا نحميل
القليل من الحقائق والكثير من أساليب الخداع والكذب ، فهى تارة
غامضة غير واضحة ، وتارة أخرى تميل الى الاطناب والتكرار الممل ،
وتارة ثالثة تعكس الفوضى والاضطراب فى الدواوين والمصالح
المختلفة ، مما يدل على أنه كانت هناك عيوب تعاني منها البيروقراطية
فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وهو ما نتناوله
تفصيلا الآن :

١ - الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح :

كانت الدواوين الحكومية تعاني من الفوضى والارتباك الواضحين بسبب عدم وجود نظام واحد أو أسلوب واحد بها ، فقد أورد احد التقارير الهامة والذي عرض على محمد على فى عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٤/١٨٢٥) عدة حقائق حول الفوضى والارتباك فى الدواوين ، فتكلم عن « المناقرات - هكذا يقول التقرير - بين حكام الاقاليم وبين نظار الدواوين ، والمنازعات بين المأمورين بعضهم مع بعض . والمضايقة فى الدواوين مما يسبب الضرر الى الناس بغير فائدة الى الميرى » . ويقترح التقرير وضع ترتيب جديد للدواوين الحكومية للقضاء على هذه الفوضى يقوم على حصر المسئولية فى أيدي مأمورى الاقاليم ونظار الدواوين ، وقيام جهاز ادارى على نظام حديث فى الدواوين مكون من كتاب ومعلمين ، واحداث طرق جديدة فى تدوين الحسابات بخلاف الطرق القديمة (١٢) .

ومن مظاهر الفوضى والارتباك فى هذه الدواوين عدم توحيد اللوائح فيها ، فقد كانت دواوين القاهرة والاسكندرية تطبق لوائح معينة، على حين كانت الدواوين والادارات المحلية تنهج أسلوبا آخر فى تنفيذ المهام المطلوبة منها ، فقد أرسل الباشا الى المديرين ينبه الى وجوب القضاء على هذه الفوضى ، وان تنتهج المديرية والدواوين نفس الأسلوب المتبع فى ديوانى القاهرة والاسكندرية من حيث تدوير المصالح والنظر الى الامور (١٣) .

وقد ترتب على هذه الفوضى ارتباك واضح خصوصا فى النواحي المالية ، وغالبا ما كان يحدث تراكم فى هذه الأعمال ، وكان ذلك يزعج الباشا تماما ويجعله يطلق تهديداته لأولئك الذين يتباطئون فى انجاز وتقديم اعمالهم وهى الكشوفات الخاصة بايرادات الحكومة . وفى عام ١٨٢٧ حدث تأخير فى تقديم الحسابات الى الباشا من

اقلام المحاسبين في الدواوين ، فأرسل الباشا الى كبار معاونيه من المحاسبين أمثال ياسيليوس بك وطوبيا ودوس وجرمانوس ولافه نظار الدواوين يحثهم على اتخاذ الاجراءات التي تضمن وصول هذه الحسابات في مواعيدها ، وذكر في أوامره الى حبيب افندى (رئيس ديوان المعية) أنه لن يتردد في انزال العقاب بالمتكاسلين ولا يضيره أن يهلك بضعة أنفار منهم لأنهم تسببوا في تراكم الحسابات وليس أمامهم الا اتمامها بأية وسيلة (١٤) .

وكانت العادة أن يقوم كل ديوان بتقديم الحسابات الخاصة به دوريا وفقا للاتفاق المعقود بين ناظره ودواوين العموم المركزية ومقرها القاهرة ، وكانت (الخزنة الخديوية) هي الجهة التي يتم مراجعة الحسابات بها . وفي عام ١٨٣١ كانت الخزنة العامة فارغة (١٥) . ولاحظ الباشا أن الموظفين في (الخزنة الخديوية) متكاسلين في أداء مهام وظائفهم ، بالاضافة الى أن هناك ارتياكا في أعمالهم . لذلك نوه في خطاب له الى الديوان الخديوى في ٩ جمادى الآخرة ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) الى ضرورة اعادة النظر في ترتيب الأعمال في الخزنة لضمان انتظام المحاسبين في الحضور وتعيين كاتب يسجل الوقت الذي يدخل فيه كل محاسب أو كاتب ويعرض ذلك عليه شخصيا كل يوم ، كما هدد الذين يتخلفون عن العمل بقوله : « اننى سوف اضربهم بغلاظ. العصى اذا لم يرجعوا الى الرشده » ، ووضعت لائحة لضمان انتظام العمل في الخزنة الخديوية تتلخص في :

١ - أنه يتحتم على المحاسبين والكتاب الحضور بعد شروق الشمس بساعة والانصراف قبل غروبها بساعة الا في الصيف فيكون الحضور بعد الشروق بساعة ونصف ، وألا يقبل لأحد عذر في التأخر صباحا الا أن كان قاطنا بمصر القديمة أو بولاق فحينئذ قد يغضى عن تأخره نصف ساعة .

٢ - أن يخرج المحاسبون أصيلا من الخزينة .

٣ - أن يندب (سعيد أفندي الدياربكرلى) من كتساب الديوان الخديوى الى العمل فى الخزينة حيث يراقب دخول المحاسبين والكتاب متبثا الاوقات التى يحضرون فيها (١٦) .

وكان الباشا يلجأ للقضاء على الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح الحكومية الى ارسال مندوبين الى الاقاليم لتنظيم هذه المصالح ، ومراجعة الحسابات بها ، وكان هؤلاء من الذميين الشوام - اليهود والنصارى - الذين يلقبون باسم « الخواجة » أو « المعلم » لما لهم من خبرة ودراية فى فحص الحسابات وأعمال الجرد ، ومع ذلك كان يشكو من بعضهم أحيانا لأنه كان ينشكك فى أمانتهم ، وأرسل الى حكام المديريات فى أحيان كثيرة يؤكد لهم بأن هؤلاء يختلسون ، وطالب (مأمور نصف الغربية) فى عام ١٨٢٦ بأن يولى ذميا آخر يدعى (جرجس ذكار) لفحص الدفاتر واستخدام أساليب الأفرنج فى مسك الدفاتر بدلا من (حنا هرمنه) الذى قام باختلاس اثنى عشر الف قرشا وفر هاربا (١٧) . وفى عام ١٨٣٣ أرسل الى اقليمى الشرقية والقليلية مندوبا بدلا من المعلم بقطر باشكاتب المراجعة الذى عزله من عمله بسبب الاخطاء التى ارتكبها (١٨) .

وكان اكثر ما يقلق الباشا هو تقاعس موظفو الجهاز المالى فى الدواوين ، لأنهم ينبغى فى رأيه أن يكونوا اكثر موظفيه حماسا وجدية بسبب سياسته الاقتصادية والمالية ، فعلى نحو ما هو معروف كانت هذه السياسة تقوم على منح الفلاحين من التصرف فى حاصلاتهم وتعيين الانواع التى يريدونها لهم ، ثم يأخذ بالسعر الذى يقدره ويقوم بتوزيعها فى الداخل والخارج وأصبحت كميات كبيرة منها تجد طريقها الى الاسواق الاوربية (١٩) . لذلك كان من

العسير تنفيذ أسس هذه السياسة دون وجود جهاز وظيفي مالى يتناسب مع هذه السياسة المالية وادخال نظم مالية جديدة فى الدواوين الحكومية . وتؤكد وثائق الادارة حرص محمد على البالغ على ضرورة ان يتعلم موظفوه فى المصالح أساليب مسك الدفاتر على الطريقة الجديدة (٢٠) وكما أشرنا أنه فى عام ١٨٢٩ أنشأ مدرسة لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة بعد أن أدخل نظم المحاسب الأوربية (٢١) .

ولكى يطور من أساليب الموظفين ويقضى على مظاهر الفوضى والارتباك فى الدواوين بادر الى اتخاذ عدد من الاجراءات تؤدى الى هذا الغرض ، منها عمل حصر بأسماء الكتاب والمسخدمين فى المصالح والدواوين وتنظيم دفاتر مرتباتهم (٢٢) . وأيد الاجراءات التى تهدف الى القضاء على تضخم أعداد الكتبة فى الدواوين اكثر من اللازم (٢٣) . وعزل من لا يعرف منهم القراءة والكتابة ، وفى رسالة الى نجيب اغا فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣) تأنيب له على تعيين كتبة جدد ، وأمره بعزل من لا يعرف القراءة والكتابة منهم . وارسالهم لاستخدامهم كقواصين (٢٤) .

وأسند الباشا الى المقربين اليه أمثال باسيلئوس بك وحناء الطويل وغيرهم القيام بأكبر جهد ممكن للقضاء على الفوضى والارتباك فى دفاتر الحسابات ، فذكر فى أمر الى المعلم باسيلئوس فى ٩ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) أنه من الضرورى بذل الجهد فى تنظيم الدفاتر تنظيما تاما بحيث من يلقى نظرة واحدة فيها يعرف على الفور نتيجة الحسابات بدون مشقة وأنذره بالابعاد عن عمله واسناده الى غيره اذا قصر فى تأدية واجبه (٢٥) .

وكان الباشا يعول كثيرا من مراقبة الموظفين المرءوسين ، ويرى ان ضياع أموال الحكومة ناتج عن ضعف الرقابة ، ونبه على كافة

نظار الدواوين والمصالح فى عام ١٨٣٥ بمراقبة المرءوسين والموظفين والخدم الذين تحت ادارتهم ومحاسبتهم وضرورة تنفيذ كل منهم الشروط التى تعهد بها (٢٦) . كما أمر بتعيين مفتشين للقيام بمراجعته الحسابات فى دواوين المديريات ، كان يطلق عليهم اسم - مندوبين - يتوجهون الى مناطق عملهم ، يصحبهم قواصين وسعاة وكتبه (٢٧) .

لقد كان محمد على يهدف الى تقليل فرص الاختلاس والتزوير التى ساعد عليها النظام السابق ، وضمان تدفق الاموال الى خزانه الحكومة ، لذلك ارسل مندوبيه الى مختلف المديريات للتحقيق فى اعمال الابتزاز التى يقوم بها الموظفون فى الاقاليم . والحق أن اعمال الابتزاز كانت احدى النتائج الناشئة عن الفوضى والارتباك التى تمتلئ بها السجلات والدفاتر فى الدواوين والمصالح الحكومية . وفى عام ١٨٣٢ قام بانزال أشد الوان العقاب بموظفيه فى مديريه الغربية بسبب التزوير فى الكشف والدفاتر (٢٨) . وحين اطلع على التقارير الواردة اليه من المديريات بشأن التزوير أمر مخنار بك بضرورة أن تضع كل مصلحة أميرية بيانا تفصيليا للتحقق من المعلومات الواردة بها (٢٩) .

وبالرغم من حماس الباشا للقضاء على الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح ، فقد ظلت طوائف الموظفين بها على عاداتها القديمة . وهو ما جعل محمد على فى ١٨٤٧ يستحثهم على بذل المزيد من الجهد ويهددهم بالعقاب ، ويعرب عن أسفه التام لعجزه عن جعلهم يسرون فى نفس الطريق (٣٠) .

٢ - شيوع الاختلاس والرشوة والوساطات :

كانت « أقلام الايرادات » فى دواوين الحكومة تمتلئ بموظفى

الجباية من الكتبة الأقباط الذين كانوا يفومون بجميع الضرائب من الأهالى ، وهى عناصر تنتهز كل الفرص المواتية للاتراء ، ولما كانت الادارات المالية فى مصر قد شاع فيها ظاهرة الرشوة لحساب هذه الجماعة من الموظفين ، فقد رأى محمد على منذ فترة مبكرة اتخاذ الاجراءات التى تكفل اجتثاث جذور افساد من هذه الادارات ، فعين فى عام ١٨١٠ مشرفا فى كل ادارة هو « كاتب الذمة » ، مهمته الاسراف على نشاطهم (٣١) . ومع ذلك كانت ظاهرة الرشوة نزدد . فلم تكن قاصرة على صغار الموظفين من الكتبة وعمال جباية الأموال الأميرية ، بل امتدت الى رؤسائهم الذين كانوا لا يتورعون عن قبول الرشاوى ، نظير القيام بعمليات تزوير فى الدفاتر والسجلات التى تدون بها مساحات الاراضى ، أو تقرير ضرائب مبالغ فيها أو غير ذلك من الأساليب التى يلجأ اليها هؤلاء ، ونظرا لذلك كانت شكاوى الأهالى الى الديوان الحديوى تتزايد وتندد بدور هؤلاء مما جعل الباشا فى عام ١٨١٦ يرسل بمندوبيه الى مختلف المديرىات للتحقيق فى هذه الأعمال التى يقوم بها هؤلاء الموظفين ، وقد تبين من التحقيقات أن الأمور تصل أحيانا لدرجة أن هؤلاء يبتزون الفلاحين فيأخذون منهم المواشى والدجاج والعلف (٣٢) .

والواقع ان قضايا الرشوة والاختلاس فى هذه الفترة تزايدت على نحو أدى الى ضرورة اعادة النظر فى النظم الادارية والمالية المعمول بها ، وتبين ان الفوضى فى السجلات والدفاتر واتخاذ عدة أساليب فى جباية الأموال تمثل أهم الدرائع التى يتخذها هؤلاء للنفاذ الى مصالحهم الذاتية بتقاضى الرشاوى ، بالرغم من أن محمد على بادر فى أول خطواته لاصلاح الادارة الى التأكيد على انزال العقاب بالموظفين الذين يقبلون الرشاوى ، خصوصا كبار الموظفين ، وناشدهم فى أكثر من مناسبة الاقلاع عن سلوك هذا السبيل

لما له من أثار ضارة على ماله ابلاد ، يعول في احد اوامره : « أنه من الضروري انزال العقاب بلبسار الموظفين (النظار) الذين تتبث عليهم تهم الرشاوى والاختلاس » (٢١) . اما المبالغ التى يحصل عليها هؤلاء عن طريق الرشوة ، فانه طلب مصادرتها والانفاق منها على العمارات الملكية (٣٤) .

وفى عام ١٨٣٧ صدر « قانون السياسة نامه » الذى تضمن اللائحة التأديبية المتعلقة بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التى يقترفها الموظفون ، وجاء فى الباب الاول : « أن كل من كان مستخدما بالمصالح الأميرية صغيرا كان أو كبيرا ويتجاسر على اختلاس مبالغ واموال وغيرها . ويزيد اختلاسه عن خمسة آلاف قرش يصير ارساله الى الليمان من سنتين الى خمس سنين ، واذا لم يزد عن الخمسة آلاف قرش يكون من ستة شهور الى سنتين » . أما جريمة الرشوة فقد جاء بشأنها فى الباب الثالث « أن من كان مستخدما بالمصالح الأميرية ويأخذ رشوة والا يأخذ شيئا باسم الهدية فى مقابلة الرشوة ويأخذ خفية أو جهارا فيصير بمقايضة الضرر الذى حصل الى المصلحة من الرشوة والهدية التى أخذها ويصير ارساله الى الليمان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الذى أخذه من أى شىء وحفظه بخزينة الأبنية لاجل أن يصرف الى العمارات الملكية ، أما جريمة التزوير فقد جاء بشأنها « ان كل من كان مستخدما بالمصالح الأميرية وقشط دفترا أو سندات بناء على حيلة ويكتب دفترا أو رجعة أو سندا بخلاف الأصول والا يستعمل حتما مشابها يرسل الى الليمان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين » (٣٥) .

ولم يكن الباشا يتردد فى انزال الوان العقاب بالموظفين والكتبة الذين تتبث ادانتهم بل ويمثل بهم أحيانا ، مثلما حدث حين أمر

باحضار ثلثه من الكتبة الاقباط الذين تقاضوا رشاوى لتزوير مساحة من الاراضى فى مديريه المنوفية ، فسحبهم وتعرضوا للضرب بالنبوت بشدة (٣٦) . وكان يحذر رجال الادارة من الصاف تهم الرشوة بالموظفين الا بعد التثبت من ذلك ، فقد شاعت مى تلك الآونة المؤامرات والدسائس والكيد بين الموظفين ، فارسل الى محافظ دمياط فى ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) يقول : « انه من الضرورى التبصر وعدم التسرع فى الحكم على الموظفين الذين ينهمون بالاختلاس أو بما يحط من كرامتهم ، لأنه قرر عزل أحد الموظفين ونفيه الى أبى قبر بتهمة الاختلاس ثم ظهر أنه برى مما نسب اليه » (٣٧) .

والجدير بالذكر انه رغم الاجراءات التى لجأ اليها الباشا للمضاء على الرشوة والاختلاس والتزوير ، لم تختف هذه الامور لعدة اسباب . هى : أولا - ان الوظائف كانت مؤقتة . صحيح انها كانت تتميز عن الوظائف العليا السنوية - الا ان هؤلاء كانوا حريصين بسبب نظام الوظائف على الحصول على هذه الرشاوى لتعويض ما دفعوه قبل تولي وظائفهم . ثانيا - عدم الاستقرار - بمعنى التنقل من وظيفة الى أخرى بسرعة - أدى الى شيوع قيم الانتهازية والرغبة فى أن تكون الوظيفة - بأى وسيلة - مصدرا للثراء . ثالثا - الحاجة الباشا لهم بالاجهاز على أى مبالغ لديهم خصوصا عندما يدرك انهم حققوا ثروات كبيرة ، فكان يعتقلهم بتهمة الاختلاس تارة والرشوة تارة أخرى ، ثم ينقض فى النهاية على ثرواتهم ويصادرها لأنه كان لا يشك لحظة أنهم يلجأون الى كل وسائل الابتزاز والاختلاس وغيرها .

أما مسألة الوساطات ، فكانت الحياة الوظيفية تسمح بها وتؤدي اليها ، خصوصا أن عملية التأهيل للوظائف لم تكن شائعة.

واعنى بالتأهيل التعليم ، لان نظام الوظائف ذاته كان ورايسا والحصول على الوظيفة كان خاضعا لهذا المقياس ، لذلك تهاون - الى حد ما - الباشا فى نولى الوظائف الصغيرة ، ولم يتهاون قط فى نولى الوظائف الكبيرة التى خص بها الاتراك والارمن والجراكسة على نحو ما رأينا فى الفصل السابق . والغريب ان هؤلاء الذين تولوا المناصب العليا كانوا من الاتراك الأميين . يذكر عمر طوسون فى كتابه « البعثات العلمية فى عهد محمد على » ، « انه فى عام ١٨٤٨ لم يكن من بين ضباط « برنجى آلاى سوارى غارديا » من يعرف القراءة والكتابة » (٣٨) .

وهكذا كانت كل الظروف تسمح بالوساطة فى تولي الوظائف أو قضاء الحوائج ، وامتدت هذه الظاهرة الى كل المستويات . ففي عام ١٨٣٥ أرسل الباشا الى أحد رجاله (مختار بك) يقول : « ان كبار رجال المجلس العالى - فى ديوان الباشا - يعطون كتباً للنوصية لنظار الأقسام لترويج مصالحهم ، وأن هذه العادة قد تسرى الى كافة المديرية ، لذا ينبغى التنبيه على المديرين والنظار بأن من تصله كتب توصية ولا يبلغ عنها سوف يعاقب بالنفى المؤبد الى أبى قير » (٣٩) .

وكان الباشا يدرك الآثار التى تترتب على انتشار هذه الظاهرة وأهمها تعطيل مصالح الأهالى غير القادرين على ايجاد من يمكنهم من الوصول الى حقوقهم . وشيوع المحاباة ، فقد أرسل الى أحمد اغا (مأمور منوف واشمون جريس) فى ١٢ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يقول « أنه لا ينبغى ان يكون هناك واسطة اثناء النظر فى شكاوى الأهالى ، وعليه ان يتصرف فى هذه الشكاوى النصرف الذى تقتضيه المصلحة » (٤٠) وأطلق الباشا للادارة (كبار الموظفين من مأمير وغيرهم) العنان فى تأديب الموظفين الذين يتسببون فى ضياع حقوق الأهالى الفقراء بسبب المحاباة (٤١) .

وفى عام ١٨٣٠ أرسل (ديوان الخديوى) الى جميع الدواوين فى انحاء البلاد القانون الخاص بمعاقبة الموظفين الذين يسيئون استعمال وظائفهم ، وحدد بعض العقوبات التى تصل الى درجة النفى ضدهم (٤٢) .

ولا شك ان هذه الظواهر كانت تمثل عيوباً كامنة فى دواوين الموظفين ، لم توقفها سياسات محمد على ، فظلت هذه الظواهر شائعة مما يدل على أن الادارة كانت فاسدة الى أقصى حد ، فلم يكن هناك أمر حكومى يصعب التحايل عليه مقابل تمن ما .

٣ - الاهمال فى كتابة التقارير

كما كانت هناك فوضى وارتباك فى الدواوين الحكومية بسبب عدم وجود نظام واحد فى ادارتها كانت التقارير المرسلة الى ديوان الخديوى تحمل القليل من الحقائق والكنير من الخداع والكذب ، وفى أحيان كثيرة تتستر على الفساد فى البلاد ، مما يدل على أن البيروقراطية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت بليدة وفاسدة ، فلم تكن هناك قواعد مقررة لكتابة التقارير الى ديوان الباشا حول انجاز المهام فى المصالح والدواوين ، فقد أرسل (ديوان المعية) الى ناظر ديوان الشرقية والقايمية فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤) يقول : « انه ينبغى قراءة الأمر المرسل اليه واجادة فهمه والعمل بموجبه والا أصابه شر الجزاء » (٤٣) .

ولوحظ فى كثير من الأحيان ان الاوراق الواردة من الدواوين لم تكن تحمل أية توقيعات من الجهات الصادرة منها ، مما جعل الباشا فى ٣ جماد الأول ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يطالب بضرورة الأخذ

بهذه القاعدة ، اى لا ترفع اى ورقة دون أن تكون ممضاة من الموظف الذى أرسلها (٤٤) .

وأكد الباشا فى أوامره الى الدواوين والمصالح الحكومية بأن أية أوراق صادرة عنها لابد وأن تحمل اسم المكان المرسل منه وتاريخ إرسال هذه الاوراق (٤٥) .

لقد كان الباشا يهدف الى وضع قواعد جديدة لضمان تحسين مستوى الادارة وتوجيهها لخدمة خزانة الحكومة ، لذلك راينا يدقق كثيرا فى استكمال مظاهر وأركان أية ورقة نورد الى ديوانه من الدواوين والمصالح حتى يمكن حصر المسئولية سواء من حيث تأخير النظر فى المصالح أو الأشخاص ودورهم فى الادارة ، فوجدناه يصدر أوامره فى ١٩ جمادى الأول ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) التى تقول : بأنه يتبغى تحرير تاريخ الامر المرسل واسم الساعى وتاريخ وصوله فى ذيل المكاتبات ، لأنه لوحظ أن أوامره تصل بصورة غير مرضية ، (٤٦) .

ولما كان قد أصبح من الشائع تأخير وصول الاوامر الى الدواوين والمصالح أو منها الى ديوان الخديوى ، فقد شكوا الدواوين الخديوى فى عام ١٨٣٠ بأن الجهات المختلفة لا تشير فى كتبها أو رسائلكم الى تاريخ وصول أو صدور المكاتبات ، وجاء : ان اغفال كمادة التاريخ كثيرا ما يؤدى الى اضاعة الوقت وتأخير الأعمال من جراء كسر السجلات والتنقيب فى القيود والسجلات ، وبالتالي من الواجب الحرص على قاعدة التاريخ فى كل المراسلات الرسمية ، (٤٧) .

ولوحظ أيضا أن تقارير الدواوين والمصالح الى الدواوين الخديوى كانت فى كثير من الأحيان غير واضحة أو مبهمه . وكانت الخلاصات الصادرة اليها فقد ذكر الباشا فى ١٢ جمادى الثانى

١٢٤٧ هـ (١٨٣١) : « ان الخلاصات التي يصدرها المدبران الخديوى الى الاقاليم تكون أحيانا مبهمه وينبغى أن تكون واضحة جلية » (٤٨) .

ومن العيوب الأخرى التي شكها منها الباشا أن صيغة التقارير الواردة اليه من الدواوين كانت في أحيان كثيرة تتسم بالاطناب الممل الذي لا فائدة منه والذي لا يفهم منه شيئا ، فقد ذكر في خطاب له الى مدير المنوفية رستم افندي في ٢٢ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) بأنه ينبغى أن تكون هذه التقارير مختصرة الى حد كبير (٤٩) . وأرسل أيضا الى أحمد باشا - أحد كبار رجاله - ينهاء عن الاطناب والتفصيل الزائد والحشو في المكاتبات وضرورة التعبير عن المقصود بإيجاز واختصار (٥٠) .

والواقع ان هذه العيوب التي تتعلق بالبيروقراطية كانت موجودة من قبل من حيث أسلوب الكتابة القائم على الاطناب والتفصيل والحشو ، ولكنه لم يكن بمناسبة قط. مع محمد علي الذي كان يرمى الى أن يكون مصدر كل شيء ، حتى التفاصيل الدقيقة كان لا يتركها تمر دون أن يراها . انه كثيرا ما ردد أنه في حاجة الى أن يلقي نظرة واحدة على التقارير فيستوعب ما فيها . ولكن هذه المسألة كانت تتعلق بتراث البيروقراطية الذي كان من الصعب القضاء عليه ، فاذا أضفنا الى ذلك ما تتضمنه هذه التقارير من معلومات تحمل القليل من الحقائق والكثير من الخداع والكذب تبين لنا الى أي حد كان الباشا يزداد غضبه ، فقد أرسل الى (ناظر فوه) في ١١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) يوبخه على إرساله التقارير التي لا صحة لها (٥١) . ونبه على المديرين والمحافظين بأن تتحرى التقارير الواردة له من الدواوين الصدق ، وذكر في رسالة الى محرم أغا « ان لا يضيع وقت بتطويل الكلام بدون

جندوى ، ويقصر كلامه على وضع بيانات احصائية فى
تقاريره » (٥٢) .

وفى سبيل القضاء على هذه العراقيل اراد الباشا أن يضع
قواعد جديدة لتنظيم عملية كتابة التقارير واستخدام اسلوب معين
فى هذا الصدد ، فطالب بتوحيد اصول الكتابة بحيث تكون فى
صورة مواد ، تضم الى بعضها البعض ، وأن تكون وافية بالغرض ،
وذهب الى ارسال نموذج موحد لكتابة التقارير فى الدواوين
بالمصالح الحكومية (٥٣) .

٤ - كثرة التغير والتبديل بين الموظفين :

تبين ملفات الموظفين هذه الظاهرة الكامنة فى البيروقراطية
المصرية فى هذه الفترة ، فقد لوحظ كثرة التنقل من وظيفة الى أخرى
ومن مصلحة حكومية الى أخرى (٥٤) .

يذكر جون بورنج John Bowring فى تقريره « ان هذه
المسألة تنتقص من كفاية الموظفين ، حيث أنه من النادر أن تؤهل
أحدى دراسته الخاصة لشغل منصب معين ، فضلا عن جميع
المناصب » (٥٥) .

فقد رأينا نماذج كثيرة تنتقل بين الوظائف المختلفة ولا تمك
فترات طويلة فى أى منها ، فهذا محمد عاصم باشا الذى أنهى حياته
الوظيفية رئيسا لمحكمة الاستئناف ، بدأ فى وظيفة يوزباشى أول
عام ١٨٣٧ ، وفى عام ١٨٤١ عين فى وظيفة « كاتب تركى » بديوان
عموم الاقاليم الوسطى ، وفى عام ١٨٤٥ انتقل الى وظيفة (معاون
لخافض دمياط (أحمد باشا المنكلى) ، وفى عام ١٨٤٨ عين فى وظيفة
يكباشى ، ثم كاتبا للمجلس العسكرى (٥٦) .

أما محمد فاضل باشا الدرملی الذي أنهى حياته الوظيفية عنسوا
بمجلس الاحكام فقد دخل الخدمة عام ١٨٣١ مدرسا « بألاى برنجی
طوبجية بیادة » ، وفى عام ١٨٣٢ فى وظيفة أخرى، وفى عام ١٢٤٩هـ
(١٨٣٣) یوزباشى أول ، وتدرج فى العديد من الوظائف
الآخرى (٥٧) .

والجدير بالذكر أنه لم تكن هناك حدود فاصلة بين الوظائف
المدنية والعسكرية ، فكان من الممكن ان ينتقل الموظف من الحياة
المدنية الى الحياة العسكرية والعكس ، بل كان للروح العسكرية
تأثير على الوظائف المدنية منذ اعداد النشء لتقلد الوظائف العامة،
فوجدنا المدارس تقسم الى بلوكات وسرايا بدلا من الفصول ، وحمل
التلاميذ الرتب العسكرية بتدرج مراتب نجاحهم ، كما كان الخريجون
يحملون الرتب العسكرية عند التحاقهم بالوظائف الأميرية ، اذ كانت
درجات الوظائف الادارية والمالية فى الحياة المدنية على المنوال
العسكرى ، يذكر محمد السلامونى (مهندس) أنه حين دخل
المدرسة فى عام ١٨٢٨ كان ضمن خمسين نفرا طلبوا من الجامع
الازهر ، تعين لكل واحد منهم أربعين قرشا فى الشهر ، وفى سنة
١٨٣٠ ترقى الى رتبة (اونباشه) بماهية خمسين قرشا (٥٨) .

وكان من رأى الباشا أنه من الممكن الاستعانة بالعسكريين فى
تولى الوظائف المدنية ، خصوصا الرتب العسكرية العالية فعين
الميرالايات والبكباشية الميرلوا فى وظائف اشرافية على الزراعة
والفلاحة والمواشى (٥٩) .

والحق ان هذه التجربة لم تحقق النتائج التى كان يعلق
الباشا على تنفيذها تعيين هؤلاء فى الوظائف المدنية ، مما جعله
يوجه تهديداته لهم على تقاعسهم عن القيام بوظائفهم (٦٠) .

هذا يدلنا على أن الخبرة التي كان يكونها الموظف أثناء توليه
الوظيفة لم يكن يعتد بها ، يذكر « جون جورنج » : « ان رؤساء
المصالح كثيرا ما ينقلون من أحد المناصب ذات الحول والطول إلى
منصب آخر وبذلك يذهب جميع ما اكتسبوه من الخبرة في منصب
معين . . » ، ويضيف : « ان صلاحية الشخص للقيام بالأعمال
الموكولة اليه ليست بالأمر الذي يقام له كبير وزن » (٦١) .

الهوامش

- (١) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ١٢٧ .
- (٢) جمال الدين النسيال (دكتور) : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- (٣) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق (مظاهر الازدواج اللغوى في الدواوين العثمانية) ص ٣١٤ - ٣٢٠ .
- (٤) محفظة ١ ملكية تركى من الجناح العالى الى مختار بك ناظر المجلس وروية ١١٤ وثقه ١١٤ .
- (د) ديوان خديوى : من مجلس الملكة الى مامور ديوان الخديوى . دفتر ٨٠٦ وثيقه ١٩٨ - ١٤ شوال ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤) .
- (٦) من الديوان الخديوى . دفتر ٧٤٤ تركى ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) .
- (٧) تميم ليلبارون دى والكميت . محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
- (٨) انظر الأوامر الصادرة من الديوان الخديوى ١ عدة أوامر وردت في أماكن متفرقة (.
- (٩) ديوان معية تركى : من الجنان العالى الى حسن بك مامور نصف المنصورة . دفتر ٢٥ وثيقة ٢١٣ في ٢١ محرم ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .
- (١٠) أمر كريم الى مامورى الافاليم القبليه والبحرية . دفتر ٣٦ معه تركى وثيقة ١٦٦ في ٢٤ رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) .

(١١) من المجلس العالي الى الديوان الخديوى . دفتر تركى ٧٩٢ وثيقة ٧٥١ ص ١٥٦ فى ٢٠ صفر ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .

(١٢) تقرير يعرض على المسامع الكريمة عن السائر بالدواوين اثنى كانت منصوبة من عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤ / ١٨٢٥) وثائق منشورة (الايداع بدار المسند ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(١٣) دفتر ١٣٩ ممية تركى . مجلس الملكية . من الجنبات العالي الى مدير المنوفية فى ٨ شعبان ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .

(١٤) من الجنبات العالي الى حبيب أفندى . دفتر بدون نمرة ممية تركى ٥٥٤ - ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) .

(١٥) صبحى وحيدى : المرجع السابق ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(١٦) الديوان الخديوى : دفتر ٧٧٧ تركى وثيقة ٥٥ ص ٦١ - ٦٢ فى ١٢ صفر ١٢٤٧ هـ (١٨٣١ م) .

(١٧) الديوان الخديوى : من الجنبات العالي الى محمود بك مامورى يوسف ص ٧٣٤ دفتر ٧٣٤ وثيقة ٣٩٣ فى ١٣ ذى الحجة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧) .

(١٨) الديوان الخديوى من المجلس العالي الى الديوان الخديوى . دفتر ١٨٠ وثيقة ٣٢٩ ص ١٦٠ فى ١٠ ذى القعدة ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢) .

(١٩) Crusshley : The economic development of Modern Egypt in 52. (Bristol, 1938).

(٢٠) ديوان المعية : من الجنبات العالي الى حسين أفندى لاطر ص ٣٠٥ دفتر ٣٧ تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢ ربيع الثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .

(٢١) انظر الفصل السابق ص ٤٢ .

(٢٢) الديوان الخديوى : أمر الى كل مامورى الأموريات دفتر ١٣٢ ص ٥٧٩ وثيقة ٥٧٩ فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .

(٢٣) ديوان المعية : من الجنبات العالي الى محمد بك لاطر لجهذره وثيقة ٣٠٦ دفتر ٢٦ فى ٩ شعبان ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .

(٢٤) ديوان المعية : من الجنبات العالي الى حبيب أغا . دفتر ١٣٢ وثيقة ٣٠٦ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣) .

الموظفون فى مصر - ٨١

- (٢٥) ديوان المعية : من الجناح العالى الى المعلم باسيلوس . دفتر ٥٢ . وثيقه ٣٨٨ فى ٩ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣ / ١٨٣٤) .
- (٢٦) الديوان الخديوى : من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى . دفتر ٨١٤ وثيقة ٨١٤ فى ٨ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .
- (٢٧) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى . دفتر ٧٨٤ وثيقة ٢٠٦ فى ٢٦ رجب ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) .
- (٢٨) ديوان المعية : من الجناح العالى الى مأمورى الجعفرية وطنطا . دفتر ٤٤ معية تركى . وثيقة ٣٣٧ . فى ١٠ ربيع الأولى ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .
- (٢٩) ديوان المعية : أمر عال الى مختار بك . دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ٤٣٧ فى ٢٥ شعبان ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .
- (٣٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- (٣١) نفسه ص ٧٨ .
- (٣٢) نفسه ص ١٨٤ .
- (٣٣) ديوان المعية : من الجناح العالى الى محمود أفندى . دفتر ٤٧ وثيقة ٤٤٦ . بدون تاريخ (١٢٤٩ هـ - ١٨٣٣ م) .
- (٣٤) ديوان المعية . دفتر ٢٧٨ وثيقة ٢٠٤ ص ٢٨ عام ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨) .
- (٣٥) أحمد قسحى رغلولى : المحاماه « نص القانون يوجد بالملاحق » ص ٢١ - ٢٢ « قانون السياسة نامه ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) » .
- (٣٦) عبد الرحمن الجبرنى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ج ٤ ص ١٠٨ - ١٠٩ . القاهرة ١٣٣٢ هـ (١٩٠٤ / ١٩٠٥ م) (٤ أجزاء) .
- (٣٧) ديوان المعية : من الجناح العالى الى محافظ دمياط . دفتر ٥٣ وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .
- (٣٨) عمر طوسون : المعثات العلمية فى عهد محمد على ص ٢٥٦ . عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ٢٤٤ .
- (٣٩) ديوان المعية : من الجناح العالى الى مختار بك ناظر المجلس . دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٥٢٨ فى ٢٣ محرم ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) .
- (٤٠) ديوان المعية أمر الى مأمور منوف واشمون حريس . دفتر ٢٨ . وثيقة ٣١٤ فى ١٢ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .

- (٤١) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى . دفتر ٧٧٣ . وثيقه ١٩٥ . فى ٩ جمادى الثانية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .
- (٤٢) الديوان الخديوى : امر الى عموم جهات الاختصاص . دفتر ٧٦٠ وثيقه ٤ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .
- (٤٣) ديوان المعية : من المعية الى ناظر الشرفية والقلوبية محمد افدى . دفتر ١٩ وثيقة ٢٩٢ فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .
- (٤٤) ديوان المعية : من الجناح العالى الى المأمورين فى الوجه البحرى والوجه القبلى . دفتر ٢٩ وثيقة ٧ فى ٣ جماد الاول ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) .
- (٤٥) ديوان المعية : من الجناح العالى الى مأمورى الاقاليم البحرية . دفتر ٣٨ . معيه وثيقة رقم ١٢١ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) .
- (٤٦) ديوان المعية : من الجناح العالى الى مأمورى الاقاليم البحرية والقبليّة . دفتر ٤٢ وثيقه ١٩٥ فى ١٩ جماد الاول ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .
- (٤٧) الديوان الخديوى : من الديوان الخديوى الى ابراهيم باشا وسائر المديرين والمأمورين والمحافظين وتظار الدواوين . دفتر ٧٧٤ وثيقة ٩٧ فى ١٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .
- (٤٨) ديوان المعية : من الجناح العالى الى ناظر المجلس . دفتر ٤١ وثيقة ٤٤٩ فى ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) .
- (٤٩) ديوان المعية : من الجناح العالى الى مدير المنوفية رستم افندى دفتر ٥٨ وثيقة ٣٥٠ فى ٢٢ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .
- (٥٠) ديوان المعية : من الجناح العالى الى أحمد باشا . دفتر ٥١ . وثيقه ٤٦٣ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ / ١٨٣٣) .
- (٥١) ديوان المعية : من الجناح العالى ناظر فوه . دفتر ٥٨ . وثيقة ١٩٩ فى ١١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .
- (٥٢) ديوان المعية : من الجناح العالى الى محرم أغا . دفتر ٧٠ . وثيقة ٣٦٨ فى ١٢ محرم ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) .
- (٥٣) محفظة ١١٠ ذوات وثيقة ٢٩٠ من الجناح العالى الى عارف عبودان مأمور أشغال الحمودية فى ٢٢ شوال ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧) .
- (٥٤) انظر ملاحق الكتاب تبين السرعة فى تنقلات الموظفين من وظيفة الى أخرى .

- (٥٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٣ (تقرير بورنج) .
- (٥٦) انظر ملفات الخدمة . المجموعة الأولى . مجلد ٣ (١٨٨٣ - ٨٨٦ ص ١٠١ - ١٥٠ .
- (٥٧) المرجع السابق ص ١١٢ .
- (٥٨) ملفات الموظفين : دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ باسم .
السلاموني انظر الملاحق - ملحق رقم ٤ .
- (٥٩) محفظة ١ (ذوات) وثيقه ٢٨٦ مرسوم خديوى الى الميرالايات والبيكبا.
المعينين فى المصالح المدنية فى آخر ربيع ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) .
- (٦٠) محفظة ١ (ذوات) وثيقة ٢٨٧ مرسوم خديوى الى مدير الغرب
ابراهيم باشا فى ١٥ جمادى الأول ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) .
- (٦١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٣ .

الفصل الخامس

الأصول الاجتماعية للموظفين

كانت هناك طائفتان من الموظفين، كبار الموظفين وهم ممن تولوا مناصب الادارة العليا في البلاد ، عناصر الأتراك والأرمن والجركس والشوام . والأجانب الذين تولوا المناصب الفنية وقاموا بتنفيذ مشروعات محمد علي . وصغار الموظفين ، وهم موظفو الدواوين الحكومية الذين تمتلئ بهم الدواوين ، وهي عناصر المصريين الاقباط ، والعناصر المصرية الأخرى التي تمكنت بعد كفاح من تولي الوظائف الفنية .

١ - الأتراك والأرمن والجركس والشوام والاكراذ

سيطرت هذه العناصر على أعمال الادارة وتبوأَت المناصب الرفيعة في الجيش والبحرية ، وضم محمد علي اليهم بقايا المماليك الذين رأى في وجودهم بالجيش أو الادارة عاملا هاما من عوامل الموازنة ، حتى لا يظل الاعتماد في أهم نواحي الادارة الحكومية مقصورا على الأتراك (١) .

أما الانراك ، فقد كانوا سيادة البلاد ، يمثلون طبقة النبلاء بين الموظفين ، طبيعتهم عسكرية خالصة ، ويستشعرون روح التفوق والسيطرة ، كانوا يحضرون من الآستانة بتوصية من الباب العالي ويتلقون التعليم العسكرى وفنون الحرب والادارة . وتتناول ملفات الموظفين دور هؤلاء فى الحياة الوظيفية ، ويتبين من اسمائهم الجنسيات التى ينتمون اليها ، فهذا طاهر مانسترلى اغنا ، وذلك كريدلى عبد الكريم أفندى (نسبة الى كريد) ، انطاكية لى حمودة ابن محمد (نسبة الى انطاكية) وكورد يوسف اغنا (نسبة الى الاكراد) . وارضروملى صالح بك (نسبة الى ارضروم) . وقد لوحظ أن التعليم لا يرد ذكره فى عمليات اختيار هذه العناصر ، بل كانت انتماءاتهم الجنسية والحظوة لدى الباشا كافية لتولى الوظائف العليا فى البلاد (٢) .

وكان هؤلاء يتقاضون مرتبات عالية ، فضلا عن حصولهم على هبات أو منح من الباشا فى شكل أراض زراعية ، أى أنهم يمثلون الشريحة الاجتماعية التالية لاسرة محمد على ككبار ملاك (٣) .

وهناك اسماء تركية لعبت دورا رئيسيا فى الحياة الوظيفية همنيا ، محمد عاصم باشا (رئيس محكمة استئناف مصر) ، واسمه الاصلى ، محمد بن مصطفى ديار بكرلى ، نسبة الى (ديار بكر - مدينة فى شرق الأناضول) ، دخل الخدمة العسكرية فى عام ١٨٣٤ ، وتدرج فى عدة وظائف مدنية وعسكرية ، وكان يتقاضى راتبا بلغ ٦٠٠٠ قرش (٤) .

أما عربكيرلى ابراهيم بك (معاون أول بالبحرية) ، نسبة الى (عربكير - بلدة من بلاد الأناضول) فقد تلقى تعليما عسكريا خالصا بالمدرسة البحرية عام ١٨٣٠ ، ورقى الى رتبة جاويش ،

وتدرج فى عدة وظائف ملكية وعسكرية ، وكان يتقاضى مربها وصل
الى ٤٠٠٠ قرش (٥) .

أما عضو مجلس الأحكام المصرية محمد فاضل باشا الدرمة لى
فاسمه الاصلى محمد أحمد افندى الدرمة لى (نسبة الى درامه -
مدينة من مدن ولاية سلانيك) ، فقد دخل الخدمة عام ١٨٣١ باسم
محمد أحمد افندى الدرمة لى (وكان عمره وقتئذ ٢٠ سنة) فى
وظيفة (مدرس بآلاى برنجى طوبجيه بياده) ، وتدرج فى العديد
من الوظائف الملكية والعسكرية ، وبلغ مرتبه نحو ٧٥٠٠
قرش (٦) .

على حين كان الاميرالاي اسحق حافظ بك (وكيل المجلس
العسكرى) ، واسمه الاصلى اسحق أحمد الخربوطلى (نسبة الى
مدينة خربوط من مدن ولاية شرق الأناضول) ، قد تلقى تعليمه
باسم نقر مستجد بمدرسة النخيلة ، وتدرج فى العديد من الوظائف
المدينة والعسكرية (٧) .

أما رزنامجى مصر محمد أمين باشا ، فان اسمه الاصلى أزمير
أمين افندى (نسبة الى مدينة أزمير بتركيا) ، فقد دخل الخدمة
العسكرية عام ١٨٣٥ ، ثم عين فى ديوان الجهادية فى وظيفة
(كاتب تركى ، ثم (وكيل القلم التركى) برتبة صاغقول اعلى
- أى رئيس الجناح الايمن وتختصر الى كلمة صاغ - وتدرج بعد
ذلك فى العديد من الوظائف ، ووصل مرتبه الى نحو ٥٠٠٠
قرش (٨) .

وأشهر الأتراك الذين وصلوا أعلى الوظائف هو محمد شريف
باشا (رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية ، فقد ولد فى
استانبول فى ٢٧ نوفمبر عام ١٨٢٦ ، وكان والده قاضى قضاة مصر

وكان من تلامذة السوارى ، سافر الى فرنسا عام ١٨٤٤ ، ثم عاد وبقى فى العديد من المناصب العسكرية ، ثم سافر الى الآستانة لاجل الحصول على ميراث والده ، وبعد عودته ترقى فى عدد من المناصب العسكرية ، وكان متزوجا من ابنة سليمان باشا الفرنساوى وتقلب فى وظائف كثيرة بعد أن هجر العسكرية الى أن عين ناظرا للخارجية والداخلية والمعارف ، ثم تولى رئاسة المجلس الخصوصى ، وبلغ مرتبه حين أحيل الى المعاش عام ١٨٨٤ نحو ١٢٥٠٠ قرش (٩) .

أما الأرمن ، فقد تولوا وظائف ادارية عليا ، وارتفع شأنهم الى حد كبير ، بفضل ما كان يتمتع به بوغوص من رعاية محمد على ونفوذ واسع وجاء عريض (١٠) . وكان الباشا قد أرسل بأبناء الأرمن الى فرنسا وانجلترا لدراسة اللغات الاوربية والتخصص فى مختلف المهن (١١) .

وبالرغم من قلة عدد الأرمن ، فقد شغلوا كثيرا من أرفع المناصب فى الحكومة بفضل تطلعهم فى اللغات وتولى وظائف السكرتيرين والترجمة (١٢) .

ونوبار باشا الأرمنى الأصل ، كان أحد الذين جاءوا فى عهد محمد على بصحبة بوغوص بك ، واسمه الأصلى (نوبار افندى) كان أول استخدامه بامورية فى باريس عام ١٨٤٢ ، وهو صهر بوغوص واخو شارلو بك . وهى جميعا عناصر أرمنية استطاعت ان تحتكر وظائف الترجمة وأعمال السكرتارية (١٣) .

وكان هؤلاء يتقاضون فضلا عن الابعاديات التى يمنحها لهم الباشا مرتبات عالية جدا ، فكان نوبار باشا يحصل على مرتب قدره ١٢٥٠٠ قرش (١٤) .

أما الجراكسة ، فقد نوافدوا أيضا الى مصر في عصر محمد علي ، حيث كان أفراد أسرة محمد علي يجلبونهم من الآستانة معهم ، وكان هؤلاء يتولون وظائف عليا في الادارة ، ودنوا يحصلون على ابدعيات من الباشا ومرتبات عالية من وظائفهم . فهذا هو مصطفى باشا الخزينة دار (امين الخزانة) احد الجراكسة ، الذين اسيراهم غرب باشا أحد الصدور في زمن السلطان محمود الثاني ورجاه صعبا في الآستانة ، ثم أتى به الى مصر عام ١٨٣٦ ، فانسراه عباس باشا ابن طوسون بن محمد علي ، وحظى عنده حظوة عظيمة . وقدمه على سائر مماليكه كان أمره نافذا لا يرد في كافة الدواوين الحكومية . وكان عباس باشا يقول له : أنت يا مصطفى مثل أولادى (١٥) . اما (دلاردلير بك) ، فهو أحد الجراكسة الذين تلقوا تعليمهم العسكرى في مدرسة المبتديان بالسيدة زينب ، وأحد غلمان الباشا الذين كانت لهم حظوة كبيرة عنده ، تدرج في عدد من المناصب . وحين ترك الخدمة كان يتقاضى مرتبا قدره ١٢٥٠ قرشا (١٦) .

وكان هؤلاء الجراكسة ينافسون الاتراك القادمين من الآستانة في تولي الوظائف العسكرية خصوصا ، ونولى البعض منهم مناصب الادارة العليا ، ومن الاسماء البارزة في الوظائف العسكرية اسماعيل كامل باشا ، واسمه الاصلى كامل جركس ، دخل المدارس العسكرية وعمره ١٢ سنة وترقى الى أن وصل الى وكبس بخازنة الحربية (١٧) . واللواء اسماعيل حمدي باشا ، واسمه الاصلى جركس اسماعيل افندى بديوان الجهادية عام ١٨٣٩ . الذى ترقى في العديد من الوظائف العليا ، وعين في آخر حياته الوظيفية محافظا لبقنال (١٨) . والفريق حسن افلاطون ، واسمه الاصلى جركس حسن افلاطون ، تلقى تعليمه العسكرى في مدرسة تأسسه عام ١٨٤٤ ، وترقى فى سلك الرتب العسكرية الى أن عين وكملا لنظارة الجهادية ، وتقرر له معاش بلغ ٥٠٠٠ قرش (١٩) .

أما محمد نابت باشا ، فهو أحد الجراكسة اللامعين في عصر محمد علي ، ولد في عام ١٨٢٠ ، وتربى ونعلم مع انجال الباشا ، وتلقى العلم في مدرسة الخانقاه ، وقد أدناه محمد علي باشا منته بنسب المصاهرة ، وزوجه كريمة نجل شقيقته ، وانعم عليه برتبة الاميرالاي ، ولما سافر محمد علي الى الآستانه اخذه معه وادخله بصحبة الأمير مصطفى فاضل باشا في قنم الباب العالي ، ثم عاد بعد ذلك ، وعين مديرا للجيزة ثم القليوبية ، ثم وكبلا لتهيش الوجه القبلي (٢٠) .

أما مرتبات الذين تولوا وظائف عسكرية من الجراكسة ، فقد لوحظ أنها مرتفعة عن قرنائهم من الذين تولوا وظائف الادارة ، فالذين تولوا منهم حكام أخطاط أو نظارا لم تزد مرتباتهم عن ٢٥٠ قرشا (٢١) .

وكان الشوام في عصر محمد علي أقل العناصر عددا في الوظائف الادارية ، لان معظمهم كانوا يعملون بالتجارة ، وتخصصوا في الوظائف المالية عموما ، وهناك عناصر تمكنت من تولي مناصب عليا أمثال مصطفى مراد باشا (رئيس مجلس استئناف قبلي) واسمه الأصلي مصطفى مراد عينتا بلي (نسبة الى عينتاب احدي بلاد ولاية حلب بالشام) ، تقلد عددا من الوظائف المالية والادارية ، ثم عضوية مجلس بنها ، ووكيلا لمجلس بني سسويف ، ثم المنيا ، ثم مديرا لقنا ثم البحيرة ، ومديرا لجرجا ، ثم مديرا لمديرية بربر بالسودان (٢٢) .

وبخلاف الشوام كانت توجد عناصر كثيرة من بلاد المورة ، تولت وظائف الادارة العليا في البلاد ، وكانت تسبق أسمائهم كلمة (مورلي) نسبة الى البلاد القادمين منها ، أمثال حسن رأسم

باشا (ناظر الدائرة السننية) وهو من اهالى المورة ، حضر الى مصر مع والده عام ١٨٢٨ ، والحقه مع الافندية الذين كانوا بالبرسحانة الملكية وعندما ترك الخدمة وصل مرتبه الى ١٢٥٠٠ قرش (٢٣) .

وهناك اسماء اخرى بارزة وفدت من بلاد المورة ، نولوا مناصب ادارية عليا ، فنجد اسماعيل راغب باشا الذى ولد ببلاد المورة عام ١٨١٩ ، وتم تعيينه عام ١٨٤٦ مساعدا للترجمة بمجلس الملكية فى عهد عباس ثم ناظرا للمالية ، وتولى رئاسة مجلس النواب فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ حتى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ثم رئيسا للمنظار (٢٤) .

أما خورشيد بك فهمى ، فقد عمل وكيلا لمحافظة رشيد ، واسمه الأصلى موره لى خورشيد ، كان نفرا من تلاميذ مدرسة الطبجية عام ١٨٣١ ، ووصل مرتبه عند نهاية الخدمة الى ٢٠٠٠ قرش (٢٥) .

وفى عام ١٨٤٠ وفدت الى مصر اعداد كبيرة من بلاد المورة بعد الحرب ، نحو ٨٤٥ نفرا ، تولى البعض منهم الوظائف فى الادارة والجيش ، وأمر الباشا بمعاش للآخرين (٢٦) .

كذلك كانت توجد عناصر كردية ضمن العسكريين والاداريين ، فشاھين باشا كنج ولد فى كردستان ، ثم حضر الى مصر فى عهد محمد على مع والده على أغا الكردى ، ثم دخل المدرسة العسكرية ، ومباكر فى بعثة الى فرنسا ، ولما عاد التحق بالحملة العسكرية التى اتجهت للحجاز لتأديب الوهابيين (٢٧) .

وبوجه عام كانت مرتبات هذه الوظائف التى تتبوأها هذه العناصر عالية جدا بالقياس الى الوظائف الأخرى ، وحين كان

البعض منهم تنتهي خدمته كان يحصل على معاش عال في صورة مرتب أو أراض زراعية ، فمحمد شريف باشا الذي كان من أوائل الاتراك الذين منحهم محمد علي أرضا في عام ١٨٢٩ (٢٨) . حصل على أراض كثيرة فيما بعد وحين أنهى خدمته في عام ١٨٨٤ واستبدل معاشه بأطيان زراعية (٢٩) .

أما أحمد باشا المانكلي التركي المولد الذي عمل وكيلا للجهادية- ثم مديرا لمصر الوسطى سنة ١٨٤٠ فقد منحه محمد علي ١٠٠٠ فدان من ابعاديات الوجه القبلي عام ١٨٣٧ (٣٠) .

ومنح محمد علي ١٠٠٠ فدان لمحافظ البرلس حسين بك- طبوزاده - الالباني الأصل - الذي جاء مع محمد علي ، ثم اشترى ٣٠٠٠ فدان ضمها اليها من أطيان المنيا ، وخلال حكم عباس كانت ملكيته من أراضى الابعاديات ٤٠٠٠ فدان بمديرية المنيا (٣١) .

وهكذا نرى ان عناصر الانراك والأرمن والجراكسة والشوام سيطروا على الحياة الوظيفية بتوليهم أعلى مناصب الادارة واحتكاريهم الوظائف العسكرية أيضا ، وهم في نفس الوقت كانوا يملكون الأطيان الواسعة في البلاد ويسعون الى تنميتها . وقد ربطت المصالح بين هذه العناصر وأخذت العلاقات بينها تقوى عن طريق المصاهرة وغيرها . ولعل أهم ما يلفت الانتباه هو النظرة التي كانت تنظر بها الى الوظائف ، فقد كانت ترى أنه من الطبيعي أن يحتل أفرادها أعلى المراكز الى جانب أنها كانت تتصف بالخطورة الواضحة - استنادا الى أصولها الجنسية - التي كانت حريصة على ابرازها والتفاخر بها ، يذكر ملنر Milner « ان العنصر التركي كان يحمل غطرسة نابعة من احساسه بشرف المحتد وعلو النسب » (٣٢) ،

ويذكر كلوت بك « انهم متكبرون الى أقصى حد ويرون أنهم يؤلفون
فى مصر طبقة ممتازة » (٣٣) .

ويبدو لنا واضحا من دراسة دور هذه العناصر فى الادارة أنها
كانت فاسدة تماما ، وان الباشا عجز عن اصلاحها ، لأنها كانت
تستند الى أصولها الاجتماعية ولا تتورع فى الاقدام على كل ما من
شأنه تحقيق مصالحها الذاتية بكل الوسائل ، ولا عجب ان وصفهم
ملنر Milner بقوله « انهم يتصفون بعدم الاهلية وفقدان
الاحساس بالواجب والفساد والسطحية » (٣٤) . وظلت هذه
العناصر تنظر الى المصريين بعين الازدراء (٣٥) .

وقد كان من جراء تفضيل محمد على لهذه العناصر اقضاء
العناصر المصرية من ناحية والتهاون فى تحديد مستوى ثقافة هذه
العناصر من ناحية أخرى حتى أنه كان يقنع منهم بمجرد الامسام
بالقراءة والكتابة ، فقد ذكر فى رسالة الى ابنه ابراهيم « من الواجب
أن تتفضلوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم » (٣٦) .

وتوضح ملفات الموظفين ان هؤلاء الاتراك والجرأكسة كانوا
يتلقون التعليم العسكرى بصفة خاصة عند بداية حياتهم الوظيفية،
فعضو مجلس الأحكام محمد قاضى باشا الدرمة لى ، دخل الخدمة
١٨٣٦ مدرسا بمدرسة آلاى بياده ، والاميرالاي محمد خلوصى بك
دخل مدرسة النخيلة ، واسماعيل كامل باشا (جركسى) بالمدارس
الحربية ، وحسين شيرين (بالبحرية) وأحمد باشا الدرمة لى
(الجهادية) : ويوسف بك نجاتى واسمه الاصلى (جركس يوسف
نجاتى) دخل الخدمة ضمن عساكر سوارى ، واللواء اسماعيل
حمدى باشا واسمه الاصلى (جركس اسماعيل أفندى) كان بدبوان
الجهادية عام ١٨٣٩ وقد تدرج الى أن وصل الى وظيفة (محافظ
القنال) والفريق حسن افلاطون واسمه الاصلى جركس حسن

افلاطون (مدرسة طره عام ١٨٤٤) واللواء حسين عاصم باشا،
(جركسى) باورطة المفروزة (١٨٤٩) (٣٧) .

وهؤلاء الذين نقلدوا الوظائف العسكرية والمدنية كان يتم ترتيب معاشات لهم بمجرد انتقالهم الى الاستيداع ، ويطلق على الواحد منهم انه (سقط عاجز) وانه لا ينفع للخدمة ، ثم يتم الكشف عليه بواسطة (حكيم باشا القلعة) ، ثم يحصل على (سركى) مبين فيه الاسم والوظيفة والمبلغ المقرر له ، وتتفاوت المبالغ المقررة لهم وفقا للرتب تطبيقا للائحة المعاش التى صدرت. بترتيب معاشات لهم عام ١٨٤٤ تحت اسم « لائحة ترتيب معاشات الملكية » (٣٨) .

الاجانب فى الوظائف :

انتظم فى خدمة الحكومة فى تلك الفترة عدد من الاوربيين ، خصوصا الفرنسيين ، يذكر محمد على فى حديثه الى البارون دى بوالكمت « اننى مدين بجيشى لسليمان بك وعدد آخر من الفرنسيين ، وببحریتی لمسيو « سيريزى » ، بل انى مدين للفرنسيين بأكثر ما عملته فى مصر » (٣٩) .

وهناك عناصر أخرى من الفرنسيين شغلت الوظائف الفنية فى الجيش والبحرية أمثال « بيسون Besson وهوسار Hussard و «الكولونيل سيف » أو سليمان بك و القومندان فاران Varin ناظر مدرسة الفرسان ، والدكتور كلوت بك مدير الخدمة الطبية وناظر مدرسة الطب ، و هامون Hamont ناظر الطب البيطرى وآيم Ayme ناظر مدرسة الكيمياء و لينان Linant ومارى Mary و فرزنل Fresnel و روجيه Roger وديجون Digeon

المصريون :

على نحو ما رأينا ظل محمد على يعتمد على الأتراك والأرمن والجراكسة والأجانب والأقباط في شغل الوظائف الفنية والادارية العليا لايمانه بعدم جدوى شغل المصريين لهذه الوظائف ولم يكن يتنبيه عن رأيه الا أن يتضح له فساد هذه العناصر . وحين استشرى الفساد في كل الادارات والمصالح الحكومية وأصبح من العسير القضاء عليه رأى محمد على ضرورة احلال المصريين في وظائف الحكومة . ولكن ذلك لم يكن ممكنا قبل ان يتأهل هؤلاء لتبوء هذه الوظائف . ففي الفترة من ١٨١٣ الى ١٨٤٧ أوفد عناصر منهم ضمن البعثات الى أوروبا ، كما سمح لهم بالالتحاق بالمدرسة التي انشئت عام ١٨٢٩ لتدريب الموظفين ، والتحق الذين انهوا بعثاتهم في الطب والهندسة والزراعة والصناعة بوظائف فنية (٤٥) .

وأصبحت النظرة الى التعليم لأول مرة باعتباره وسيلة للدخول في سلك الوظائف المدنية (٤٦) .

ومع أن محمد على قام بتدريب المصريين في مصر والخارج ، فقد ظلت الغالبية من الموظفين كما يذكر جون باورنج في سنة ١٨٣٩ من الأتراك الذين شغلوا جميع الوظائف العليا تقريبا في مصر . ومع ذلك كان المصريون في طريقهم لأول مرة الى تولي الوظائف المدنية والعسكرية تدريجيا ، خصوصا الذين تلقوا تعليمهم في مصر وأوروبا . يذكر دوهاميل في تقريره « ان هؤلاء أحرزوا نجاحا باهرا ، وبدأوا يشغلون الوظائف في الادارة ويهيمنون على المدارس » . ويضيف « وقد يعجب الانسان أيما اعجاب حين يلقي شبابا من أبناء العرب - يقصد المصريين - يتجدهون بالفرنسية أو الانجليزية » (٤٧) .

ولم يكن التحاق المصريين بالوظائف أمرا سهلا ، فقد كان من الضروري ان يكون هؤلاء على درجة كبيرة من المهارة والبراعة لكي ينالوا هذه الوظائف ، ولا شك ان ذلك دفعهم الى الكفاح من أجل الوصول الى هذه الوظائف . وهناك أسماء بارزة اثبتت جدارتها وكفاءتها بالرغم من العراقيل التي وضعتها أمامها العناصر التركية ، ومع أن المصريين كانوا يلتحقون في بداية حياتهم الوظيفية بالوظائف الدنيا ، إلا أنه لوحظ أنهم كانوا بفضل كفاءتهم يتدرجون في الوظائف بالرغم من أنهم لم يحظوا بأى لون من ألوان الرعاية وقد حفلت ملفات الموظفين المصريين بصور عديدة من صور الكفاح وهي تثبت جدارة المصريين وقدرتهم على نولى الوظائف الحكومية الادارية والفنية ، ففي مجال الادارة برز سليمان باشا أباطه ، الذى كان ناظرا لقسم منيا القمح بمديرية الشرقية ، ثم ناظرا لقسم بلبيس ، وتدرج فى العديد من الوظائف الادارية ، وكان مرتبه الشهرى ٢٥٠٠٠ قرش (٤٨) . وكذلك محمد سلطان باشا الذى كان ناظرا لقسم قلو صنا بمديرية المنيا ، ثم وكيلا لمديرية بنى مسويف ، ثم مديرا لاسسيوط ، ثم مديرا للغربية ، وكان راتبه الشهرى ١٢٥٠٠٠ قرش (٤٩) ، وكذلك حسن باشا الشريعى الذى كان ناظرا لقسم قلو صنا ، ثم عضوا بمجلس الأحكام ، ثم مديرا للدقهلية ، ثم مديرا للجيزة ، وتقلد عدة وظائف أخرى كان آخرها وظيفة « ناظر عموم الأوقاف » فى عام ١٨٧٩ (٥٠) .

أما الوظائف الفنية ، فكانت هناك أسماء استطاعت ان تحتل مكانة بارزة فى عالم الوظائف الحكومية ، أمثال محمود حمدي باشا الفلكى ، الذى عين خوجه هندسة بمدرسة المهندسخانة الخديوية عام ١٨٣٩ ، ومنح عددا من الرتب والنياشين فيما بعد ، كما تقلد العديد من الوظائف (٥١) .

وتحتوى ملفات الموظفين على نماذج لبعض المصريين الذين كافحوا
لكى يشبتوا جدارتهم فى الوظائف الفنية الحكومية منها -
محمد السلامونى (مهندس) الذى تدرج فى العديد من الوظائف ،
فبدأ عام ١٨٢٨ ضمن خمسين نفرأ طلبوا من الأزهر وتعين لكل
واحد منهم أربعين قرشا فى الشهر ، وفى عام ١٨٣١ ترقى الى
رتبة (اونباشى) بماهية خمسين قرشا . وفى عام ١٨٣٢ تم تعيينه
فى وظيفة مهندس فى مديرية أسيوط بماهية ١٤٠ قرشا ، يذكر
محمد السلامونى « انه فى عام ١٨٣٢ قام المهندس لبنان بك باجراء
امتحان عموم للمهندسين وانه حالفه الحظ ونال الترقية ونقرر له
مبلغ ٢٠٠ قرش » (٥٢) .

وكان هؤلاء معرضين للرفق من وظائفهم فى أى وقت بالرغم
من بلائهم فى أعمالهم بل وقطع مرتباتهم ، واستبدلهم بغيرهم ،
فقد أصدر ديوان المدارس قرارا برقت محمد السـلامونى
فى ١٨٣٩ (٥٣) .

أما أحمد أفندى الأزهرى فهو أحد الذين درسوا فى المهندسخانه
عام ١٨١٥ ، وبعد عامين عمل مهندسا فى ترعة المحمودية حتى
انتهى الحفر منها فى ١٨١٨ ، ثم تدرج فى عدة وظائف ، كان من
بينها وظيفة خوجه ، وترتب له ماهية ٥٠٠ قرش بخلاف الكسوة
والجراية (٥٤) .

وهناك عناصر من المصريين تمكنت عن طريق الكفاءة وحدها

من الوصول الى سلك الوظائف ، ولكن فى النهاية ظلت اعدادهم قليلة بالقياس الى العناصر الأخرى ، مما يدلنا على طغيان العناصر الأخرى على الحياة الوظيفية واحتكارها . ومع ذلك لم تمر سوى فترة قصيرة على انتهاء حكم محمد على حتى فصل عباس الأول جميع المصريين كنتيجة لسياسة تهدف الى هدم أعمال محمد على ، يذكر مورو بيرجر « انه لم يبق فى سنة ١٨٥٦ من المصريين من يشغل وظيفة كبيرة ، وان من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وانجلترا من لم يشغل أى منهم وظيفة كبيرة بل اسند عليهم جميعا الستار » (٥٥) .

الهوامش

- (١) تقرير بوالكميت • محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٢١
- (٢) انظر الملاحق
- (٣) على بركات (دكتور) : المرجع السابق ص ١٦٩
- (٤) ملفات الموطعين • مجلد ٢ (الفهره من ١٨٨٣ - ١٨٨٦) ص ١٢٥
- (٥) المصدر السابق ، نفس المجلد ص ١١٠
- (٦) انظر الملاحق - ملحق رقم (٦)
- (٧) المصدر السابق ص ١٠٩
- (٨) المصدر السابق ص ٢٢ ، انظر الملاحق
- (٩) انظر الملاحق ، ملحق رقم ٦
- (١٠) تقرير البارون دى بوالكميت : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٢٤٢
- (١١) تقرير الكونت دو هاميل : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣٧
- (١٢) تقرير جون بورنج • محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٩٢
- (١٣) انظر الملاحق - ملحق رقم (٥)
- (١٤) على بركات (دكتور) : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥
- (١٥) أحمد تيمور باشا : تراجم اعيان القرن الثالث عشر ص ٤٠ - ٤١
القاهرة ١٩٤٠

- (١٦) ملفات الموظفين • مجلد (٢) ص ١٠٢ ، ١٠٣ •
- (١٧) ملفات الموظفين • مجلد (٣) ص ١٠٣ •
- (١٨) ملفات الموظفين • مجلد (٣) ص ١٠١ - ١٥٠ •
- (١٩) المصدر السابق ص ١٠١ - ١٥٠ •
- (٢٠) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ص ٩٦
- (٢١) ملفات الموظفين • دولا ب ٦ - ١٠ : ١ محفظة ١٢٣ ملف رقم ١٧٦٢ •
- (٢٢) ملفات الموظفين • المجلد
- (٢٣) ملفات الموظفين • المجلد
- (٢٤) على بركات (دكتور
- (٢٥) ملفات الموظفين مجلد
- (٢٦) ملفات الموظفين • دو
- بك : المرجع السابق ج ٢ ص
- (٢٧) زكى مجاهد : المرجع
- (٢٨) على بركات (دكتور
- (٢٩) ملفات الموظفين • المجلد
- (٣٠) على بركات (دكتور
- (٣١) نفسه ص ١٧٢ •
- (٣٢) 898, p. 92-93.
- (٣٣) ملفات الموظفين ج ٢
- (٣٤)
- (٣٥) عبد الرحمن الرافعى
- (٣٦) عبد السميع الهراوى
- (٣٧) ملفات الموظفين : المجلد
- (٣٨) ملفات الموظفين : دولا ب
- (٣٩) تقرير السايون دى نوالكمث
- السابق ص ٢٤٥ •

- (٤٠) المرجع السابق ص ٢٤٦
- (٤١) تقرير بورنيج • محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٢
- (٤٢) ملفات الموظفين • دولاب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٧ ملف ٧٤٦
- (٤٣) ملفات الموظفين المجموعة الثالثة ص ١٠١ - ١٥٠
- (٤٤) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ١٩
- (٤٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٤٧٦ - ٤٧٧
- (٤٦) موررو بيرجر : المرجع السابق ص ٣٨
- (٤٧) تقرير دوها ميل : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣٧
- (٤٨) ملفات الموظفين المجموعة الأولى ص ٣٥ انظر ملاحق الكتاب - ملحق رقم (٩)
- (٤٩) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤ انظر ملاحق الكتاب - ملحق رقم (٧)
- (٥٠) المصدر السابق ص ٣٣ انظر ملاحق الكتاب - ملحق رقم (٨)
- (٥١) ملفات الموظفين المجموعة الأولى مجلد ٣ ص ٢٦
- (٥٢) ملفات الموظفين • دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ • - انظر الملاحق رقم (٤)
- (٥٣) نفسه
- (٥٤) ملفات الموظفين • دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٠٨ - انظر الملاحق
- (٥٥) موررو بيرجر : المرجع السابق ص ٣٩

خاتمة

قبل سنوات من تولي محمد علي حكم مصر كانت الو.
حكرا على الاتراك والجراكسة والأرمن وغيرهم . ولم يتح للمم
آية فرص لتولي الوظائف . وحين تولي محمد علي الحكم
نفس الوظائف ونفس العناصر هي الموجودة . ولم تتخل ه
العناصر قسط عن توجهياتها السابقة ، فهي دئما أعين
مصالحها الخاصة في كل الظروف والاحوال وتحاول الحفاظ
طبيعتها البيروقراطية بكل الطرق الممكنة .

فالوظائف الادارية استأثرت بها عناصر الاتراك وال
الاخرى المقربة من الباشا ، ووظائف جباية الاموال كانت في
الأقباط منذ القديم وظلوا محتفظين بها خلال عصر محمد علي

وقد فشلت هذه العناصر في مجاراة سياسة مح
للهوض بالبلاد بسبب فسادها ونخاذلها ، وفي كل مرة كان محمد
علي يحاول حذبها اليه لكي يكون على مستوى بحمسه وولائه كان
يصاب بالاحباط لانها لم تكن ليا ولاء سوى لمصالحها الخاصة
وحدها .

وكان محمد علي يرمى الى تحقيق سياسته نحو الهيمنة
كل شيء ، وكان هؤلاء يحملونه على الاعتقاد بأنه مصد

والالهام • وقد نعلمت هذه العناصر من التجربة ان المحافظة على مستوى معين من الانتاج سوف يكون فى النهاية فى صف مصالحها الذاتية •

وكان كبار الموظفين هم أقوى العناصر وأقربها من الباشا ، لذلك حصلوا على أكبر المغانم والمزايا من وظائفهم ، فتملكوا الأراضى وتحكموا فى الإدارة ، وحين حاولوا الانفراد بالسلطة فى مديرياتهم واقاليمهم بادر الباشا الى توجيه اللوم لهم تارة والتهديد بالقتل تارة أخرى ، مما جعل الحياة الوظيفية بالنسبة لهم مغامرة كبرى يحصلون منها على أكبر قدر من المغانم قبل أن تطولهم يد الباشا الذى كان لا يتردد فى الاطاحة بهم وقتما شاء •

وعلى وجه العموم كانت الحياة الوظيفية تعاني من عيوب واضحة ، أهمها الفوضى والارتباك فى الدواوين ، وشيوع الاختلاس والرشوة والوساطات ، وكثرة التغير والتبديل بين الموظفين •

وكأنت مسألة دخول المصريين الى عالم الوظائف فى تلك الفترة غير واردة ، الى أن قرر الباشا ذلك ، عندئذ وجدناهم يشبتون جدارة وكفاءة فى محيط العمل الوظيفى ، ولكنهم فى المقابل كانوا يعانون من العراقيل التى توضع أمامهم فى مجال العمل •

الملاحق

ملحق (١)

دولاب ١ عين ٥ محفظة ١٠٠ ملف ٣٢٠

ملف « عبد الخالق افندى » كاتب بقلم الرزق

« معروض قوليرى

« ان عبدكم من جملة العبيد المتشرفين بخدمة ولي النعم في ديوان الرزنامجه وصار لى فيها نحو السبعة واربعون سنة ومن سنة ١٢٣٤هـ (١٨١٨) جعلت كاتب قلم الرزق بمقتضى الارادة السنية والسند الديوانى بالتخليد وكنت موفى خدمة باحسن ما يجب الى أن حصل لى ضعف البصر بتقديره تعالى وصرت عديم المقدرة على الخدمة أعنى بالعمل ومعى أولادى اثنين احدهما الكبير وميجول له ماهية قديما والآخر حينذاك كان صغير والآن بفضل الله تعالى واجتهادنا باعنااته تعالى على حسن تعليمه وقرض الله عليه بالفهم والصلاحية الوافرة وبذلك جارى ادارة العملية المطلوبة بالقلم المذكور بدون تعطيل على أحسن منوال الا أن ولدنا الثانى المذكور لم ترتب له ماهية الى تاريخه مع اقامته واستقامته بالعملية وعبدكم مرتب له احسانات ولى النعم شجرية خمسمائة قرش من ابتدى تنصيبا بقلم الرزق الى غاية سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٤) بوقت الترتيب الذى حصل فحصل علينا ضم فيه قباينة ما اسقط من ابرادنا بالذى كوى (هكذا) تعلقنا وخرج القلم (هكذا) حصل استقطاع بالديوان وصار الباقي لنا الى الآن شجرى ١٦ فضه ٥٠٤ قرش ٠٠

وحيث أن ولدنا الكبير مرتب له الماهية وولدنا الناني لم ترتب له الماهية مع اقامته واستقامته بالعملية وقد صار كاتباً مستعداً وقد أوجبنا الطمع في جانب احسانات ولى النعم بالرجاء منه الاحساس العميم أن يجعل له ماهية بمعرفة سعادة رزنامجى أفندى المفخم وعبدكم يشمله الاحسان الكريم بالنظر لحاله يعلن الرأفة بتشريفى بالخدمة المدة الطويلة ولوفائى بالخدمة على ميثاق واحد يرضى ولى النعم كل هذه المدة واحتياجى لفيض المكارم الخديوية الذى عم امثالى ارجو الانعام على بالمقدار المجعول لى مساعدة على معاشى لان لم يكن لى معاش يقوم بى بالجملة ويستبان ذلك جميعه من القيودات لأجل. تعيشى فى ظل ولى النعم من قبيل الاحسان كما أنعم على امثالى الغبيد الذين قضوا خدمتهم على استقامته واقتعدوا عنها لضرورة والأمر أمر افندم *

توقيع عبد الخالق كاتب رزق قوليرى

ملحق (٢)

دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٣٦

المعلم شكر الله فانوس بديوان المالية

« الطلب المقدم منه لصرف معاش »

« ان عبدكم استخدم بمصالح الميرى كاتب نحو خمسة وعشرين سنة كالمبين اعلاه (٢ سنة فى الخزينة الخديوية ١٢٤١ - ١٢٤٢ ، (١٨٢٥ - ١٨٢٦) ، (١ سنة بالدكمة خانة ٢٤٣ (١٨٢٧) ٨ سنوات بديوان عموم المهمات ١٢٤٤ هـ - ١٢٥١ هـ (١٨٢٨ - ١٨٣٥) ٣ سنوات بورشة الظهورات ١٢٥٢ - ١٢٥٤ هـ (١٨٣٦ - ١٨٣٨) ٤ سنوات بورشة النجارين ١٢٥٥ - ١٢٥٨ هـ (١٨٣٩ - ١٨٤٢) ٢ سنة بالمعاونة الخديوية ١٢٥٩ - ١٢٦٠ هـ ، ٥ سنوات بديوان عموم المالية من سنة ١٢٦١ - ١٢٦٥ هـ ، بواسطة حصول العيا ٢٥ سنة ، وآخر الخدمة كانت بديوان عموم المالية بقلم الموازين وصار رفقتنا لغاية ش ١٢٦٥ هـ بواسطة حصول العيا بالرمه ومنه حصل فقد البصر جميعه ، وصرنا عرضة للسؤال من أهل الاحسان * وحيث ان ساحة افندنيا الخديوى هى ملجأ لمن حصل له الفاقة قد تجاسرت باعراض هذا وبه نرجو من المراحل الداودية ترتيب معاش لعبدكم حيث من لازمة الارادة الرفق بكل مطر (الاضطرار) بما أن العبد مضى أغلب عمره وفقد بصره بالخدمات الميرية والأمر لمن له الأمر أفندم »

توقيع : شكر الله فانوس

ملحق (٣)

دولاب ٦ عين ٤ محفظة ١٤٤ ملف ٢٥٧١

ملف الحاج على جزره صراف باشا ديوان المالية

المذكور يطلب المعاش . وهذا النص يتناول صورة الخطاب.
الموجه من ناظر المالية الى رزنامجى مصر فى هذا الشأن .

النص

« رزنامجى مصر عزتلوبيك

« انه بناء على الانهى المتقدم من ورثة المرحوم الحاج على جزره.
الذى كان صراف باشا بديوان المالية الملغى والمذكور كان من
متقاعدين الرزنامجه جرى الاسستعلام عن ما لزم ، فوردت افادة
الرزنامجه الرقيمة ٢٠ ١٢٨١ هـ بأنه بالكشف المذكور وجد كان
مقيد له معاش شهرى ٢٦ فضه ٦٦٦ قرش باعتبار ثلثى ماهيته.
بحسب مدة استخدامه الذى بلغته أربعة وثلاثون سنة وكسور ولما
توفى فى ٢ ق ١٢٨١ هـ جرى ضبط مرتبه بالمحلول لجانب الديوان.
وجرى تحقيق ورثاه بالروزنامجه كما توضح بالافادة المثنى عنها
بشهادة فى ورق متمغة بأختام مذكورين وهم محمد القمحواوى ومحمد
عثمان جزره أمنى بالمرور وحسن عيسى مناديل بسوق السباعين
والحاج شعيب محمد ومحمد ع شماوى ومحمد سليمان بالروزنامجه
وحسن داود بالضربخانة وعلى الشهادة ضمان بختم السيد بدوى.

غانم شيخ طائفة الصيارف يعترفوا بالشهادة المحكى عنها بأن ورثة المذكور كما الموضح عنهم اعلاه واذا كان فيما بعد يظهر فى شهادتهم خلاف فيكونوا هم المسئولون والمدانون فبناء عليه وحيث الذى خص الزوجه بحسب الفريضة الشرعية شهرى مبلغ ٢٦ فضه و ٤١ قرشا واحدا واربعين قرش وستة وعشرين فضه ولزم تحريره لحضرتكم لكى من بعد المراجعة على قانون المعاش وما اشتملته عليه الاوراق اذا ما وجد مانع يجبرى قيد مرتب الزوجة المذكورة باسمها بالروزنامجه من تاريخه شهرى ٢٦ فضه و ٤١ قرشا ومن بعد اجرى التحقيق فى وجودها وعدم زواجها يجرى اليها الصرف كما فى الأصول الجارية بالروزنامجه » .

ختم ناظر المالية محمد حافظ

الخميس غرة صفر ١٢٨١ هـ

ملحق (٤)

دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥

محمد أفندى السلامونى مهندس

غرة ش ١٢٦٢ هـ

هذه صورة استجواب جرى للمذكور فى ديوان المالية عام ١٢٦٢ هـ - جواب محمد السلامونى .

- « اما عن دخولنا المدرسة بأى سنة فانه كان فى سنة ١٢٤٤ هـ دخلنا فى ضمن خمسين نفر طلبوا من الجامع الازهر وتعين لكل منا أربعين قرش شهرى وفى سنة ١٢٤٦ هـ ترقية أونباشه بماهية خمسين قرش شهرى . وفى سنة ١٢٤٧ هـ توجهت رفقة مهندسين بخطاب من كتحداى داورى متضمن تعييننا مهندسين بمديرية اسيوط وبأمر أفندينا المشار اليه ومعرفة باشمهندس المديرية تعيينى مهندس قسم الدوير بماهية ١٤٠ قرش وفى سنة ١٢٤٨ هـ حضر جناب سر مهندس واجرى امتحان عموم مهندسين المديرية فحصل لنا الشرف وترقيب الى رتبة صاغ ثانى أعنى بمائتين قرش ماهية وعليق حصان . وفى سنة ١٢٤٩ هـ كان حصل لنا عيا فحضرنا الى المحروسة ودخلنا اسبتالية قصر العينى بموجب أمر الشورى فلما حصل الشفا اقامت بالقناطر الخيرية وصار تعيينى بمديرية نصف ثانى قبل بدل محمد أفندى المليجى بأمر سر منهدس فأقامت مهندس أعين قنا وقفط من سنة ١٢٥٠ هـ

الى سنة ١٢٥٣ هـ حين انقسمت المديرية الى مديريتين زما
المستخدمين فصار تعيينى مهندس قسمى اسنا والسلمية بمعرفة
باشمهندس . وفى صفر ١٢٥٥ هـ عرفنا اننا مرفوتين فعرضنا
القضية على الباشمهندس أفادنا ان نمر على اشغالنا ونرسل
الكشوفات والجرائل بأوقاتها وعرفنا اذ لم يكن رفتنا بمعرفة
المدير انما هو بأمر ديوان المدارس وصارت المكاتبة بينه وبين المدير
وبين المدارس وبين المعاونة واخير بعد أربعة أشهر حضر أمر المدارس
بحضورنا فحضرنا ولم نأخذ استحقاقنا ثلاثة شهور خدمة بالمديرية
وشهر فى الانتظار فأقمنا فى الديوان بدون ماهية وصار الاعراض
منا من جملة مهندسين الى الاعتبار فصدر الأمر العالى تعيين المهندسين
بدون خدمة بنصف ماهية فتحرر من الديوان الى مدير اسنا بطلب
كشف عن مقدار ماهيتنا والافادة عن اسباب رفتنا أنه بموجب
الترتيب الجديد وكشف عن مقدار استحقاقنا ولا كنا فى صدر
الجواب بنشكى بأن صارت لنا مخالفة له فيما يأمرنا به بخصوص
المصلحة فلما حضرت الافادة من أحمد أفندى شاكر مدير اسنا
صار التوقف فى قيدنا بنصف ماهية فأعرضنا لسعادة أفندى البيك
مدير المدارس فأمر سعادة بك ناظر القسم سابق فأجرى امتحانى
فصار امتحاننا بحضرة أزهرى أفندى وهبى أفندى وعصمة أفندى
رجال القلم وصار تعيينى مهندس بمديرية نصف ثانى وسطى بدلا
عن محمد أفندى الهوارى مهندس قسمى قلو صنا وبنى مزار بمقتضى
أمر من ديوان المدارس عام ١٢٥٩ هـ فأقمت بالمديرية المذكورة قايم
باشغالى كالوصول فحضر أمر المدارس شرع على خطاب مفتش
هندسة وجه قبلى مقيدة حيث انى كنت بمديرية اسنا ومن المعلوم
ادرى عمليتها وقد صار فى (هكذا) محمد أفندى المليجى أمور
(- هكذا - يقصد أمور) مغايرة للوصول فيصير رفتنا من مديرية
نصف ثانى وسطى وتوجهنا من طرف سعادة مدير عموم وسطى الى

طرف سعادة مدير عموم قبلى فصار الامر كما ذكر وتقيدنا بدلا عن محمد افندى المليجى مهندس اقسام اسنا وأدفو واصوان فصرت قايم باشغالى فى هذه الاقسام فى عمارات وعمليات من سنة ١٢٥٨ هـ - الى سنة ١٢٦٠ هـ لم يحصل منى أدنى سقامه بهذه الجهات غير أنه كان بأقسام اسنا خمسة قناطر وكانوا بأقسامى داير بهم العمارة ابتدأها ١٢٥٩ حتى انتها منها أربعة قناطر فى سنة ١٢٦٠ هـ وكنت مارر على ورش الأحجار وملاحظه البنا مع مرورى على عملية الترع والجسور والاقسام ثلاثين ساعة من اسنا الى أصوان يكون مبلغهم قدر ستين ساعة شرق غرب وكنت منفرد فيها وحدى فبدأى كثرة المرور منا ليل نهار وكثرة حرارة تلك الجهة قد حصل لنا رمد فصار شبيهه ضعف بصر فمن ذلك قد صار رفتنا بجملة سبعة مهندسين رفتوا من الوجه القبلى والاقاليم الوسطى فى آن واحد بمعرفة مفتش هندسة وجه قبلى وحضرنا الى الديوان حكم الطلب فصار قيدي أنا وأحمد افندى قنديل الذى رفتنا سويه من مديرية اسنا بنصف ماهية بالديوان اعنى مائة فرش وفضلنا فى انتظار الخدمة فصار توجيهى الى قنطرة القرينين بدل تامر افندى ابراهيم حكم طلب سعادة سر مهندس بأدر ديوان المدارس وكان توجهنا فى ١٢ صفر ١٢٦١ هـ فلحد الآن لم يصير لنا تمام ماهية وحيث أن أخينا أحمد افندى قنديل تعيين له معاش بديوان الرزنامجه حكم اخوانه الذين رفتوا معنا فها نحن نرجو اما أن يصير قيدنا بمعاش حكم أقرانتنا » .

والامر لمن له الامر

مهندس

محمد السلهونى

ملحق رقم (٥)

(ملف خدمة) (١)

نوبار باشا رئيس مجلس النظار

اسمه الأصلي نوبار أفندي . اول استخدامه كان بمأمورية
فى باريس ١٨٤٢ (١٢٥٨ هـ) ثم صدرت ارادة سننية بتاريخ
٤ ج ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) نمرة ٢٨ هذا نصها (بما انى قد الحقت
بمعية مترجمى خسرو بك ، نوبار افندى صهر بوغوص بك المتوفى
واخو شارلو بك المتوفى مترجمى السابق مع الانعام عليه برتبة
بكباشى فيصير قيد ماهيته وسائر مرتباته فى دفاتر الخزينة كأمثاله
البكباشية الملكيين وصرف ما يستحق صرفه اليه كلما استحق ذلك
وارسال نيشان رتبة البكباشى الملكى الخاص به) وبعد ذلك وجهت
رتبة قائمقام بارادة سننية صادرة فى ٩ ص ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦)
ثم جعل أميرالاي بارادة سننية فى ١٨ ج ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩) وعين
باش مترجم بارادة خديوية فى ٢٥ ص ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) ، ثم
استقال نوبار باشا وصدرت ارادة سننية للمالية فى غرة ل ١٢٦٩ هـ
(١٨٥٣) بقبول استقالته وفصله من المالية اعتبارا من آخر شهر
رمضان ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣) ومن هذا التاريخ لغاية شوال ١٢٦٩ هـ
خالى الخدمة ومن ١٢ منه عين بديوان التجارة وصدرت ارادة سننية
للديوان المشار اليه فى ١٢ شوال ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣) هذا نصها :

(١) أنظر ملفات الموظفين . دفتر رقم ١ المجموعة الأولى من المستخرج من
ملفات ربط المعاشات الملكية . مجلد ٣ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

« قد عيننا نوبار بك وإخاه أراكل بك ليكونا وكيلين عنا في التجارة ، الاول في فينا والثاني في برلين ، وهما مرسلان لأجل سفرهما الى مأموريتيهما وخصصنا لنوبار ٢٠٠ كيسه ، ولا راكل بك ١٥٠ كيسه أقجة سنويا ، فاعتبار من هذا التاريخ يقيد ذلك ويؤشر به في خزينة التجارة وعليهما أن يبادرا بتحويل ماهيتهما التي تستحق لهما على محال التجارة لصرفها اليهما حسب الأصول » . وبعد عودتهما من مأموريتيهما صدرت ارادة سنية الى ديوان التجارة في ١٩ ص ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤) باحالتهم الى التقاعد بربع ماهية اعتبارا من محرم ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) وصرح لهما بأن يتوجها محل ما يراه وقيما محل ما يرغبان مع اعطائهما معاشهما كل ما يستحق لهما وبقيما في التقاعد لغاية شعبان ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) .

ثم عين نوبار بك بالمعية بأمر عال صادر في ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) ، ثم عين بمجلس القومسيون والوابورات ، ثم مديرا لمصلحة السكة الحديد وفصل بارادة سنية ١٢٧٥ هـ (١٨٥٩) .

وفي ١٨٦١ عين مترجما للجناب العالي الخديوى برتبة ثانية متميزة ، ثم رتبة فريق باسم سعادة نوبار باشا باش مترجم . ثم فصل ونقل على ديوان عموم الاشغال حيث عين ناظرا للاشغال . ثم ناظر للمخارجية ثم المالية ثم ناظرا للمخارجية مرة ثانية لغاية ٢ يناير ١٨٧٦ . وفصل بأمر عال . وكان مرتبه ١٢٥٠٠ قرشا . وبلغت مدة خدمته ٣٠ سنة وشهور . وقد وجد بين أوراق الملف خطاب محرر من ناظر المالية الى دولة رئيس مجلس النظار محمد شريف باشا جاء فيه :

« ان دولة نوبار باءا عند عودته من أوروبا لطلب المعاش
جرى الاستعلام من الدفتر خاكة بتاريخ ٧ صفر ١٣٠٠ هـ (١٨٨٤)
عن مدد خدماته وفي اثناء ذلك عين دولته عضوا بقومسيون قوانين
المجالس المحلية ولما كانت هذه المأمورية على وشك الانتهاء قدم دولته
طلبا للمالية بترتيب معاش له » .

ملحق رقم (٦)

(ملف خدمة) (١)

محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

كان من تلامذة السوارى ، سافر الى فرنسا ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) عاد الى مصر ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩) ، الحق بمعية رئيس رجال الجهادية عام ١٢٦٦ هـ (١٨٥٠) ، رقى الى رتبة اليوزباشى ، وفى ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) استعفى لكونه متوجها الى الآستانة لأجل الحصول على ميراث والده ، وبعد عودته الى مصر عين ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) بكباشى محمد شريف ، ثم رتبة اميرالاي باسم شريف بك .

ثم فصل واخرج من السلك العسكرى . وفى ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧) الحق بالمعية السنية ، ثم أعيد الى العسكرية . ثم رقى الى رتبة أمير اللواء سعادة شريف باشا . وفى ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨) الحق بالمعية السنية ثم فصل فى هذه السنة وعين ناظرا لديوان الخارجية . ثم فصل ١٢٧٧ هـ (١٨٦١) وعين رئيسا لمجلس الأحكام . وفى ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣) عين ناظرا للخارجية برتبة فريق تقلد بعد ذلك عدة وزارات . وعين للداخلية والخارجية ورئيسا لمجلس النظار وناظرا للداخلية .

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) . المجموعة الاولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية . المجلد «٣» اسداء من ١٨٨٣ لغاية ١٨٨٦ ص ٩ - ١٠ .

أحيل دولته إلى المعاش ١٨٨٤ وكان مرتبه ١٢٥٠٠ قرش بلغت
مدة خدمته ٣ يوم و ٥ شهور و ٣٢ سنة وربط له ٨٣٣٣ قرشا
و ١٠ باره معاشا .

هذا وقد ذكر في الاستمارة التي حررها دولته بطلب استبدال
معاشه بأطيان زراعية ، ان اسمه محمد شريف باشا بن أحمد سعيد
وجهة مولده استانبول وتاريخ ولادته ٢٧ نوفمبر ١٨٢٦ .

ملحق رقم (٧)

(ملف خدمة) (١)

محمد سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب

دخل الخدمة ١٨٥٧ بوظيفة ناظر قسم قلوصنا بمديرية المنيا
باسم محمد افندى سلطان ، وفى سنة ١٨٥٩ عين وكيلا لمديرية
بنى سويف . وفى ١٨٦٣ عين مديرا لاسيوط باسم محمد بك
سلطان وفى سنة ١٨٦٤ عين مديرا للغربية وفى سنة ١٨٦٦ عين
مديرا للجفالك والعهد السنية قبل التابعة للدائرة السنية ثم عين
وكيلا لتفتيش الاقاليم القبلية ، وانعم عليه سنة ١٨٧٠ برتبة
ميرمران ، وفى سنة ١٨٧٢ جعل مديرا لعموم الاقاليم القبلية وأخيرا
كان وكيل التفتيش المذكور . وفصل فى تلك السنة وبقي خالى
الخدمة الى أن عين سنة ١٨٧٤ مفتشا لجفالك المنيا ثم فصل سنة
١٨٧٥ وبقي خالى الخدمة الى أن عين ١٨٧٦ مفتشا لجفالك المنيا مرة
ثانية . وفى سنة ١٨٧٩ عين مفتشا للاقاليم القبلية ثم فصل فى
آخر السنة المذكورة وبسبب الغاء التفتيش . وفى سنة ١٨٨٠ عين
عضوا بقومسيون تعديل الضرائب .

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) المجموعة الاولى من المستخرج
من ملفات ربط المعاشات الملكية . المجلد (٣) ص ٢٣ - ٢٤ .

ومن أول سنة ١٨٨٢ عين رئيسا لمجلس شورى النواب وفصل
سنة ١٨٨٣ بسبب الغاء المجلس . توفي ١٨ أغسطس عام ١٨٨٤
بلوكاندة ايفان بمدينة جزار ببلاد النمسا . وكان مرتبه ١٢٥٠٠
قرش وربط لورثته مبلغ ١٥٦٢ قرشا و ٢٠ بارة . مدة خدمته ٢١
يوم و ١٩ سنة .

ملحق رقم (٨)

ملف خدمة (١)

حسن باشا الشريعى ناظر عموم الاوقاف

اسمه الاصلى حسن افندى الشريعى بن ابناء العرب كان ناظر
قسم قلو صنا ١٢٧٣/١٨٥٧ هـ . عين عضوا بمجلس الاحكام .
وانعم عليه بالرتبة الثانية باسم حسن بك الشريعى . وفى سنة
١٨٥٨ عين مديرا للدقهلية ثم مديرا للجيزة وفصل سنة ١٨٦٣ وعين
عضوا فى المجلس القبلى بمجلس اسىوط . وفى سنة ١٨٦٥ عين
عضوا بمجلس مصر وفى سنة ١٨٦٧ كان عضوا بمجلس استئناف
مصر ثم عضوا بمجلس بنها ثم عين بتفتيش الفيوم . وفى سنة
١٨٦٨ عين مديرا لبنى سويف والفيوم وفصل فى سنة ١٨٧٠ وبقي
خالى الخدمة الى أن عين فى سنة ١٨٧١ رئيسا لمجلس استئناف قبلى
بمديرية جرجا . وفى سنة ١٨٧٩ انعم عليه برتبة ميرمبران وفى
سنة ١٨٨٢ عين ناظرا لعموم الاوقاف ثم فصل فى هذه السنة وعين

(١) انظر ملفات الموطى . دوائر (١) و (٢) المجموعة الاولى من المستخرج

من ملفات ربط المعاشات الملكية المجلد (٣) ص ٣٥ .

رة ثانية ناظرا للأوقاف وبقي في هذه المطاردة عدة وجيزة وفصل
أنه كان مسجوناً في مدة الثورة المرابية ثم تقرر بالقومسيون
لمشكل لرؤية مواد العصيان الافراج عنه بشرط عدم اقامته في مصر
بل اقامته ببلده وأخذ عليه تعهد بذلك وان ما قرره القومسيون
عنده لم يكن مسقطاً حقوقه في المعاش ، مدة خدمته ٢٢ سنة .

ملحق رقلی (٩)

بـ ملف خدمة (١)

سليمان باشا أباطة ناظر المعارف

اسمه الاصلی سليمان أغا أباطة . كان ناظر قسم منيا القمح بمديرية الشرقية ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧) باسم سليمان أغا أباطة . ثم نقل ناظرا لقسم العابد . وفي سنة ١٨٥٨ معاونا للمديرية المذكورة ثم ناظرا لقسم بلبيس باسم سليمان أفندي أباطة الى سنة ١٨٦٣ ثم عين في نفس العام ناظرا لقسم صفت الحنه وفصل في سنة ١٨٦٤ وعين بالجفالك والعهد السنیه بوظيفة مفتش نصف الشرقية ثم فصل وبقي خالی الخدمة الى أن عين في ١٨٦٦ في وظيفته المذكورة بالدائرة السنیه . وفي سنة ١٨٦٧ عين مفتشا لقسم أول شرقية . ثم فصل وعين مديرا للخرية برتبة أميرالای سليمان بك أباطة ثم مأمور لتوطين العربان بمديرية الشرقية وفي سنة ١٨٧١ عين مديرا للمقليوبية ، وفي سنة ١٨٧٣ عين مديرا للشرقية وانه عليه برتبة مبرميران وفي سنة ١٨٧٥ صار سليمان باشا أباطه ثم فصل في سنة ١٨٧٦ وبقي خالی الخدمة الى أن عين في أواخر سنة ١٨٧٩ عضوا بقومسيون تعديل الضرائب بالمالية ،

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) المجموعة الأولى من المستخرج

من ملفات ربط المعاشات الملكية المجلد «٣» ص ٣٥ .

ثم فصل في أواخر عام ١٨٨١ لكونه انتخب نائبا بمجلس شورى النواب. وفي سنة ١٨٨٢ عين ناظرا للمعارف ثم انفصل لتغيير الوزارة وكان مرتبه الشهري ٢٥٠٠٠ قرشا نصف ذلك ماهية ونصف الآخر مصاريف * وقد ربط لسعادته ثلث معاش شهري ٤١٦٦ قرشا و ٢٥ بارة اعتبارا من ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٥ وبلغت مدة خدمته ٢١ سنة وعشرة شهور و ٢٧ يوما *

— وبما أن سعادته كان بلقب أباظه

أباظه اسم احدى قبائل الجراكسة فمن الجائز أن يكون جركسى الجنس *

المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة : (دار الوثائق القومية بالقلعة) :

– وثائق الادارة :

وهي وثائق بركية مرسومة الى اللغة العربية توضح تطور الادارة في مصر في عصر محمد علي ، وسياسته تجاه الموظفين في الادارات والدواوين ، ونشتمل على عدد كبير من الاوامر والمكاتبات الى المديرات والمحافظات والاقاليم في الفترة من (١٨٢٠ – ١٨٤٧) .

– دفاتر المعية .

– ملخصات محافظ المعية .

(وردت ارقامها وتواريخها في هوامش الفصول) .

– محافظ الابحاث .

– محفظة ١٢٠ (الفرمانات السلطانية . فرمان ٤٨٩ .
الصادر من السلطان محمود الثاني الى والى مصر ١٨٢٤)

– محفظة ١٢١ .

– ملفات الموظفين : (دار المحفوظات العمومية بالقلعة) :

ملفات ربط المعاشات الملكية (مجلدان) نحت عنوان :
المجموعة الأولى من المسنخرج من ملفات ربط المعاشات
لمجلد (٣) من ابتداء سنة ١٨٨٣ - ١٨٨٦ .

هى عبارة عن مستخرجات من ملفات الموظفين الكبار تتناول
ياة كل موظف منذ التحق بالوظيفة حتى أحيل الى المعاش ،
ك من المعلومات المفيدة .

ت الموظفين :

هى عبارة ٤٤٧٥ ملدا فى الفترة من ١٨٣٠ - ١٨٧٢ محفوظة
؛ دوايب بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . وهذه نماذج
ط ، وفى الهوامش تفاصيل أخرى كثيرة عنها .

- دولا ب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ ملف رقم ٤٦ و ٦٠ .
- دولا ب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ ملف رقم ٣٢٠ .
- دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف رقم ٨٣٦ و ٨٠٨ .
- دولا ب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦ ملف ٧١٥ .
- دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨١٥ .
- دولا ب ٨ عين ٢ محفظة ١٧٩ ملف ٣٧٧١ .
- دولا ب ٦ عين ١ محفظة ١٢٣ ملف ١٧٤٦ و ١٧١٢ .
- دولا ب ٥ عين ٣ محفظة ١١٠ ملف رقم ٩٢٢ .
- دولا ب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٧ ملف ٧٤٦ .
- دولا ب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ .

وثائق منشورة :

— تقرير يعرض على المسامع الكريمة عن السائر بالدواوين
الحكومية التي كانت منصوبة حتى عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤/١٨٢٥)
موجود بدار الكتب المصرية (تحت رقم ايداع ٢٤٥ و ٢٤٦
تقارير) .

المراجع العربية

- أحمد تيمور باشا : تراجم اعيان القرن الثالث عشر . القاهرة ١٩٤٠ .
- أحمد فتحى زغلول : المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ .
- جمال الدين الشيال (دكتور) : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على . القاهرة (د٠ ت) .
- حسن الباشا (دكتور) : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية (عدة أجزاء) . القاهرة ١٩٦٦ .
- راشد البراوى (دكتور) ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث . (الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٤٩) .
- رمزى تادرس : الأقباط فى القرن العشرين . (ثلاثة أجزاء) القاهرة عام ١٩١١ .
- رؤوف عباس حامد (دكتور) : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . القاهرة ١٩٧٣ .
- زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية . الجزء الأول القاهرة ١٩٤٩ .

- شفيق غربال : الجبرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر فى عام ١٨٠١ . القاهرة . ١٩٣٢ .
- صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية . مكتبة مديولى . القاهرة (د . ت) .
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ج ٤ . القاهرة ١٣٣٢ هـ .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على . الطبعة الثالثة . القاهرة . ١٩٥١ .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر . الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٨٦ .
- عبد السميع الهراوى : لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر . الكتاب الاول الصادر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . القاهرة ١٩٦٣ .
- على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية . القاهرة ١٩٧٧ .
- على مبارك باشا : الخطط التوفيقية . الجزء الثانى عشر . مطبعة بولاق القاهرة . (د . ت) .
- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عصر محمد على (القاهرة) . (د . ت) .
- فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء (الجزء الخامس) . الاسكندرية ١٨٩٩ .
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) ، عبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) . القاهرة ١٩٤٨ .

المراجع المترجمة :

- ادوار جوان : مصر فى القرن التاسع عشر ترجمه محمد مسعود .
القاهرة ١٩٣١ .
- الكونت استيف : النظام الادارى والقضائى فى مصر العثمانية
(وصف مصر) . الكتاب الاول . ترجمة زهير الشايب .
الطبعة الاولى . القاهرة ١٩٧٩ .
- ج . د . شاپرول : دراسة فى عادات وتقاليده سكان مصر
(وصف مصر) . الكتاب الاول . ترجمة زهير الشايب .
الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٧٩ .
- كلوت بك : لمحة عامة الى مصر . جزءان . ترجمة محمد مسعود
القاهرة (د . ت) .
- مورو بيرجر : البيروقراطية فى مصر . ترجمة د . محمد نوفيق
رمزى . القاهرة ١٩٥٩ .
- هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب
(جزءان) ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر .
القاهرة ١٩٧١ .

— هيلين آن ريفيلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن
الناسع عشر . ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
ومصطفى الحسينى . القاهرة ١٩٦٨ .

— لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين (وصف
مصر) . مجلد (٥) . ترجمة زهير الشايب . الطبعة الأولى .
القاهرة ١٩٧٩ .

كتب أجنبية :

- Heyworth, Dunne : An Introduction to the history of Education in Modern Egypt. (London 1938).
- Lane, E. W. : The manners and Customs of Modern Egyptian, (London, 1944).
- Crouchley : The economic development of Modern Egypt. (Bristol 1938).
- Milner, A. : England in Egypt, (London, 1893).

فهرس

٧	مقدمة
١١	الفصل الأول : الموظفون قبل بداية عصر محمد علي . .
٢٣	الفصل الثاني : الوظائف في عصر محمد علي . . .
٣٥	الفصل الثالث : كبار الموظفين والادارة
٦١	الفصل الرابع : صغار الموظفين في الدواوين . . .
٨٥	الفصل الخامس : الأصول الاجتماعية للموظفين . .
١٠٤	خاتمة
١٠٧	الملاحق
١٢٦	المصادر والمراجع

صدر من هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د • عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د • محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر
لمى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الايوبى
د • عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتنى لازمة الحياة الفكرية
د • على برسمات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د • محمد انيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل واغب
- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان
د. عبد العظيم ومضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د. علي حسن الخربوطلي
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د. حلمي احمد شلبي
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة. المملوكية
د. علي السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني جا
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر
جمال بدوي

٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج٢
توفيق الطويل

٢٤ - الصحافة الوفدية
د . نجوى كامل

٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د . عبد الرحيم مصطفى

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د . سعيد اسماعيل على

٢٧ - فتح العرب لمصر ج١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ - الموظفون فى مصر فى محمد على
د . حلمى أحمد شلبى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٥٣٢٩

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٢٢١٠ - ٦

هذا الكتاب يتناول فترة خطيرة من تاريخ مصر هي فترة عصر محمد علي ، التي تغيرت فيها التربة الاقتصادية والاجتماعية تغييراً جذرياً بتغيير علاقات الانتاج ، واستقرار حق الملكية الكاملة في يد طبقة كبار الأعيان لأول مرة في تاريخ مصر الطويل ، وبنظام الاحتكار الذي أصبح محمد علي بمقتضاه التاجر الوحيد والصانع الوحيد .

وقد عني الدكتور حلمي أحمد شلبي في هذه الدراسة بتتبع تطور الوظائف قبل عصر محمد علي ، ودراسة الجهاز الإداري ، متناولاً كبار الموظفين وصغارهم في الدواوين الحكومية ، وعيوب الإدارة وظواهرها المرضية .

كذلك اهتم اهتماماً خاصاً بدراسة التركيب الاجتماعي لجهاز الموظفين في ذلك العصر ، وانتماءات الموظفين العرقية ، وكفاح المصريين لتولي الوظائف الحكومية من يد العناصر الأجنبية التركية والشركسية والأوربية ، والصعوبات التي واجهتهم .